مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (٢)، العدد (٢)، ص ص ١٩٣-٢٦١، (يوليو ٢٠٠٩م/رجب ١٤٣٠هـ .)

مآخذ ابن مجاهد على قراءات السبعة بين الرواية وقياس العربية

محمد بن إبراهيم السيف

أستاذ النحو والصرف المساعد، بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم

(قدم للنشر ١٤٢٩/١٠/٢٠هـ ؛ وقبل للنشر ١٤٣٠/٣/٢٠هـ .)

ملخص البحث. يعنى هذا البحث بدراسة مآخذ ابن مجاهد على قراءات السبعة المبثوثة في كتابه "السبعة في القراءات"، وفق منهج ارتضيته، قدمت فيه بتعريف موجز عن ابن مجاهد، تلاه عرضٌ مجملٌ للملامح العامة لكتاب السبعة، تنقلت فيه بين حديث عن محتوى الكتاب ودوافع تأليفه، وبيان لمنهج المؤلف في عرض القراءات، واستظهار لمعاييره في اختيار القراءة ونقدها، ثم انتقلت إلى الحديث عن تلك المآخذ، واستجليت سماتها ومظاهرها، وميزت بين ما اختص منها بالرواية، وما اتصل باللغة، وما تناول التوجيه، وكانت دراستها ضمن المحاور التالية :

أ) المآخذ على الرواية ب) المآخذ على اللغة ج) المآخذ على التوجيه

وقد تتبعت في تلك المحاور القراءات المنتقدة، واستظهرت منشأ الإشكال في كل قراءة روايةً كان المأخذ أو لغةً، وحررت القول فيه، وعرضت لأقوال العلماء في كل قراءة مشكلة لم يظهر لابن مجاهد وجهها، واستقصيت ما قالوه في الإجابة عنها، مع تحرير واختصار وعزو للأقوال إلى أهلها، ووازنت بين الردود، وبينت ما هو مستساغٌ منها ومقبولٌ، وما هو مستغلقٌ مردودٌ، مختتمً هذا البحث بالنتائج العامة، وما أراه من توصيات يحسن ذكرها.

والله من وراء القصد، ومنه أستمد العون

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وتابعيه؛ وبعد:

فلقد قُدِّر لي أن أدنوَ من ابن مجاهد في كتابه "السبعة في القراءات"، وهو عَلَم في فنّه، ومرجعٌ ثرٌّ في القراءة وبخاصة قراءات السبعة، تتبع فيه القراءات المشهورة والمتواترة، ونقلها بأسانيدها، وحرّر ووثّق، وضبط، ونال عمله القبول والاستحسان؛ لوضوح القصد فيه، واستقامة الفكرة، واعتدال المنهج، ودقة الاجتهاد، إلاّ أنه يُنغِّصُهُ تلك الوقفات النقدية التي نجدها من حين لآخر في تضاعيف الكتاب، وهي مشروعة في موضع، ومردودة في موضع آخر، وقد تربص به بعض الغيورين وردّوا بعض تلك الوقفات، وشنَّع عليه بعضهم لانتحائه هذا المنحى.

وقد عاين هذا البحث السمات البارزة، والملامح العامّة لهذا التوجه النقدي، وتكفَّل بالكشف عن أبعاده وفْقَ المنهج التالي:

– **القسم الأول**: ابن مجاهد وكتابه "السبعة":

وهو في مبحثين:

المبحث الأول: ابن مجاهد، ويشمل:

أ) اسمه ومولده.

ب) صفاته وشمائله.

ج) فضائله وثناءهم عليه.

د) شيوخه.

هـ) تلاميذه.

و) مصنفاته.

ز) وفاته.

المبحث الثاني: كتاب "السبعة" الفكرة والتناول، ويشمل:

أ) المحتوى ودوافع التأليف.

ب) منهجه في عرض القراءات.

جـ) معاييره في اختيار القراءة.

د) نقد القراءة.

– **القسم الثاني**: المآخذ؛ وهو في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المآخذ على الرواية.

المبحث الثاني: المآخذ على اللغة.

المبحث الثالث: المآخذ على التوجيه.

– الخاتمة.

وقد سرت في عرض الحروف المنتقدة في مباحث المآخذ مرتبة حسب ورودها في ترتيب سور القرآن، أذكر السورة ورقم الآية بين معقوفين بعد ذكر الآية.

عسى الله أن ينفع به، وله الحمدُ والمِنَّة، وعليه قصد السبيل.

القسم الأول: ابن مجاهد وكتابه "السبعة"

المبحث الأول: ابن مجاهد[1]

أ) اسمه ومولده

أبو بكر: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي [١٠، ج ١/ ١٣٩] العَطَشِيُّ البغداديُّ.

ولد في ربيع الآخر بسوق العَطَش في بغداد سنة ٢٤٥هـ، وسكن الجانب الغربي منها نحو مربَّعة الخَرْسِيِّ[٢، ج٥/ ٦٨].

ب) صفاته وشمائله

كان – رحمه الله – رفيقًا في خلقه، وقورًا، ثابت الفطنة، جوادًا، حازمًا ساعة الحزم، جادًا مع من يقرأ عليه، ويُروى في ذلك أن أحد الفقهاء من معاصري ابن مجاهد، قال:

(كنت أختلف إلى أبي بكر بن مجاهد المقرئ البغدادي، فكان يكرمني لفقهي، فاشتهيت أن أقرأ عليه؛ لما رأيت من ولوع الناس بالقراءة عليه، فقلت له: إني أريد أن أقرأ عليك القرآن، فقال: نعم، إن كنت تريد القراءة فاجلس مجلس التلامذة، قال: فتحولت من جنبه إلى بين يديه، فلما افتتحت القراءة على رسم العامّة، وقلت: "بسم الله الرحمن الرحيم"، قال: أَوَ كذا تقرأُ ؟

اذهب إلى ذلك الفتى حتى يرشدك، ثم اقرأ عليَّ، فخجلت من ذلك، وترك إكرامي كما كان يكرمني قَبْلَ ذلك)[٢ ج ٥/ ٧١-٧٢].

---

(١) ترجمته في: [١، ص٣٤]، [٢، ج٥/ ٦٥- ٧٣]، [٣، ج ٧/ ١٢٦]، [٤ ج ٤/ ٣٠١]، [٥ ج ١/ ٢٦٩- ٢٧١]، [٦ ج ١٥/ ٢٧٢- ٢٧٤]، [٧، ج ٨/ ١٢٩- ١٣٠]، [٨، ص ٢٠٩]، [٩، ج ١١/ ١٩٧]، [١٠ ج ١/ ١٣٩- ١٤٢]، [١١ ج ٣/ ٢٩٦]، [١٢، ج ١/ ٣٠٢].

وفي المقابل نجده في غير ساعة الجد ميَّالاً إلى الظرف والمداعبة مع احتفاظه بوقاره ورقة مشاعره، ويُحكى عنه (أنه حضر وجماعةٌ من أهل العلم في بستان، وداعب وقال: – وقد لاحظه بعضهم – التعاقلُ في البستان كالتخالع في المسجد) [٢ ج ٥/ ٧٢].

ج .) فضائله وثناؤهم عليه

قالوا عنه: الأستاذ [٥، ج ١/ ٢٦٩]، المقرئ، المحدث [٦، ج ١٥/ ٢٧٢]، الثقة، المأمون [٢، ج٥/ ٦٨]، شيخ القراء في عصره [٧، ج ٨/ ١٣٠]، شيخ الصنعة [١٠، ج ١/ ١٣٩]، إمام القراء في زمانه وبعده، المقدم في علوم القرآن ومعارفه [٨، ص٢١٠].

كان له جاهٌ عريضٌ عند السلطان [٢، ج٥/ ٧٣].

ذكره ثعلب[٢] في سنة ست وثمانين ومائتين، فقال: (ما بقي من عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد) [٢، ج٥/ ٦٨].

وقال أبو عمرو الداني: [٣] (فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظائره من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه) [٥، ج ١/ ٢٠٧].

د) شيوخه

تلمذ ابن مجاهد لوفرة من العلماء، ذكر منهم ابن الجزري[٤] خلقًا كثيرًا، وجُلُّهُمْ مقرئون، لازمهم، وروى عنهم [١٠، ج ١/ ١٣٩ـ ١٤٠] وكان من أبرزهم عبد الرحمن بن عبدوس[٥] الذي كان اعتماده عليه في العرض. قال عنه: (قرأت عليه لنافع[٦] نحوًا من عشرين ختمة، وقرأت عليه للكسائي[٧]، ولأبي عمرو [٨]، وحمزة[٩]).[١٠، ج١/ ٣٧٤].

---

(٢) أبو العباس: أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار الشيباني. لغوي، نحويّ كوفي له: المجالس، والفصيح. روى عنه ابن مجاهد. ت ٢٩١هـ. [١٣، ص ١٤١- ١٥٠].

(٣) أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي القرطبي الداني. إمام في علم القراءة، له تآليف حسان فيها. ت ٤٤٤هـ. [٥، ج ١/ ٤٠٦- ٤٠٩].

(٤) أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري. عالم بالقراءات، من أشهر كتبه: النشر في القراءات العشر، وتحبير التيسير. ت ٨٨٣هـ. [١٥، ج ٢/ ٤٧- ٤٩].

(٥) أبو الزعراء البغدادي. أخذ القراءة عرضًا عن الدوري، وروى عنه أبو بكر بن مجاهد ت ٢٨٠ تقريبًا.[١٠، ج ١/ ٣٧٣].

(٦) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم. أحد القراء السبعة ت ١٦٩هـ.[٥، ج ١/ ١٠٧]، [١٠، ج ١/ ٢٨٨].

(٧) أبو الحسن: علي بن حمزة الكوفي أحد القراء السبعة ت ١٨٩هـ. [١٦، ص ٥٨- ٦٤]، [٥، ج١/ ١٢٠].

(٨) أبو عمرو بن العلاء: زبان بن العلاء بن عمار المازني البصري نحويٌّ مقرئ أحد القراء السبعة. ت ١٥٤هـ. [١٥، ص ٣٠- ٣٥]، [٥، ج١/ ١٠٠]، [١٠، ج ١/ ٢٨٨].

(٩) حمزة بن حبيب الزيات. أحد القراء السبعة ت ١٥٦.[٥، ج ١/ ١١]، [١٠، ج ١/ ٢٦١].

كما قرأ على قنبل [١٠]، وعبد الله بن كثير[١١]، ومحمد بن الجهم السِّمَّري[١٢] الذي روى عنه كتاب معاني القرآن للفراء[١٣]، والكسائي، وأحمد بن يحيى المعروف بـ «ثعلب».

وسمع الحديث من سعدان بن نصر[١٤]، والرمادي [١٥].

هـ) تلاميذه

ما إن اكتملت أدواته في فن القراءة ضبطًا، وتحريرًا، ورواية حتى (تصدر للإقراء، وازدحم عليه أهل الأداء، ورُحِل إليه من الأقطار، وبَعُد صيته) [٥، ج١/ ٢٧٠]، وذاع خبره، وقرأ عليه خلق كثير. قال ابن الجزري:

(لا أعلم أحدًا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه).[١٠، ج١/ ١٤٣].

وقال علي بن عمر المقرئ [١٦]: (كان ابن مجاهد له في حلقته أربعةُ وثمانون خليفة يأخذون على الناس) [٥، ج١/ ٢٧١].

ومن أبرز من تلمذ له: أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي[١٧]، قالوا عنه: (لم يكن بعد ابن مجاهد مثل أبي طاهر في علمه وفهمه...) [٥، ج١/ ٣١٢]؛ لذا أجمعوا على أن يقدموه بعد وفاة ابن مجاهد ليتصدر مجلسه للإقراء.

---

(١٠) محمد بن عبد الرحمن المكي المخزومي. شيخ القراء بالحجاز. أخذ عن النبال والبزي قرأ عليه ابن مجاهد. ت ٢٩١هـ. [٥، ج ١/ ٢٣٠].

(١١) أبو محمد: عبد الله بن أحمد بن حبيب بن حميد النحوي المؤدب. روى القراءة عن أبي أيوب الخياط والدوري. قال ابن مجاهد: "منه تعلمت عامة القرآن".[١٦، ص ٩٩]، [١٠، ج ١/ ٤٠٦].

(١٢) أبو عبد الله: محمد بن الجهم بن هارون السِّمَّري البغدادي، صاحب الفراء، أحد الثقاة من رواة المسند، قال عنه الدار قطنيُّ: ثقة صدوق. ت عام ٢٧٧هـ. وفي غاية النهاية ٢٠٨ هـ، ولعله سهوُ.
[٢، ج ١٨/ ١٠٩]، [١٠، ج ٢/ ١١٣].

(١٣) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. من أئمة النحو الكوفي، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي. له معاني القرآن. ت ٢٠٧هـ. [١٥، ص ١٣١- ١٣٣]، [١٧، ج٢/ ٣٣٣].

(١٤) أبو عثمان سعدان بن نصر بن منصور الثقفي البغدادي. سمع سفيان بن عينية، حدث عنه أبو بكر بن أبي الدنيا. ت ٢٦٥ هـ. [٦، ج ١٢/ ٣٥٧ – ٣٥٨].

(١٥) أبو بكر أحمد بن منصور بن سيار الرمادي البغدادي. حدث عن خلق كثير، وحدَّث عنه ابن ماجه وابن أبي الدنيا. ت ٢٦٥.[٦، ج ١٢/ ٣٨٩- ٣٩١].

(١٦) أبو الحسن الدار قطنيّ علي بن عمر المقرئ، سمع كتاب السبعة لابن مجاهد ت٣٨٥هـ. [٥، ج١/ ٣٥٠ – ٣٥٢].

(١٧) أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي، المقرئ. قرأ على ابن مجاهد، وقرأ عليه عدد كبير، برع في النحو وكان ينتحل فيه مذهب الكوفيين ت ٣٤٩هـ. [٥، ج ١/ ٣١٢- ٣١٣].

وتلمذ له – أيضًا – أبو عيسى بكار بن أحمد [١٨]، والحسن المطوَّعي[١٩]. وغيرهم كثير.

وحدَّث عنه: أبو حفص عمر بن شاهين[٢٠]، وعمر بن إبراهيم الكتَّاني[٢١]، وأبو الحسن الدار قطني. وغيرهم.

و) مصنفاته

رصد المترجمون لابن مجاهد عددًا من المؤلفات لا تخرج في مجملها عن القراءات القرآنية لانشغاله بالإقراء وتتبع القراءات؛ وهي:

كتاب القراءات الكبير، كتاب القراءات الصغير، كتاب الياءات، كتاب الهاءات، كتاب قراءة أبي عمرو، كتاب قراءة ابن كثير، كتاب قراءة عاصم، كتاب قراءة نافع، كتاب قراءة حمزة، كتاب قراءة الكسائي، كتاب قراءة ابن عامر، كتاب قراءة النبي ﷺ، كتاب انفراد القراء السبعة، كتاب قراءة علي بن أبي طالب ﷺ.

وله – أيضًا – كتاب في شواذ القراءة [١٨، ج١/ ٣٥] كان ضمن المصادر الأساسية التي أدار ابن جني عليها كتابه المحتسب، وله "كتاب المدنيين" ذكره الداني [١٩، ص ٤٢٩] ولم يظهر منها إلى النور إلا كتاب السبعة.

ز) وفاته

توفي – رحمه الله – وقت الظهر يوم الأربعاء في العشرين من شعبان سنة ٣٢٤هـ، ودفن في اليوم التالي في تربةٍ في حريم داره بسوق العطش، وقيل: دفن في مقبرة باب البستان من الجانب الشرقي.[٢، ج٥/ ٦٦].

المبحث الثاني: كتاب "السبعة في القراءات" الفكرة والتناول

أ) المحتوى ودوافع التأليف

"السبعة في القراءات" أو "اختلاف قراء الأمصار في القراءات السبع" – كما في نسخة أخرى [١٦، ص٣٧]– يفصحان عمّا استودعه ابن مجاهد فيما بين دَفَّتَي هذا الكتاب. فقد أدار الحديث فيه عن سبعة من القراء استفاضت قراءاتهم في الأمصار التي بعث إليها عثمان بالمصاحف؛ وهم: ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، وعاصم، والكسائي، وابن عامر، تلقى قراءاتهم وقراءات غيرهم، واقتصر على هؤلاء السبعة لبلوغهم الغاية – حسب مقاييسه – توثيقًا، وضبطًا، وانتشارًا.

---

(١٨) أبو عيسى: بكار بن أحمد بن بكار البغدادي، المقرئ، من كبار أئمة الأداء. ت٣٥٣هـ.[٥، ج ١/ ٣٠٦].

(١٩) أبو جعفر الحسن بن سعيد المطوعي المقرئ. ت ٣٧١هـ.[٥، ج١/ ٣١٨-٣١٩].

(٢٠) أبو حفص: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن أيوب البغدادي، المفسِّر، ثقة مأمون. ت ٣٨٥هـ. [١٢، ج ٣/ ١١٧].

(٢١) أبو حفص: عمر بن إبراهيم الكتاني البغدادي، المقرئ، المحدث. قرأ على ابن مجاهد وسمع منه كتاب السبعة. ت ٣٩٠هـ.[٥، ج ١/ ٣٥٦ – ٣٥٧].

وقدم للكتاب بحديث عن أحوال حملة القرآن الكريم وتفاوتهم ضبطًا واتقانًا وتوثيقًا، ومعرفة بالعربية وعللها. فذكر أن منهم العالم بالقراءات، والعارف بالإعراب واللغات، وهو من يُفزع إليه، وتُتَلَقَّى القراءةُ منه، ومنهم الفصيح غير العالم بالقراءات ووجوهها، ومنهم من يؤدي ما سمعه من غير علم بالإعراب وهو عُرضة لأن ينسى ويقرأ بلحن تدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره، ومنهم من له بَصَرٌ بالمعاني واللغات ولا فقه له بالقراءات واختلاف وجوهها، وقد يدعوه إلى أن يقرأ بما يجوز في العربية ولا سند له في القراءة فيكون مبتدعًا.[١٦، ص٤٦].

ثم تكلم عن الآثار التي رويت في الحروف، فذكر أن منها "المعرب السائر الواضح، ومنها المعرب الواضح غير السائر، ومنها اللغة الشاذة القليلة... إلخ".[١٦، ص٤٨].

وانتقل بعدها إلى الحديث عن القراء السبعة الذين خصهم بهذا الكتاب متناولًا أنسابهم، وأساتذتهم، وتلاميذهم مع ذكر الأسانيد التي وصلته بهم.[١٦، ص٥٣، ١٠١].

ثم شرع بعد ذلك بتتبع مذاهب القراء السبعة فيما اختلفت الرواية فيه من حروف القرآن من دون تفريق بين ما يسمى بالأصول وما يسمى بالفرش.

أما عن دوافع تأليف الكتاب فأظهرها نلمحه في حديثه عن أحوال القراء، فقد تأمل حالهم آنذاك فوجدهم أمما مختلفين كلٌّ له اختيار في الرواية، تكاثرت وجوه قراءاتهم، وتعددت مناهجهم، وتفاوتت مستوياتهم، وقلَّ الضبط، فأراد أن يحرر القول في القراءات، ويدقق في وجوه الاختلاف فيها، ويضبط معايير المقبول والمتروك من حروفها. مميزًا المتواتر من الشاذ، متكئا على ما انتهى إليه من دراية بالأسانيد، وما يمتلكه من علم بأصول نقد القراءة، ومقاييس الصحة.

ب) منهجه في عرض القراءات

تتبع ابن مجاهد أوجه القراءات في سور القرآن مرتبةً مبتدئًا بالفاتحة ومنتهيًا بسورة الناس، ينتقل في حديثه بين ما يسمى بالفرش وما يسمى بالأصول من غير أن يفرد كُلًّا منهما بمبحث خاص على نحو ما نجده عند كثير من مصنفي كتب القراءات، ولم يكن دقيقًا في ترتيب الآيات في كل سورة، ولم يكن ملتزمًا بذلك، فقد قدم في بعض المواضع وأخَّر. ذكر ذلك محقق الكتاب مشيرًا إلى أنه خالفه ملتزمًا بترتيب الآيات مع ترقيمها تيسيرًا للقارئ [١٦، المقدمة، ص٤٠].

وكان يروي كلَّ ما ثبت عنده من قراءات كل إمام مبينًا الاختلاف بين القراءات إن وجد، أما إذا اتفقت الروايات والطرق عنه فإنه يعزو إليه القراءة مباشرة.

وأما عن ضبط القراءات فيظهر ذلك في دقة مقابلته بينها، ومراجعتها، والنص على ما كان من غلط فيما يروى منها، مع اعتنائه بضبط الحرف وزنته إن لزم الأمر للإيضاح؛ نحو قوله: (قرأ ابن كثير ونافع وحفص [٢٢] عن عاصم "لرءوف" على وزن: لرعوف، في كل القرآن، وكذلك ابن عامر.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر[٢٣] وأبو عمرو وحمزة والكسائي: "لَرَؤُف" في وزن: لَرَعُف، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم "لرؤوف" مثقلة)[١٦، ص١٧١].

وكان أمينًا في نقله، ينبه إلى ما لم يبلغه عن قارئٍ ما في أحد الحروف؛ نحو قوله: (وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيءُ من رواية ابن ذكوان)[١٦، ص١٨٣].

وإذا شك في شيء من ذلك أفصح عنه؛ نحو قوله عن قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة الآية٢٨٢]: (... وقرأ الباقون بالرفع، وأشك في ابن عامر). [١٦، ص١٩٣].

ومما نجده من مظاهر الاختصار عنده اكتفاؤه بالإحالة إلى موضع الحرف الأول إذا تكرر الحرف من غير أن يعيد ما قاله في الموضع الأول، نحو قوله: (واختلفوا في "نعمَّا". وقد ذكرته في البقرة)[١٦، ص٢٣٤].

وإذا اتفقت قراءة أحدهم مع قراءة آخر فإنه يحيل إلى قراءة الآخر مكتفيًا بها. نحو قوله: (وقرأ حمزة في مريم مثل أبي عمرو، وفي "عسق" مثل ابن كثير، وابن عامر فيهما مثل حمزة).[١٦، ص٤١٣].

ج .) معاييره في اختيار القراءة

شرع ابن مجاهد بتتبع القراءات ويتجاذبه في ذلك أمران:

أحدهما: حال القارئ وما ينبغي أن يتصف به من أمانة، وعدل، وضبط، وعلم بالعربية، ودراية بالقراءات. وقد لخص ذلك في حديثه عن أحوال القراء واختلاف مستوياتهم. وقد مضى طرف من ذلك.

والآخر: قراءته وما ينبغي أن تستظل به من صحَّة السند، وموافقة أحد أوجه العربية، واتفاقٍ مع رسم أحد المصاحف العثمانية.

وقد ظهرت عنايته بصحة السند فيما حرَّره من روايات وطرق في علوِّ أسانيدها، وارتقاء طرقها، وفي نقده للروايات وتحرير القول فيها، فما لم يبلغ معاييره التي ارتضاها في صحِّة السند وهَّمه أو خطَّأه.

---

(٢٢) أبو عمرو: حفص بن سليمان المغيرة الأسدي الكوفي. أحد رواة عاصم. ت١٨٠هـ.
[٥، ج١/ ١٤٠]، [١٠، ج ١/ ٣٢٥].

(٢٣) أبو بكر بن عياش: شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي. أحد رواة عاصم ت١٩٣هـ.
[٥، ج١/ ١٣٤]، [١٠، ج ١/ ٣٢٥].

وأما موافقة العربية فهي امتدادٌ، لاشتراط تمكن القارئ من علوم العربية، وقد عدَّها ابن مجاهد معيارًا صارمًا في قبول القراءة أوردها – أحيانًا – إذا لم يظهر له وجهها.

وأما موافقة الرسم فيظهر اعتداده به من خلال حرصه على ألا يذكر من القراءات ما يخالف رسم أحد المصاحف العثمانية، وإشارته بين الحين والآخر إلى اختلاف مصاحف الأمصار في رسم بعض الحروف، نحو ما نجده في قوله:

(قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿ خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ [الكهف الآية ٣٦] بزيادة الميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي "خيرًا منها" وكذلك هي في مصاحف أهل البصرة والكوفة). [١٦، ص٣٩٠].

ويؤكد إلحاحه على موافقة الرسم ما كان منه تجاه ابن شَنَبُوذ [٢٤] الذي كان يرى جواز القراءة بما يخالف الرسم، فقد تصدَّى له، وبيَّن خطأه، ودعاه إلى الصواب ولم ينته فرفع أمره للسلطان وتمت استتابته.[٥، ج ١/ ٢٧٨- ٢٧٩].

د) نقد القراءة

مع ما حظي به كتاب السبعة من رضىً وقبول عند المهتمين بالقراءات، إلا أنه لم يخل في بعض المواضع من قسوة في الحكم على بعض القراءات، بوصفها بالخطأ، أو اللحن، أو الرداءة.. وهلم جرا. وقد اختلفت ألفاظه في ذلك بين ما هو صريح بالرد وعدم القبول، وما هو مشعر بالتضعيف من غير رد. وأكثر ما ورد من ذلك لفظا: "غلط" و"خطأ"، وهما ظاهران في الرد وعدم القبول، ونحوهما: "لا يجوز" و"غير جائز"، و"لحن"، و"وَهَم". ومما يشعر بالتضعيف من غير رد لفظ "ردئ"، وقوله عن بعض القراءات: "خلاف ما عليه العامة [١٦، ص١٥٠] أو خلاف المعروف عمَّن نقلت عنه"[١٦، ص٤٤٨].

ولم يكن ابن مجاهد بدعًا في تخطئة القراءة، فقد سبقه إلى ذلك قومٌ من خيار السلف كانوا لا يتحرجون في رد بعض القراءات المتواترة وإنكارها لشبهة عرضت لهم، ولم ينكر ذلك معاصروهم؛ لعدم ثبوتها عندهم قطعيًا، ولم تصل إلى مرتبة المعلوم من الدين بالضرورة، فهذه أم المؤمنين عائشة- رضي الله عنها- تقول عن قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [٢٥] [طه الآية ٦٣]: "إنه من غلط الكاتب"[٢٠، ص٥١] وإلى نحو من هذا ذهب عثمان بن

---

(٢٤) أبو الحسن: محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شَنَبُوذ من شيوخ القراءة في بغداد، كان يرى جواز القراءة بالشاذ فاستتيب فرجع. ت ٣٢٨هـ. [٥، ج١/٢٧٦]، [١٠، ج ٢/٥٢].

(٢٥) بتشديد النون و"هذان"بالألف.قراءة أبي جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة ينظر: [٢٢، ج٦/٢٣٨].

عفان[٢١ ، ج٣/٣٦٢] وأبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر[٢٦].

ونُقل عن ابن عباس [٢٧] إنكاره لضم الصاد من ﴿يَصِدُّونَ﴾ [٢٨] [الزخرف٥٧ الآية]" وعزي إلى أحمد بن حنبل[٢٩] أنه كره قراءة حمزة لما فيها من طول المد وغيره.[٢٥ ، ج١/ ٣٩٧] كما نُقلت تخطئة القراءة عن بعض القراء ؛ كأبي عمرو بن العلاء ، والكسائي[٢٢ ، ج٨/٢٣٢] وغيرهم من المفسرين والنحويين.

وكما أسلفت كان الباعث لإنكار ماأنكره هؤلاء من قراءات إنما كان لعدم علمهم بتواترها ، وبهذا اعْتُذِرَ لهم ، وهذا لا يتأتَّي مع ابن مجاهد ، فهو مسبِّع السبعة ، والعارف بأحوال القراء وقراءاتهم ، والمعني بضبط القراءات وتحريرها ، ومع ذلك لم يُنْكر عليه ذلك من قبل معاصريه ، ولم يشنِّع عليه أحد منهم ، وربما كان ذلك (مؤشرًا إلى أن المناخ العام لم يكن يحظر ذلك ، وإلا لنصوا عليه ، وجرحوا مرتكبه ، إذْ كانوا أجلَّ من أن يسكتوا على منكر يستعلن بينهم)[٢٦ ، ص٨٦].

وقد تعقب ابن مجاهد في مآخذه القراءات من جهتين :

إحداهما : جهة الرواية ، ويمثل ذلك قدرًا كبيرًا في مآخذه ، ولا غرو في ذلك ، فإن ضبط القراءة ، والتأكد من صحتها وعلوِّ إسنادها هو المطلب الأسمى عنده ، ومن أجله وضع كتابه ، وقد أفصح عن شيءٍ من منهجه- كما أسلفنا – في توثيق القراءات ، وتحرير القول في رواياتها ، وطرقها ، مؤكدًا على صحَّة النقل ، وعدم جواز القراءة بما لم ترد فيه الرواية الصحيحة.

وهذا النوع من النقد لا اعتراض عليه ، فما لم يصح عنده وَفْق مقاييسه للقراءة الصحيحة يعني أنها لم تثبت رواية ، وما كانت هذه حاله فإنه لا يعدُّ قرآنًا عنده ، ولا يلزمه روايته ، إلّا إذا كان انتقاده للرواية على سبيل الظن وعدم الجزم فإنه يرويه ، وقد نقل عنه ﴿ضِنَاءٍ﴾[القصص الآية ٧١] بهمزتين عن قنبل وقرئ به [١٦ ، ص٤٩٥]، [٢٧ ، ج١/ ٤٠٦] كما نقل عنه : ﴿أَنْ رَآهُ﴾ [العلق الآية ٧] على زنة "رعه" بغير ألف بعد الهمزة نقلًا عن قنبل ، مع أنه صرّح في الموضعين بأنه غلط [١٦ ، ص٦٩٢] وينظر : [٢٧ ، ج٢/ ٤٠١ـ ٤٠٢].

---

(٢٦) ينظر : [٢٠ ، ص٥١]، [٢٣ ، ص٦٨].

وعيسى بن عمر هو : عيسى بن عمر الثقفي البصري ، من متقدمي نحويي البصرة ، له كتابا الجامع والإكمال ، أخذ عنه الخليل بن أحمد ت ١٤٩.[٢٤ ، ص ٤٩- ٥٠]، [١٣ ، ص٤٠- ٤٥].

(٢٧) ابن عباس : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم. ت ٦٨هـ.[٥ ، ج ١/ ٤٥]، [١٠ ، ج١/ ٤٢٥ – ٤٢٦].

(٢٨) وهي قراءة أبي جعفر ونافع وابن عامر والكسائي.ينظر :[١٦ ، ص ٥٨٧]، [٢٢ ، ج ٨/ ٢٥].

(٢٩) أبو عبد الله الشيباني المروزي البغدادي. أحد الأئمة الأربعة ، إليه ينسب المذهب الحنبلي. ت ٢٤١هـ.
[٦ ، ج ١١/ ١٧٧].

الأخرى: اللغة، وأعني بذلك انتقاده لبعض القراءات التي لا يظهر لها وجه عنده، وذلك غير مسلَّم؛ لأن ما لم يدركه قد يدركه غيره، وهذا ما عناه أبو الفتح بن جني[٣٠] في قوله: (رحم الله أبا بكر فإنه لم يَأْلُ فيما علمه نصحًا، ولا يلزمه أن يُرِيَ الله غيره ما لم يره الله – تعالى – إياه، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده)[١٨، ج١/ ٧١].

وربما انتقد ما خالف المشهور من قواعد اللغة. وهذا – أيضًا – غير مسلَّم. قال أبو الفتح: (ليس ينبغي أن يُطلق على شيءٍ له وجه من العربية قائم – وإن كان غيره أقوى منه – أنه غلط) [١٨، ج١/ ٢٣٦].

وقد بيَّن ابن الجزري المراد بضابط موافقة القراءة لأحد أوجه العربية قائلًا: (وقولنا في الضابط: "ولو بوجه". نريد به وجهًا من وجوه النحو، سواء كان أفصح، أم فصيحًا، مجمعًا عليه، أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح) [٢٧، ج١/ ١٠].

فالقراءة (سنة يأخذها الآخر عن الأول)[١٦، ص٥٠] لا تخضع لمقاييس اللغة، قال أبو عمرو الداني:

(أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في اللغة العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية، ولا فُشوُّ لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها) [١٩، ص٣٩٦].

ولا يُعْرَفُ عن ابن مجاهد أنه كان مبرزًا في علم العربية ولا من المضطلعين فيها.[٢٢، ج٨/ ٣٥٤] وعلمه بالعربية لا يعدو المشهور من قواعدها واتجاهات النحويين فيها، ولم يكن محيطًا بغير ذلك، وربما كان ذلك باعثًا إلى التعجل بتخطئة ما لم يظهر له وجه أو تخريج فيها، ولم يكن ذلك مرضيًا عند خالفيه؛ لذا تربص به بعضهم ممَّن أخذته الغيرة على كتاب الله وردُّوا عليه وصحَّحوا ما خطَّأه.

يقول الشاطبي[٣١]: (وما كان ينبغي لابن مجاهد إذا جاءت القراءة ثابتة عن إمام من طريق لايشك فيه أَنْ يردها لأن وجهها لم يظهر له)[٢٩، ج٤/ ٢٦٤].

وبالغ الألوسي[٣٢] في لوم ابن مجاهد قائلاً:

---

(٣٠) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. إمام في العربية، تلميذ أبي على الفارسي، صاحب كتاب الخصائص. ت ٣٩٢. [٢٨، ص ١٤١ – ١٤٢].

(٣١) أبو القاسم بن فَيُرَّة بن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي الضرير، ناظم الشاطبية. ت ٥٩٠هـ. [١٠، ج ٢/ ٢٠ـ ٢٣].

(٣٢) شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي. مشارك في عدة علوم ت ١٢٧٠هـ.[٣٠، ج ١٢/ ١٧٥].

(وقرأ ابن عامر "فيكون" بالنصب، وقد أشكلت على النحاة حتى تجرأ أحمد بن موسى فحكم بخطئها. وهو سوء أدب، بل من أقبح الخطأ)[٣١، ج١/٥٨١].

أما أبو حيان [٣٣] فقد حذّر من مغبة الانجرار إلى ما وقع فيه ابن مجاهد وغيره في حق القراءات، مؤكّدًا أن ذلك: (من أقبح الخطأ الذي يجر قائله إلى الكفر).[٢٢، ج١/٣٦٦].

ولا أدعي أن ابن مجاهد لم يبلغه صحّة وتواتر بعض القراءات التي انتقدها من حيث العربية، وهو من هو في ضبط القراءات وتحريرها، لذا فالاعتذارله من هذه الجهة فيه بعد .

ولا أجد ثمَّة عذرًا إلا أن يكون ابن مجاهد ممَّن فرَّقوا بين القرآن والقراءات وعدوهما حقيقتين متغايرتين من غير أن يميِّزوا المتواتر عن غيره، (والمناخ العام عند الأقدمين كان يسمح بنقد القراءة وردِّها، بل والتشنيع على من يقرأ بها؛ لأن الحدود الفاصلة بين القراءة والقرآن كانت واضحة في أذهانهم ولو بصورة فردية) [٢٦، ص٧٤].

على أن هناك أقوالاً لبعض المعنيين بعلم القراءات تنص على أن ما كان من قبيل الأداء؛ كالهمز، والإدغام، والإمالة، والرفع، والنصب وغير ذلك من المظاهر النطقية التي لا تؤثّر في المعنى ولا في فصاحة القرآن ولا في رسم المصحف لا يراعى فيها التواتر وعدمه، بل الأمر فيها متروك للقارئ يتصرف فيها حسب ما اعتاده لسانه وارتضته سليقته، قال الطبري[٣٤]:

(فأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف، وجره، ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فَمِنْ معنى قول النبي ﷺ: "أُمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف" بمعزل؛ لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفر المماري به في قول أحد علماء الأمة.

وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراء فيه الكفر من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه وتظاهرت عنه بذلك الرواية)[٣٢، ج١/٤٧]وينظر: [٢٧، ج١/٣٠].

وهو – وإن كان غير مرضي عند الكثيرين – إلَّا أنه يبقى مذهبًا يمكن أن يُستأنس به في الاعتذار عمَّن تجاسر على تخطئة بعض القراءات المتواترة أو نازع في ثبوتها، وما لم يرض عنه ابن مجاهد لا يخرج عن ذلك، وجلُّه كان قراءات شاذة، والمتواتر لا يعدو أصابع اليد كما سيأتي.

---

(٣٣) محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي. أثير الدين. من أئمة العربية والتفسير.ت ٧٥٤هـ.
[١٠، ج ٢/٢٨٥- ٢٨٦]، [١١، ج١٠/ ٩١- ٩٢].

(٣٤) محمد بن جرير. المفسِّر. أخذ عنه ابن مجاهد. ت ٣١٠هـ. [٥، ج١/٢٦٤- ٢٦٦].

القسم الثاني: المآخذ

المبحث الأول: المآخذ على الرواية

يصور لنا ابن الجزري الأوضاع التي آلت إليها حالة القراء في المائة الثالثة بقوله:

(... إنَّ القراء بعد ذلك تفرقوا في البلاد وخلفهم أممٌ بعد أمم، وكثر بينهم الخلاف، وقلَّ الضبط، واتسع الخرق، فقام الأئمة الثقات النقاد وحرَّروا وضبطوا وجمعوا وألَّفوا على حسب ما وصل إليهم، أو صحَّ لديهم) [٣٣، ص٩٩].

وقد كان ابن مجاهد في مقدمة من أدرك أبعاد هذا الأمر وقدَّر خطورته، وأرقَّه حال القراء آنذاك، وحدثته نفسه بعملٍ يضبط القراءات، ويُضَيِّق هوة الخلاف بينها، وقد انتدب نفسه لهذا العمل الجليل، وصرف وقته وجهده للنهوض به، فوضع مقاييسه ومعاييره الصارمة لضبط القراءة، وملاحقة رواتها، والتحقق من صحة سندها، فما لم تتوافر فيه تلك المعايير، ولم يَرْقَ إلى مقاييسه نحَّاه ووهَّمه أو خطَّأه. ولا اعتراض عليه في ذلك فما لم يصح عنده لا يلزمه قبوله؛ لأنه لم تثبت له قرآنيته.

وقد ارتضى ابن مجاهد بعض الأصول العامَّة لتوثيق الرواية اتكأ عليها في مآخذه على بعض القراءات، من أبرزها:

أ) خروج القراءَة عن أصل عام في مذهب القارئ.

ب) خروجها عمَّا كان عليه عامَّة أهل الأداء.

جـ) خروجها عمَّا كان عليه أهل البلد الذي تروى فيه.

د) مخالفتها لما عليه الجمهور ممَّن تلقى عن ذلك القارئ الذي تروى عنه تلك القراءة.

هـ) نقد القراءة من قبل أحد الرواة.

وكل ما انتقده لعدم صحته روايةً لا يخالف رسم المصحف، ولا يخرج عن مقتضى نظام اللغة العام. وإليك الروايات المنتقدة مع إيضاح هُوَيَّتِها اللغوية:

١- قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُهَا﴾ [البقرة الآية ٢٣٠].

قال ابن مجاهد – رحمه الله –:

(كلُّهم قرأ: "يبيِّنها" بالياء. وروى المفضل عن عاصم: "نُبَيِّنُها" بالنون. حدثني ابن حيان، قال: حدثنا أبو هشام، قال: حدثنا يحيى ابن آدم عن أبي بكر عن عاصم: "نُبَيِّنها" بالنون أيضًا. قال أبو بكر: وهو غلط)[١٦، ص١٨٣].

ورويت القراءة بالنون – أيضًا – من طريقين آخرين عن أبي بكر عن عاصم ؛ وهما طريقا الأعشى [٣٥] وابن أبي حماد [٣٦]، وهي في مختصر الشواذ[٣٤، ص٢١] ولم تتواتر عن عاصم.

ووجه القراءة بها : الالتفات من الغيبة إلى التكلم والتعظيم. [٢٢، ج٢/٢١٣].

قال الأزهري [٣٧] :

(والمعنى فيمن قرأ بالنون والياء قريب من السواء، إلَّا أن القراءة بالياء أجود لاتفاق القراء عليها).[٣٥، ج١/٨١].

٢– قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ [الأعراف : الآية ١٢٣].

عرض ابن مجاهد لخلافهم في تحقيق وتسهيل الهمزة الثانية في "آمنتم" وذكر أن نافعًا وأبا عمرو وابن عامر وابن كثير في رواية البَزِّيِّ [٣٨] وابن فليح[٣٩] قرؤوا على الاستفهام بهمزة محققة بعدها مدة في تقدير ألفين ؛ أي على أصولهم في تسهيل الهمزة الثانية.

ثم ذكر روايتين عن ابن كثير:

إحداهما : للبزي عن أبي الإخريط [٤٠] عن ابن كثير: (قال فرعون وآمنتم به...) بإبدال الهمزة الأولى واوًا لانضمام ما قبلها، وتسهيل الهمزة الثانية مع ألف بعدها.

---

(٣٥) أبو يوسف يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي الكوفي. أخذ القراءة عرضًا عن أبي بكر بن عياش. ت عام ٢٠٠ تقريبًا. [٥، ج١/١٣١]، [١٠، ج ٢/٣٩٠].

(٣٦) ينظر: [١٩، ص٤٢١]. وأبو حماد هو: أبو محمد عبد الرحمن بن شكيل. روى القراءة عن أبي بكر بن عياش.[١٠، ج ١/ ٣٦٩- ٣٧٠].

(٣٧) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، اللغوي المعروف، أخذ عن ابن السراج ونفطويه. ت ٣٧٠هـ. [١٧، ج١/ ١٩ – ٢٠].

(٣٨) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة المؤذِّن المكي. أبو الحسن المقرئ، أحد راويي ابن كثير، قرأ على وهب بن واضح. ت عام ٢٥٠هـ. [٥، ج١/ ١٧٣ – ١٧٨]، [١٠، ج١/ ١١٩].

(٣٩) عبد الوهاب بن فليح المكي. أبو إسحاق المقرئ. قرأ على داود بن شبل. ت عام٢٥٠هـ تقريبًا.
[٥، ج١/ ١٨٠]، [١٠، ج١/ ٤٨٠-٤٨١].

(٤٠) وهب بن واضح، مقرئ مكة، أخذ القراءة عرضًا عن إسماعيل القسط ثم شبل بن عباد، وروى عنه القواس والبزي ت١٩٠هـ. [٥، ج١/ ١٤٦]، [١٠، ج٢/ ٣٦١].

والأخرى: لقنبل عن القواس [٤١] كالرواية السابقة، إلاَّ أنه يهمز ما بعد الواو.

وقد عدَّ ابن مجاهد رواية قنبل هذه وهما منه[١٦، ص٢٩٠] واختار رواية البزي عن أبي الإخريط[١٩، ص٥١٩]لجريانها على أصل مذهب ابن كثير بتسهيل الهمزة الثانية.

٣- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ﴾ [الأعراف الآية ١٢٨].

قال ابن مجاهد:

(.... هُبَيْرة[٤٢] عن حفص عن عاصم: "يُوَرِّثها" مشدَّدة الراء. ولم يروها عن حفص غير هُبَيْرة. وهو غلط، والمعروف عن حفص التخفيف) [١٦، ص٢٩٢].

وهذه الرواية التي ردها ابن مجاهد شاذة وتُعْزَى إلى ابن مسعود[٤٣]، والحسن[٤٤]، ولم تصح عن عاصم، بل المقروء له بالتخفيف كباقي السبعة كما ذكر ابن مجاهد.

وقد وجهها ابن خالويه بالمبالغة والتكرير، من: وَرَّث يُورِّث، ثم قال: (كأنَّ حفصًا ذهب إلى قوله في الحديث "من عَمِل بما عَلِم ورَّثه الله عِلْمَ ما لم يعلم)[٣٩، ج١/٢٠٣].

٤- قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [التوبة الآية ٦١]

قال ابن مجاهد - رحمه الله -:

(كلهم قرأ: "ورحمةٌ" رفعًا إلاَّ حمزة فإنه قرأ: "أذنُ خيرٍ لكم ورحمةٍ" خفضًا".

حدثني الكسائي محمد بن يحيى[٤٥].. عن نافع "ورحمةٍ" مثل حمزة خفضًا وهو غلط).[١٦، ص٣١٥-٣١٦].

---

(٤١) أبو الحسن أحمد بن محمد بن عون النبال، المعروف بالقواس. إمام مكة في القراءة، قرأ على وهب بن واضح، وقرأ عليه قنبل. ت عام ٢٤٥هـ. [٥، ج١/ ١٧٨- ١٧٩]، [١٠، ج١/ ١٢٣- ١٢٤].

(٤٢) هبيرة بن محمد التمار، أبو عمرو الأبرش البغدادي. أخذ القراءة عرضًا عن حفص عن عاصم. [٥، ج١/ ٢٠٥]، [١٠، ج٢/٣٥٣].

(٤٣) ينظر: [٣٤، ص٤٥].وابن مسعود هو: أبو عبدالرحمن عبد الله بن مسعود بن الحارث الهذلي المكي. أحد كبار الصحابة. قرأ القرآن عرضًا على النبي ﷺ. وقرأ عليه أبو عبد الرحمن السلمي.ت عام٣٢هـ. [٣٦، ج٣/١١٠- ١١٦]، [٣٧، ج٤/ ١٩٨- ٢٠١].

(٤٤) ينظر: [٣٨، ج٥/ ٤٢٥]. والحسن هو: الحسن البصري أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري.روى عن ابن عباس وأنس، روى عنه أبو عمرو ويونس ت عام١١٠هـ.[٥، ج١/٦٥]، [١٠، ج١/ ٢٣٥].

(٤٥) أبو عبد الله محمد بن يحيى. الكسائي الصغير. مقرئ محقق، أخذ القراءة عرضًا عن أبي الحارث. ت عام ٢٨٨هـ. [٥، ج١/ ٢٥٦]، [١٠، ج٢/٢٧٩].

اعتراض ابن مجاهد في محله، فقراءة الخفض – وإن ظهر أمرها في العربية- إلاَّ أنها لم تصح عن نافع، بل تفرد بها حمزة من السبعة، وعزيت إلى بعض قراء الشواذ؛ كأبيّ[٤٦]، وعبد الله بن مسعود والأعمش[٤٧]، واستبعدها أبو جعفر النحاس للفصل بين المتعاطفين، قال: (وهذا يقبح في المخفوض).[٤١، ج٢/٢٢٣].

٥- قوله تعالى: ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ [يوسف الآية ١٣، ١٤، ١٧].

قال ابن مجاهد – رحمه الله –: (واختلفوا في همز "الذئب" وتركه.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: بالهمز. وقرأ الكسائي: بغير همز...

وروى ورش[٤٨] عن نافع: أنه لا يهمز.

وقال ابن جَمَّاز[٤٩]: أبو جعفر[٥٠] وشيبة[٥١] ونافع لا يهمزون الذيب.

قال أبو بكر: وهذا وهمٌ. إنما هو أبو جعفر وشيبة لايهمزانه، ونافع يَهْمِزه. كذا قال إسماعيل بن جعفر[٥٢] عنهم.

---

(٤٦) ينظر: [٤٠، ج٤/٢٠٥]، [٢٢، ج٥/٦٥].

وأبَي هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري الخزرجي. صحابي جليل. شهد العقبة وبدرًا. ت عام ٣٠هـ. [٣٦، ج١/١٦١-١٦٤]، [٣٧، ج١/١٨٠-١٨١].

(٤٧) ينظر: [٤٠، ج٤/٢٠٥]، [٢٢، ج٥/ ٦٥]. والأعمش هو: سليمان بن مهران الأعمش. أبو محمد الأسد إمام جليل أخذا القراءة عرضًا عن عاصم بن أبي النجود. ت عام ١٤٨هـ.

[٥، ج ١/ ٩٤ – ٩٦]، [١٠، ج١/ ٣١٥ – ٣١٦].

(٤٨) عثمان بن سعيد القرشي. شيخ القراء المحققين، قرأ عرضًا على نافع. ت عام ١٩٧هـ.

[٥، ج ١/ ١٥٢ – ١٥٥]، [١٠، ج١/ ٥٠٢ – ٥٠٣].

(٤٩) سليمان بن مسلم بن جماز. أبو الربيع الزهري. مقرئ ضابط، قرأ على أبي جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع ت عام ١٧٠هـ. [١٠، ج١/٣١٥].

(٥٠) يزيد بن القعقاع المدني. أحد القراء العشرة. ت ١٣٠هـ. [٥، ج ١/ ٧٢ – ٧٦]، [١٠، ج٢/ ٣٨٢].

(٥١) شيبة بن نصَّاح بن سرجس بن يعقوب. مقرئ المدينة مع أبي جعفر. ت عام ١٣٨هـ.

[٥، ج ١/ ٧٩ – ٨٠]، [١٠، ج١/ ٣٢٩ – ٣٣٠].

(٥٢) أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، المدني. ت ١٨٠هـ.

[٥، ج ١/ ١٤٤ – ١٤٥]، [١٠، ج١/ ١٦٣].

وروى المسيَّبي[٥٣] وأبو بكر بن أبي أُوَيس[٥٤] وقالون[٥٥] وإسماعيل ويعقوب[٥٦] ابنا جعفر بن أبي بكر عن نافع: أنه همز....) [١٦، ص٣٤٦].

في هذا النص يحتفي ابن مجاهد بقراءة همز "الذئب" عن نافع لكثرة من رواها عنه. ورغب عن رواية ورش بتسهيلها، مع أنها محفوفةٌ بالإسناد القوي، ولا تنأى عن مقتضى كلام العرب؛ لأنها خالفت ما رواه الجمهور.

والهمز هو الأصل [٤٠، ج٤/٤٠٨]، وتركه قياس مطرد يميل إليه من طبعه التخفيف بقلب الهمزة الساكنة المكسور ما قبلها ياء.[٤١، ج٢/٧٣٨].

وما ذهب إليه ابن مجاهد من توهيم ورش لم يلتفت إليه، لذا تواتر نقل التسهيل عنه ولم يُخْتَلف فيه، بل هو المنصوص عليه عن نافع عند معظم المعنيين بتوثيق المتواتر من خالفيه [٤٣، ص١٠٤]، [٤٤، ص٢١٦]، [٤٥، ج٢/١٤٢]، [٤٦ ص١٤٧].

٦- قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ [الكهف الآية ٧٦]

قال ابن مجاهد:

(روى أبو عُبَيْد[٥٧] عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتاب "القراءات": "لُدني" بضم اللام وتسكين الدال. وهو غلط)[١٦، ص٣٩٦].

قال أبو علي الفارسي[٥٨]: (يشبه أن يكون التغليط من أبي بكر أحمد في وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح)[٤٠، ج٥/١٦٢].

---

(٥٣) أبو محمد إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن المدني. قرأ على نافع وغيره، أخذ عنه خلف بن هشام وابن سعدان ت عام ٢٠٦هـ. [٥، ج ١/ ١٤٧]، [١٠، ج١/ ١٥٧–١٥٨].

(٥٤) عبد الحميد بن أبي أويس الأصبحي. يعرف بالأعمش، أخذ القراءة عن نافع.ت عام١١٤هـ. [١٠، ج ١/ ٣٦٠].

(٥٥) عيسى بن مينا بن وردان المدني النحوي. قارئ المدينة، روى القراءة عرضًا عن نافع وأبي جعفر. ت عام ٢٢٠هـ. [٥، ج ١/ ١٥٥ – ١٥٦]، [١٠، ج١/ ٦١٥– ٦١٦].

(٥٦) يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني. روى القراءة عرضًا عن سليمان بن جمّاز ونافع. ت قريبًا من عام ٢٠٠هـ. [١٠، ج ١/ ٣٨٩].

(٥٧) أبو عبيد: القاسم بن سلام الخرساني الأنصاري مولاهم، البغدادي. أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائي وإسماعيل بن جعفر وغيرهما. ت عام ٢٢٤هـ.[٥، ج١/ ١٧٠- ١٧٣]، [١٠، ج٢/ ١٧- ١٨].

(٥٨) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. النحوي المشهور، روى القراءة عرضًا عن ابن مجاهد. ت عام ٣٧٧هـ. [١٠، ج١/٢٠٦- ٢٠٧].

وهو كما قال. فهذه الرواية لم تصح عن أبي بكر بن عياش، ولا يُقرأ له بها، ولم أجد لها ذكرًا فيما وقفت عليه من المراجع المعنيَّة برصد القراءات المتواترة إلاَّ عند الداني في جامعه مصوبًا الرواية عنه بفتح اللام.[١٩، ص٦٠٥].

وأما من حيث العربية فهي لغة لبعض العرب في الثلاثي ساكن الوسط يلقون حركة العين على الفاء؛ كما قالوا: عُضْد في عَضُد.[٣٥ج١/٣٤٦]، [٤٠، ج٥/١٦٢].

٧- قوله تعالى: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾[الحج الآية ٢٣].

قال ابن مجاهد: (روى المعلَّى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم: "لؤلوًا" بهمز الأولى، ولا يهمز الثانية... وهو غلط). [١٦، ص٤٣٥].

وفي رواية يحيى عن أبي بكر عكس ذلك، أي: يهمز الواو الثانية ويترك الأولى، وهي رواية الجماعة عنه؛ لذا رد ابن مجاهد رواية المعلَّى بن منصور لخروجها عن السائد العام فيما روي عن أبي بكر، وأما من حيث العربية:

(فإن العربية تحتمل همزتها، وترك الهمز فيهما، وهمز إحداهما، كلٌّ ذلك جائز، والأصل الهمز، وتركه تخفيف بالواو). [٣٩، ج٢/٧٣].

٨- قوله تعالى: ﴿سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون الآية ١١٠].

قال ابن مجاهد:

(قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: "سِخْرِيًا" بكسر السين... وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: "سُخْرِيًا" رفعًا. وهو غلط، والمعروف عن "عاصم" "سخريًا" بكسر السين)[١٦، ص٤٤٨].

لم يرتضِ ابن مجاهد رواية هبيرة لخروجها عمَّا رواه الجمهور عن عاصم، فالمقروء له بكسر السين.[٤٧، ص٢٦٣]، [٤٣، ص١٣٠]، [٤٥، ص١٢].

وأما من حيث اللغة فالكسر والضم لغتان؛ قريش يكسرون، وتميم يضمون [٤٨، ص٤٣]. وهما بمعنى واحد؛ كما رُوي عن بعضهم، كقولهم: لُجِّيّ، ولِجِّيّ، ودُرِّي ودِرِيّ.[٣٥، ج٢/٤٤٢].

وقيل: الكسر من الهزء، والضم من السُّخْرة؛ أي: الإذلال والعبودية.[٤٩، ص٢٩٤-٢٩٥].

٩- قوله تعالى: ﴿وَيَخْلُدْ﴾ [الفرقان الآية ٦٨- ٦٩].

قرأ أبو عمرو: "ويَخْلُدْ" بفتح الياء وضم اللام مجزومًا.

وروى حسين الجُعْفي(٥٩) عنه: "يُخْلَدْ" بضم الياء وفتح اللام.

---

(٥٩) الحسين بن علي الجُعْفي مولاهم الكوفي. قرأ على حمزة، وروى القراءة عن أبي عمرو وأبي بكر بن عياش. ت عام ٢٠٣هـ.[٥، ج١/ ١٦٤- ١٦٥]، [١٠، ج١/٢٤٧].

قال ابن مجاهد: وهو غلط.[١٦، ص٤٦٧].

وما رواه الجعفي عن أبي عمرو قراءة شاذَّة عُزيت – أيضًا – إلى المفضل عن عاصم.[٣٤، ص١٠٧].

قال أبو علي: (فإنه يشبه أن يكون غلطه من طريق الرواية، وأما من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون المعنى خَلَدَ هو، وأخلده الله، ويكون "يُخْلَد" مثل "يُكْرَم" و"يُعْطَى" في أنه مبنيٌ من أَفْعَل، ويكون قد عطف فعلًا مبنيًا للمفعول على مثله، إلاَّ أن الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجز أن تنسب إلى الذي تروى عنه).[٤٠، ج٥/٣٥٢].

١٠– قوله تعالى: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل الآية ١٨].

قرأ السبعة: "لا يحَطِمنَّكم" بتشديد النون.[١٦، ص٤٧٩].

وروى عبيد[٦٠] عن أبي عمرو: "لا يَحْطِمنْكم" ساكنة النون.

قال أبو بكر: وهو غلط.[١٦، ص٤٧٩].

وهي قراءة متواترة عن رويس[٦١] عن يعقوب[٦٢]، وتعزى إلى ابن أبي إسحاق[٦٣] وأبيّ.[٥١، ج١٢/١٠١]، [٣٢، ج٧/١٧٠]، [٢٢، ج٧/٥٩]، [٣٨، ج٨/٥٨٩]، [٣١، م١١، ج١٩/٢٦٧]. وقد تفرّد عبيد بنقلها عن أبي عمرو مخالفًا بذلك رواية الجمهور؛ لذا عدَّها ابن مجاهد غلطًا روايةً. أما من حيث العربية فلا إشكال فيها.

١١– قوله تعالى: ﴿فِي ضَيْقٍ..﴾ [النمل ٧٠].

قال ابن مجاهد: (قرأ ابن كثير: "في ضِيق" بكسر الضاد.

وروى خلف عن المسيبي عن نافع مثله، وروى أبو عبيد عن إسماعيل عنه: "في ضِيق" وهو غلط).[١٦، ص٤٨٥].

---

(٦٠) أبو عمرو عبيد بن عقيل بن صبيح الهلالي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعن هارون الأعور، وروى عنه خلف بن هشام ت عام ٢٠٧هـ. [١٠، ج١/٤٦٩].

(٦١) أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري. أخذ القراءة عرضًا عن يعقوب الحضرمي. ت عام ٢٣٨هـ.
[٥، ج١/ ٢١٦]، [١٠، ج٢/٢٣٤- ٢٣٥].

(٦٢) ينظر: [٢٧، ج ٢/ ٢٤٦]، [٥٠، ج٢/ ١٥٣]، [٤٥، ج٢/٣٢٤].
ويعقوب هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن أبي إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة، قرأ على أبي عمرو بن العلاء وعلى ابن محيصن. ت عام ٢٠٥هـ.
[٥، ج١/ ١٥٧- ١٥٨]، [١٠، ج٢/ ٣٨٦- ٣٨٩].

(٦٣) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، جد يعقوب بن أبي إسحاق الحضرمي، أخذ القراءة عرضًا عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وروى عنه عيسى بن عمر. ت عام ١١٧هـ.[١٠، ج١/ ٤١٠].

تغليط ابن مجاهد لهاتين الروايتين عن نافع روايةً حقٌ، فالثابت عن نافع بروايتي ورش وقالون بفتح الضاد، وعليه عامَّة أهل الأداء غير أبي عبيد وخلف[٦٤] برواية إسماعيل بن جعفر والمسيبي.[١٩، ص٥٩٠].

وقال أبو جعفر النحاس[٦٥] عن رواية الكسر عن نافع: (وهذا لا يعرف عن نافع).[٤١، ج٢/٤١١].

وأما من حيث العربية، فـ"ضَيْق" كمَيْت، وهَيْن، مخففي: مَيِّت وهَيِّن، وبالكسر: مصدر. قاله أبو عبيدة[٦٦].

وعند أبي الحسن الأخفش[٦٧]: الفتح والكسر لغتان في المصدر.[٤٠، ج٣/٣٣٧]، [٤٥، ج٢/١٩١].

قال أبو علي الفارسي:

(وينبغي أن يحمل على أنَّ "ضَيْقًا" مصدر؛ لأنك إن حملته على أنه مخفف من "ضَيِّق" فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة. والمعنى: لا تك في ضَيْق، أي لا يضيق صدرك من مكرهم، وليس المراد: لا تكن في أمرٍ ضيِّق).[٤٠، ج٣/٣٣٧].

وقال أبو عمرو: الضَّيْق – بالفتح – الغمُّ، والضِّيق – بالكسر – الشِّدَّة.[٥٤، ص٣٩٦].

وقال الفراء: (الضَّيْق: ما ضاق عنه صدرك، والضِّيْق ما يكون في الذي يتسع؛ مثل: الدار، والثوب).[٥٥، ج٢/١١٥].

١٢– قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل الآية ٨٨].

ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بخلافٍ عنه "يفعلون" بالياء والباقون "تفعلون" بالتاء.[١٦، ص٤٨٧]، [٤٧، ص٢٨٢]، [٥٠، ج٢/١٦٢].

قال أبو بكر: (روى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء، وهو غلط)اهـ.[١٦، ص٤٨٧].

ويريد بأهل المدينة "نافعًا"، وأبا جعفر، وشيبة.[٥٦، ج١/١٠٢].

وعطفًا على تغليط ابن مجاهد لأبي عبيد، قال الداني:

---

(٦٤) أبو محمد البزار خلف بن هشام بن ثعلب. أحد القراء العشرة، أخذ حرف نافع عن إسماعيل والمسيبي، وروى عنه يحيى بن آدم وغيره. ت عام ٢٢٩هـ.[٥، ج١/٢٠٨-٢١٠]، [١٠، ج١/ ١٧٢- ١٧٤].

(٦٥) أحمد بن محمد بن إسماعيل. له تصانيف في النحو والتفسير، من تصانيفه: إعراب القرآن، معاني القرآن. ت عام ٣٣٨هـ.[٥٢، ج١/ ١٣٦ – ١٣٩]، [١٧، ج١/٣٦٢].

(٦٦) [٥٣، ج١/٣٦٩].وأبو عبيدة هو: معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري النحوي. له مجاز القرآن، ت عام ٢٠٩هـ. [١، ص٥٣- ٥٤]، [٢، ج٩/١٥٤].

(٦٧) أبو الحسن سعيد بن مسعدة. الأخفش الأوسط، من أئمة العربية، صحب الخليل، وقرأ النحو على سيبويه وكان أسنَّ منه. ت عام ٢٢١هـ .[٥٢، ج٢/ ٣٦- ٤٣]، [١٧، ج١/ ٥٩٠- ٥٩١].

(بالياء روى أبو عبيد عن إسماعيل عن نافع. وهو وَهَم منه ؛ لأن[١٩ ، ص٦٥٨]الجماعة من أصحاب إسماعيل خالفته في ذلك فروته عنه بالتاء) اهـ.

فتغليط ابن مجاهد هنا للرواية عن نافع لمخالفتها رواية السواد ، أما من حيث العربية فالوجه واضح.

١٣– قوله تعالى : ﴿مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾[القصص الآية ٣٢].

قرأ ابن كثير، ونافع ، وأبو عمرو : "الرَّهَب" بفتح الراء والهاء ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم : "الرُّهْب" بضم الراء وسكون الهاء.[١٦ ، ص٤٩٣]، [٤٧ ، ص٢٨٦]، [٥٧ ، ص٢٩٨].

قال أبو بكر : (وروى هُبَيرة عن حفص عن عاصم "من الرَّهَب" بفتح الراء والهاء. وهو غلط.

وروى عمرو بن الصباح[٦٨] عن حفص عن عاصم "من الرَّهْب" مفتوحة الراء ساكنة الهاء. وهو الصواب).[١٦ ، ص٤٩٣].

لم تصح رواية هبيرة عن حفص عند أبي بكر ، لذا ردَّها. وصوَّب رواية عمرو بن الصباح. وهو حقٌّ ، فهذه القراءة هي المتواتر عن حفص والمقروء به.[٤٣ ، ص١٣٩]، [٤٥ ، ج٣٤٣/٢].

وقد فسر ابن عباس "الرَّهَب" بالخوف.[٤٩ ، ص٣١٧].

قال أبو منصور الأزهري : (يقال : رَهَبٌ ، ورَهْبٌ ، ورُهْبٌ ، ورُهُبٌ. بمعنى واحد ؛ وهو الفَرَقُ والخوفُ).[٣٥ ، ج٥٠٣/٢ـ٥٠٤].

١٤– قوله تعالى : ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ﴾ [الأحزاب الآية ٤].

قرأ ابن عامر والكوفيون "اللَّائي" بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة ، والباقون بحذفها.[١٦ ، ص٥١٨]، [٢٧ ، ج٤٠٤/١].

قال أبو بكر : (قال ابن مخلد[٦٩] عن ابن أبي بَزَّة : "اللَّايّ" مشدّدة مكسورة. وهو غلط).[١٦ ، ص٥١٨].

و"اللَّايّ" بتشديد الياء حسب هذه الرواية : ياؤه الأولى مبدلة من همزة "اللائي" – على غير قياس– [٢٢ ، ج٢٠٧/٧]أُدغمت في الأخرى ، وهو جار على مذهب البزِّي فيما يتعلق بإبدال الهمزة ياءً فيما رواه عنه المغاربة[٢٧ ، ج٤٠٤/١] وليس من مذهبه الإبقاء على الياء المتطرفة ، ومن هنا كان اعتراض أبي بكر ، وأما من حيث العربية فلا إشكال فيه لو صحَّ نقله. قال الداني عن هذا التغليط : (يعني أنه غلط في الرواية ، لا في العبارة).[١٩ ، ص٦٧٤].

---

(٦٨) أبو حفص عمرو بن الصباح بن صبيح البغدادي الضرير. مقرئ حاذق ، روى القراءة عرضًا وسماعًا عن حفص.ت عام ٢٢١هـ.[٥ ، ج١/ ٢٠٣]، [١٠ ، ج٦٠١/١].

(٦٩) أبو علي الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق البغدادي. روى القراءة عرضًا وسماعًا عن البزي. ت عام ٣٠١هـ.[١٠ ، ج١/ ٢٠٩].

١٥- قوله تعالى: ﴿شُيُوخًا﴾[غافر الآية ٦٧].

عرض ابن مجاهد لاختلافهم في ضم وكسر أوائل الحروف:

شيوخ، والبيوت [البقرة ١٨٩]، والعيون [ياسين٣٤]، والغيوب [المائدة ١٠٩]، والجيوب [النور ٣١].

ثم قال: (وروى هُبَيْرة عن حفص عن عاصم: أنه كان يكسر الشين من: "شيوخا" وحدها ويضم الباقي... وهذا خطأ).[١٦، ص١٧٩].

وهذا تغليط من حيث الرواية، لا من جهة العربية، فالمقروء به لحفص بضم أوائل تلك الحروف بما فيها "شيوخا" [٤٧، ص١٢٩]، [٢٧، ج٢/٢٢٦]، [٤٣، ص١٥٦]، [٤٥، ج١/٤٣٢]. وأما من حيث اللغة فالكسر والضم لغتان، ومقروء بهما في السبعة؛ الضم على الأصل، والكسر لمناسبة الياء.[٥٨، ج٤/٢٨٥] (شيخ).

١٦- قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت الآية ٢٩].

ابن كثير وابن عامر في رواية ابن ذكوان وإحدى روايتي هشام عنه، وفي رواية أبي بكر عن عاصم: "أَرْنَا" بسكون الراء.[١٦، ص٥٧٦]، [٤٧، ص١٢٢]، [٥٤، ص٦٣٦]، [٥٩، ص٨٢].

قال ابن مجاهد:

(قال هشام بن عمَّار(٧٠): "أَرْنَا" خطأ. إنما هي: أَرِنا، بكسر الراء) .[١٦، ص٥٧٦].

وهذا التغليط – فيما يظهر لي – من جهة الرواية. وهو غير مسلَّم به، فالإسكان ثابت عن ابن عامر، بل هو الأكثر عنه.

قال ابن الجزري: (روى الدجواني(٧١) عن أصحابه عن هشام كسر الراء. في "فصِّلت" وروى سائر أصحابه الإسكان كابن ذكوان).[٢٧، ج٢/٢٢٢].

وهو الذي نصَّ عليه هشام في كتابه[١٩، ص٤٠٩] وصحَّحه أبو عمرو الداني [١٩، ص٤٠٩] وهو المنصوص عليه عن ابن عامر.[٤٧، ص١٢٢]، [٦٠، ص١٠٨]، [٦١، ص١٠٨]، [٢٩، ج٢/٣٢٩]، [٤٥، ج٢/٤١٨].

وأما من حيث العربية، فقد رجَّح الزجاج (٧٢) الكسر، وقبَّح الإسكان ولم يمنعه[٢١، ج١/٢٠٩] واسترذله

---

(٧٠) أبو الوليد: هشام بن عمَّار بن نصير السلمي، أحد رواة ابن عامر، أخذ القراءة عرضًا عن أيوب بن تميم. ت عام ٢٤٥هـ. [٥، ج١/ ١٩٥- ١٩٨]، [١٠، ج٢/٣٥٥- ٣٥٦].

(٧١) أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الرملي الضرير، الدجواني الكبير، أخذ عنه ابن مجاهد. ت عام ٣٢٤هـ. [٥، ج١/ ٢٦٨]، [١٠، ج٢/ ٧٧].

(٧٢) أبو إسحاق إبراهيم السري بن سهل النحوي. نحويّ بصري. ت٣١١هـ.[٦٢، ص ١٢]، [٢٨، ص ٤٥].

الزمخشري [٧٣]، وحجتهم: أن الكسرة تدل على المحذوف؛ إذْ الأصل: أَرْئِنا، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة، فصار أَرِنا، والإسكان يُفَوِّت هذا الغرض.

ورُدَّ بأن الإسكان إنما وقع هنا تشبيهًا للمنفصل بالمتصل في: "فَخْذ" و"عَلْم". حسَّنه أن الكسرة ليست للإعراب، فكأنها أصلٌ. وقد أدغموا في ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [الكهف الآية ٣٨]؛ إذ الأصل: لكن أنا، فحذفت الهمزة ثمَّ أدغمت النونان ولم يبق ثمة حركة تدل على الهمزة المحذوفة. [٦٤، ص ٩٠]، [٦٥، ج٢/ ٤١]، [٢٢، ج١/ ٥٦١].

وقد جاء عنهم الإسكان في هذا الحرف في قول الشاعر:

أَرْنَا إداوةَ عبدِ الله نَمْلَؤُهَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إنَّ القومَ قَدْ ظَمِئُوا[٧٤]

١٧- قوله تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ [القلم الآية ١٤].

قال أبو بكر: (وقرأ حمزة: أَأَن كان" بهمزتين... وروى أبو عبيد أن حمزة كان يقرأ: "آن كان" بهمزة ممدودة. وهو غلط). [١٦، ص٦٤٦].

قال أبو علي الفارسي: (هو تغليط فيما أظن من طريق الرواية، وليس من طريق العربية؛ لأن ذلك لا يمتنع. ويريد بالهمزة الممدودة: همزة بعدها همزة مخففة، وليس هذا من مذهب حمزة؛ لأنه يحقق الهمزتين، فلعله غلَّطه من هذا الوجه). [٤٠، ج٦/ ٣١٢].

وهو كما قال أبو علي.

١٨- قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴾ [المعارج الآية ١٠].

البزي بخلاف عنه عن ابن كثير، وأبو جعفر: "لا يُسْأَل" بضم الياء وفتح الهمزة.

وقرأ الباقون: "يَسْأَل" بفتح الياء. [١٦، ص٦٥٠]، [٣٤، ص١٦٢]، [٤٧، ٣٨١]، [٥٠، ج٢/ ٣٨٧]، [٤٥، ج٢/ ٥٦١].

قال أبو بكر: (وروى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة: "ولا يُسْأَل" برفع الياء. وهو غلط). [١٦، ص٦٥٠].

وقريب منه قول الفراء: (ولست أشتهي ذلك؛ لأنه مخالف للتفسير؛ ولأن القراء مجتمعون على "يَسْأَل") [٥٥، ج٣/ ١٨٤]. إلا أنه لم يردها.

---

(٧٣) [٦٣، ج١/ ٣١١] والزمخشري هو: أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد الخوارزمي. من أئمة اللغة. ت عام ٥٣٨هـ. [٥٢، ج ٣/ ٢٦٥- ٢٧٢]، [١٧، ج١/ ٣٨٨].

(٧٤) من البسيط. ولم أهتد إلى قائله. ينظر: [٣٢، ج٢/ ١٢٨]، [٢٢، ج١/ ٥٦١].

وهذه القراءة ؛ أعني : "يُسْأَل" بضم الياء التي أنكرها ابن مجاهد ثابتة عن أبي جعفر في العشر، ورويت عن البزي من طرق عدّة.[٢٧ ، ج٢/ ٣٩٠].

ووجهها في العربية ظاهر.

١٩– قوله تعالى : ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا﴾ [نوح الآية ٢٣].

قرأ نافع من السبعة[١٦ ، ص٦٥٢] وأبو جعفر[٥٠ ، ج٢/ ٣٩١]، وشيبة[٢٢ ، ج٨/ ٣٣٥]: "لا تَذَرُنَّ وُدًّا" بضم الواو والباقون بفتحها.

قال ابن مجاهد : (وروى أبو الربيع(٧٥) عن بُرَيْد(٧٦) عن أبي بكر عن عاصم : "وُدًّا" مضمومة الواو. لم يروه غيره عن عاصم...

وحدثني المروزي(٧٧)... عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم : أنه قرأ "وُدًّا" مضمومة مثل نافع. وهو غلط).[١٦ ، ص٦٥٣].

وهو كما قال ابن مجاهد ، فهذه القراءة لم تثبت عن عاصم ، فالمقروء به له بفتح الواو.[٥٧ ، ص٣٦٧]، [٤٣ ، ص١٧٥]، [٥٩ ، ص٢٢٢].

وضم الواو وفتحها لغتان.[٣٥ ، ج٢/ ٧١٦].

المبحث الثاني: المآخذ على اللغة

نقل ابن مجاهد في المقدمة جملةً من الآثار الدالَّة على أن القراءة سنة متَّبعة ، مشددًا على تحري الثابت في الأثر والأصح في النقل ، ولم يكتف بهذا معيارًا في ضبط القراءة وقبولها ، بل تجاوزه إلى تحكيم معايير اللغة في القراءة تضعيفًا أو تخطئةً ، وهو أحد المعايير التي ارتضاها العلماء في قبول القراءة إلى جانب صحة السند وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ، وابن مجاهد في استخدامه لهذا المعيار ينتقد ما خالف المشهور من قواعد العربية ولم يظهر له وجهه ، وإن كان صحيحًا في نقله ، متواترًا كان أو غير متواتر ، إلَّا أن ما انتقده مما يُعدُّ متواترًا مقروءًا به لايعدو خمسة أحرف ، هي : ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في ثلاثة مواضع من القرآن[البقرة الآية ١١٧ ، آل عمران الآية ٤٧ ، مريم الآية ٣٥]، و

---

(٧٥) سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني البصري. روى القراءة عن جعفر بن سليمان وبُرَيْد بن عبد الواحد. ت عام ٢٣٤هـ. [١٠ ، ج١/ ٣١٣].

(٧٦) أبو المعافي : بُرَيْد بن عبد الواحد الضرير. روى القراءة عن أبي بكر بن عياش وإسماعيل بن جعفر. وروى القراءة عنه سليمان بن داود الزهراني. [١٠ ، ج١/ ١٧٦].

(٧٧) أبو بكر محمد بن يحيى بن سليمان المروزي. نزيل بغداد ، مقرئ مشهور ، روى القراءة عرضًا عن محمد بن سعدان ، وروى عنه أبو بكر بن مجاهد. ت عام ٣٠٠ تقريبًا. [١٠ ، ج٢/ ٢٧٦ – ٢٧٧].

﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾[الأنعام الآية ٩٠]، و﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُواْ﴾[الكهف الآية ٩٧]، والباقي يُعدُّ صحيحًا وإن لم يبلغ حد التواتر وتستبعد تخطئته من حيث الرواية، وما انتقده مما هو صحيح متواترٌ يعدُّ قليلًا بالنسبة لما ضمَّنه السبعة من قراءات، وهو في معظم ما انتقده لم يكن بدعًا في ذلك ، بل سُبق إليه، فضلًا عن أنَّ ما انتقده في جمهوره مخالفٌ في ظاهره للمشهور من قواعد العربية ومقاييس النحاة، ولا وجه له عنده، وما قيل فيه من توجيهات وتعليلات لتكييفه مع القاعدة لا يخلو في مجمله من تعسف وتكلّف كما سيأتي. وقد أومأ في بعض المواضع إلى وجه التخطئة وجلُّ ما انتقده لم يذكر فيه منشأ الغلط، وذكره غيره. وإليك ما انتقده من قراءات من حيث اللغة:

١– قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾[البقرة الآية ٣٣].

قرأ الجميع: "أَنْبِئْهُم" بالهمز وضم هاء ضمير الجمع [١٦، ص١٥٤]، [١٩، ص٣٩١]، [٦٦، ج١/٢٦٧]، [٢٢، ج١/٢٩٨].

وجاء في السبعة أن ابن عامر قرأ في رواية ابن ذكوان عنه: "أَنْبِئهِم" بالهمز وكسر الهاء – وتروى – أيضًا – عن ابن عباس[٢٢، ج١/٢٨٩]. – وقال عنها ابن مجاهد:

(وهو خطأ في العربية. إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمز، فيكون مثل: عليهم، وإليهم).[١٦، ص١٥٤].

ونحوٌ من هذا جاء في ضمير المفرد في قوله تعالى ﴿أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف الآية ١١١].

فقد قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان – أيضًا –: (أَرْجِئْهِ) بهمز وكسر الهاء.

وقال عنها ابن مجاهد: (وقول ابن ذكوان هذا وهم؛ لأن الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأما الهمزة فلا). [١٦، ص١٥٤].

وقراءة الباقين إما بضم الهاء على الأصل مع الهمز، أو بكسرها أو إسكانها بلا همز.[١٦، ص٢٨٧ـ٢٨٩]، [٣٨، ج٥/٤٠٩ـ٤١٠].

وعلة المنع في الموضعين واحدة.

والوهم الذي ذكره ابن مجاهد في قراءة: "أَرْجِئْهِ" لا يختلف عن الغلط في وصف قراءة: "أَنْبِئْهِم". فكُلٌّ منهما ضربٌ من سبق اللسان وانحرافه، وكَسْرُ ضمير الغيبة بعد الساكن لغة محكيَّةٌ عن العرب، وقد عزاها سيبويه[٧٨] إلى قوم من ربيعة ووصفها بالرداءة. قال:

(واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون: مِنْهِم، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكَّن حاجزًا حصينًا عندهم. وهذه لغة رديئة. إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل). [٦٧، ج٤/١٩٦].

---

(٧٨) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. إمام النحاة، أخذ النحو عن الخليل ويونس وغيرهما. ت عام ١٨٣ هـ؛ [٢٤، ص٦٣ – ٦٤].

وفي حكاية لأبي زيد الأنصاري [٧٩] عن رجل من بكر بن وائل أنه قال:

(أخذت هذا مِنْهِ يا فتى، ومِنْهِما، ومِنْهِمِي. فكسر الاسم المضمر في الإدارج والوقف).[٦٨، ص٤٧١-٤٧٢].

وحكى عنه – أيضًا – أنه قال: (لم أَعْرِفْهِ، ولم أَضْرِبْهِ)[٦٨، ص٤٧١-٤٧٢]. فكسر.

وقد خطأ الفراء قَبْلُ هذه اللغة في معرض حديثه عن "أَنْبِئهُم"، ولم ينص على أنها قراءة، فقال:

(إن همزت قلت: "أَنْبِئهُم" ولم يجز كسر الهاء والميم؛ لأنها همزة، وليست بياء فتصير مثل "عليهم")[٥٥، ج١/٢٦].

والقراءة في الموضعين في شواذ ابن خالويه[٣٤، ص١٢، ٥٠].

ونصَّ أبو علي الفارسي وهو يتحدث عن رواية ابن ذكوان في "أَرْجِئْه" على أن ضم الهاء مع الهمز لا يجوز غيره، وقال:

(كسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة)[٤٠، ج٤/٦٢].

وأما في "أَنْبِئهِمُ" فموقفه مختلف تمامًا، فقد مرّر القراءة قياسًا، وخرَّجَهَا من وجهين، وكأن العلة مختلفة في الموضعين. قال: (فأما وَجْهُ قراءة من قرأ: "أَنْبِئْهِم" فكسر الهاء والذي قبلها همزة مخففة، فإن لكسرة الهاء وَجَهين من القياس على ما سمع منهم:

أحدهما: أنه أتبع كسر الهاء الكسرة التي قبلها، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين..

ومما يثبت ذلك أنّ أبا زيد قال: قال رجل من بكر بن وائل:

"أخذت هذا مِنْهِ يا فتي، ومِنْهِما، ومِنْهِمي"، بكسر الاسم المضمر. في الإدراج والوقف..

ففي ما حكاه أبو زيد ما يُعلم أنَّ الإتباع مع حجز الساكن بين الحركتين مثله إذا توالت الحركتان فلم يحجز بينهما شيء..

والوجه الآخر: أنه لم يُعْتَدَّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونها).[٤٠، ج٢/١١-١٢] يعني الهمزة، فكأن الهاء تلي الكسرة مباشرة.

قال أبو الفتح: (والساكن ليس بحاجز حصين عندهم، فكأنه لا همزة هناك أصلاً، وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، فلذلك كسرت، فكأنه على هذا قال: أَنْبِهِم.

ويدل على ما ذكرناه من ضعف الساكن أن يكون حاجزًا حصينًا قولهم: قِنْية، وهي من: قنوت، وصِبْيَة، وهي من: صبوت، وعِلْيَة، وهي من: علوت...

---

(٧٩) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الخزرجي. لغويّ مشهور. له: النوادر، والهمز.[٢٤، ص٦٨-٧٢].

وأصلهُ كلُّه: قِنْوة، وصِبْوة، وعِلْوة... فقلبت الواو في ذلك كله للكسرة قبلها، ولم يُعْتَدد الساكن بينهما حاجزًا لضعفه).[١٨، ج١/٧٠ـ٧١]

وبنحو من هذا خرج آخرون[٦٩، ج١/٢٨١]، [٦٥، ج١/٣٢٤]، [٢٢، ج٤/٣٦٠]قراءة "أَرْجِئْهِ"، بالهمز وكسر الهاء. كما خرَّجها أبو حيان على توهم إبدال الهمزة ياءً [٢٢، ج٤/٣٦٠] والتوهم ضربٌ من الغلط لا يحسن التأوّل عليه.

٢- قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [البقرة الآية ٣٦].

ابن مجاهد: (روى أبو عبيد أن حمزة قرأ: فأزالهما، بالإمالة مع الألف. وهذا غلط).[١٦، ص١٥٤].ورُوي ذلك عن أبي عبيدة أيضًا.[٢٢، ج١/٣١٣].

ولم يبيِّن ابن مجاهد علّة المنع ووجه الإشكال في هذه القراءة.

ووجهها كما ذكر غيره: أن إمالة الألف في نحو هذا ليس من مذهب حمزة؛ لأنه لا يميل إلاَّ ما كان في فعل تكسر فاؤه عند إسناده إلى ضمير المتكلم؛ نحو:

خَافَ وخِفْتُ، وضاق وضِقْت، وزال وزِلْتُ، وأما: أزالهما فيقال فيه: أزَلت، بزاي مفتوحة.[٣٩، ج١/٨٢]، [٧٠، ج١/١٧٤ـ١٧٥].

ووجَّه العكبري هذه القراءة بجواز أن يكون الفعل من: زلت الشيء، أُزيله، بالياء، والهمزة فيه للتعريض؛ للزيال؛ مثل: بعت الفرس أبيعه.

أو أن يكون من: زِلْت أزيل، بالياء، والهمزة فيه لغةٌ [٧١، ج١/١٥٠ـ١٥١] قال في اللسان [٧٢، ج١١/٤١٦](زيل): (زِلت الشيء من مكانه أزيله زَيْلاً: لغةٌ في أَزلته).

٣- قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة الآية ١١٧].

قرأ ابن عامر بنصب "يكون" في هذا الموضع، وفي سورة آل عمران[آية٤٧]، والنحل [آية ٤٠]، ومريم [آية ٣٥]، وياسين [آية٨٢]، وغافر [آية ٦٨].[٧٣، ص٩٤]، [٧٤، ص٨١]، [٧٥، ص١١٩]، [٧٦، ج٢/٤٢]، [٢٧، ج٢/٢٢٠].

وفي السبعة [١٦، ص٢٠٦] الآية [٥٩] بدلاً من [٤٧] في آل عمران، وهو مخالف لما نص عليه المحققون ممَّن تناولوا هذا الحرف، فقد أجمعوا على أنَّ النصب في (كن فيكون ويعلِّمه) [آل عمران ٤٧، ٤٨]، وأما (كن فيكون الحقُّ) [آل عمران ٥٩، ٦٠] فقد وافق فيه ابن عامر سائر القراء رفعًا، وأكَّد ذلك ابن الجزري حين قال: (واتفقوا على الرفع في قوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ ﴾ في آل عمران).[٥٩، ج٢/٢٢٠].

ولعل ذلك سهوٌ من المحقق – رحمه الله – في ترقيم الآية وتحديد موضعها. والباقون مجمعون على رفع "يكون" في تلك المواضع عدا الكسائي، فإنه وافق ابن عامر في النصب في آيتي النحل / ويس[٧٣، ص٩٤]، [٧٤،

ص٨١]، [٧٥، ص١١٩] وقد أشكل وجه النصب على ابن مجاهد وعدَّه غلطًا.قال: (قرأ ابن عامر وحده: "كن فيكون" بنصب النون. قال أبو بكر: وهو غلط)[١٦، ص١٦٩].

كما عدَّه وهمًا في موضع سورة آل عمران[١٦، ص٢٠٦-٢٠٧] وخطأً في موضع سورة مريم. وسكت عن آيتي النحل ويس.[١٦، ص٣٧٣-٥٤٤].

ولم يبيِّن ابن مجاهد منشأ الغلط الذي أومأ إليه في قراءة ابن عامر، وذكر غيره أنّ ذلك يعود إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ "كن" – وإن كان بلفظ الأمر – إلاَّ أن معناه الخبر؛ كما في قوله تعالى ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم الآية ٧٥].

لذا لا ينتصب الفعل بعده جوابًا له؛ لأن من شرط النصب بعد الفاء أن تكون مسبوقة بنفي أو طلب، وهو هنا خبر.

والثاني: أن الأمر وجوابه محمولان على الشرط وجزائه، ومعناهما يؤول إليهما؛ لذا لا بد في مخالفة الجواب للأمر فعلًا أو فاعلًا، والنصب هنا يترتب عليه اتحاد فعلي الأمر والجواب في المعنى والفاعل؛ لأنَّ التقدير: إنْ تكن تكن، وهذا محال؛ لأنَّ الشيء لا يكون شرطًا لنفسه.[٤٠، ج٢/٢٠٥-٢٠٦]، [٧٠، ج١/٢٦١]، [٢٢، ج١/٣٦٦]، [٣٨، ج٢/٨٩-٩٠]، [٢٩، ج٢/٣١٧].

ومنع النصب قبله في تلك الآيات الفراء، قال:

(رفعٌ ولا يكون نصبًا)[٥٥، ج١/٧٤] إلا في آيتي النحل ويس، فالنصب فيهما متوجهٌ عنده. قال: (وأما التي في النحل ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ فإنها نصب، وكذلك التي في يس نصبٌ؛ لأنها مردودة على فعل قد نُصب بـ"أَنْ"، وأكثر القراء على رفعهما، والرفع صواب)[٥٥، ج١/٧٤-٧٥].

ولعل سكوت ابن مجاهد عن هاتين الآيتين لظهور وجه النصب فيهما.

واقتفى أثرهما في منع النصب في غير آيتي النحل ويس المبرد، إذْ قال:

(النصب ههنا محال؛ لأنه لم يجعل "فيكون" جوابًا. هذا خلاف المعنى؛ لأنه ليس ههنا شرط، إنما المعنى: فإنه يقول له: كن فيكون، و"كن" حكاية).[٧٧، ج٢/١٨].

وعن آية النحل قال: (وأما قوله – عزَّ وجل – ﴿أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ فالنصب والرفع). [٧٧، ج٢/١٨].

وضعَّف النصب – أيضًا – في غير آيتي النحل ويس: الأزهري [٣٥، ج١/٦١] والعكبري [٦٩، ج١/٦٠] وابن عطية [٧٨، ج١/١٢٠].

هذا موقف جمعٍ من منكري هذه القراءة. منهم من غالى في ذلك فخطَّأه، أو جعلها محالًا، أو منعها، ومنهم من توسَّط وضعَّفها من غير أن يردها. وأنصف آخرون فاتخذوا موقفًا معتدلًا تجاهها، وراعوا قدسيتها، فالتمسوا لها من التخريجات ما يناسبها، وكان من أظهر ما قيل في تخريجها:

أن الفعل "يكون" نصب لوقوعه في جواب الأمر "كن"– وإن كان خبرًا – مراعاة لظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى.

ولهذا نظائر، فقد جزم الفعل جوابًا للأمر وإن لم يكن جوابًا له في الحقيقة مراعاةً لظاهر اللفظ، نحو قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم الآية ٣١] و﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ ﴾ [الجاثية الآية ١٤]. و﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[الإسراء الآية ٥٣].

ونحو قول عمر بن أبي ربيعة:

فقُلْتُ لجَنَّادٍ خُذِ السِّيفَ واشتمل عليه بحزم وانظر الشَّمْسَ تَغْرُبِ [٨٩، ص٦٩].

فإقامة الصلاة، والمغفرة، وقول التي هي أحسن، وغروب الشمس، ليست مترتبة على صيغ الأمر المذكورة [٤٠، ج٢/٢٠٦]، [٧١، ج١/٣٢٢-٣٣٣]، [٢٢، ج١/٣٦٦]، [٣٨، ج٢/٨٩]، [٣١، ج١/٥٨١].

ويُؤيِّد هذا أن النحو له عُلْقةٌ مباشرة بصيغ الألفاظ، لا بدلالاتها. قال أبو البركات الأنباري[٨٠]: (هذه صناعة لفظية فلا بد فيها من مراعاة اللفظ)[٨٠، ج١/٨]. ومن ثمَّ لا ينبغي الإصرار على الاحتكام إلى المعنى في كل سياق لتحديد الوظيفة النحوية؛ (لأن الوظيفة النحوية الإعرابية تقوم على علاقات خاصّة بين أجزاء الكلام، وهذه العلاقات قد تتفق مع المعنى، وهذا هو الأصل، ولكن الاتفاق مع المعنى ليس شرطًا).[٨١، ص٩٩].

وقد نبّه إلى هذا أبو الفتح بن جني محذِّرًا من الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. قال (إن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصَحَّحت طريق الإعراب حتى لا يشذ شيءٌ منها عليك. وإياك أن تسترسل فتُفسد ما تؤثر إصلاحه).[٨١، ج١/٢٨٣-٢٨٤].

ويعزِّز هذه القراءة – أيضًا – مجيء النصب عنهم بـ"أَنْ" مضمرة في الواجب الذي على غير شرط. قال ابن السراج[٨١]:[٨٢، ج

(وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء، إلا أنه قبيح أن تنصب وتعطف على الواجب الذي على غير شرط).[٨٢، ج٢/١٨٢] وفيه: .. على غير شعر، والصواب ما أثبتُّ.

ومن شواهدهم في ذلك:

---

(٨٠) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. نحوي بارع غزير العلم. من أبرز كتبه: الإنصاف في مسائل الخلاف. ت عام ٥٧٧هـ.[١٧، ج ٢/ ٨٦ – ٨٨].

(٨١) محمد بن السري البغدادي. أبو بكر بن السراج، قرأ الكتاب على المبرد، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي. ت عام ٣١٦هـ.[١٧، ج ١/ ١٠٩ – ١١٠].

قول المغيرة بن حبناء[٦٧ ، ج٣/٣٩]، [٧٧ ، ج٢/٤٢]، [٨٣ ، ج٨/٥٢٢]:

سَأَتْرُكُ مَنْـزِلي لبَنَي تَميـمٍ وَأَلْحَقُ بالحجـازِ فَأَسْتَرِيْحـا

وقول الأعشى[٨٤ ، ص١١٧]، [٨٥ ، ص١٩٨]، [٨٦ ، ص٢٨٤]:

ثُمَّت لا تَجْزُوْنَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ ولكن سَيجَزْيني الإله فَيُعْقِبَـا

وقد عدَّ النحويون ما جاء من ذلك خاصًا بالشعر[٦٧ ، ج٣/٣٩]، [٧٧ ، ج٢/٢٣]، [٨٧ ، ج٢/١٤٤] ولست أرى في ذلك قدحًا في قراءة ابن عامر، فالشاعر في ضرواته إنما يلتمس وجهًا سائغًا في العربية، وليس له أن يلحن. قال سيبويه: (وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا).[٦٧ ، ج١/٢٢].

وليس بالضرورة أن يكون ذلك الوجه باديًا لهم. قال ابن الأثير: (فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمه غيرنا، أو يكون وصل إلى الأول شيءٌ لم يصل إلى الآخر) [٨٨ ،ج٢/٦٥٠].

وقد ألمح سيبويه إلى وجه من القياس يعاضد النصب في سياق الواجب. قال(وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل "أَنْ" العاملة)[٦٧ ، ج٣/٣٩].

وتأكَّد ذلك عند أبي علي الفارسي حين قال:

(ووجه تجويز ذلك: أن النصب من طريقة واحدة في الإيجاب وغير الإيجاب، وهو أن الأول مصدر، والثاني مصدر)[٨٩ ، ص١٤٦].

وقال – أيضًا –: (دلالة المصدر على الفعل في الإيجاب كدلالته عليه في النفي؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أنت تأتيني، فقد دلَّ على "يكون منك إتيان"، كما أنك إذا قلت: لا تأتيني، فقد دلَّ على "لا يكون منك"، فالإيجاب والنفي وما أشبهه مما كان غير واجب هو الذي عليه الاستعمال، ووُجِدَ كذلك بالاستقراء، فنصب الفعل بإضمارٍ في الفاء بعد الفعل الموجب شاذٌ عن الاستعمال، مطرد في القياس).[٩٠ ، ج٢/١٥٦].

ولعل فيما تقدم ما يكفي في توجيه قراءة ابن عامر، ومحو غربتها، والرد على من تجرأ وأخطأ في تخطئتها.

وهناك قول آخر لابن مالك[٨٢] وجَّه به هذه القراءة وذهب فيه إلى أن نصب الفعل إنما تمَّ بـ"أن" مضمرة لوقوعه بعد أداة الحصر "إنما"، ونقل جواز ذلك عن الكوفيين، واستدل له بقولهم: "إنما هي ضربةٌ من الأسد فتحطمَ ظهره"[٩١ ، ج٣/١٥٥].

---

(٨٢) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. نحويّ مقرئ، صاحب الخلاصة الألفية ت عام ٦٧٢هـ. [٦٢ ، ص٣٢٠ – ٣٢١].

قيل: لا دليل فيما استدل به؛ لاحتمال أن يكون مما أضمرت فيه "أَنْ" جوازًا؛ لعطف مصدر مؤوّل على مصدر صريح، والتقدير: هي ضربةٌ فحطمةٌ [٩٢، ج٢/٤٦]، [٩٣، ج٣/١٠٢-١٠٣]، [٣٨، ج٢/٩١].

٤- قوله تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة الآية ٢٥٦].

روى المسيَّبي عن أبيه عن نافع أنه قرأ "قد تبيَّن" بإظهار الدال عند التاء. قال ابن مجاهد:

(وهو رديء جدًا؛ لقرب الدال من التاء، وأنهما بمنزلة واحدة فثقل الإظهار) .[١٦، ص١١٥].

وما ذكره المسيَّبي عن نافع من إظهار الدال عند التاء في هذا الموضع فقط. قال الداني:

(سألت أبا الفتح [٨٣] عند قراءتي بروايته عن إطلاق القياس في نظائره فأبى ذلك، ومنعني من إجراء القياس، وقال لي: إنَّما ذلك في هذا الموضع خاصَّة)[١٩، ص٢٧٦].

وهو شاذ كما قال أبو حيان [٢٢، ج٢/٢٩٢]. والجمهور على الإدغام.

قال ابن الجزري: (كل حرفين التقيا أولهما ساكن وكانا مثلين، أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغةً وقراءةً) .[٢٧، ج٢/١٩].

والواقع أنَّ الإدغام في نحو هذا ليس بلازم، وإن تقارب الحرفان، وما ذكره سيبويه[٦٧، ج٤/٤٦١] من استحسان الإدغام لا يعني منع الإظهار، فقد صرّح بجوازه، وقد عُرِف عن نافع أنه كان يميل إلى الإظهار، وإظهاره هنا جريًا على مذهبه. قال ابن مجاهد:

(كان نافع لا يكاد يدغم إلاّ ما كان إظهاره خروجًا من كلام العرب إلاَّ حروفًا يسيرة).[١٦، ص١١٣].

٥- قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة الآية ٢٨٣].

قال أبو بكر بن مجاهد:

(قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر وحفص عنه: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ بهمزة وبرفع الألف، ويشير إلى الهمزة بالضم. قال أبو بكر: وهذه الترجمة لا تجوز لغةً أصلًا. وروى خلف وغيره عن سُلَيم [٨٤] عن حمزة: ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ يشمُّ الهمزة – أيضًا – الضم.

وهذا خطأ، لا يجوز إلاَّ تسكين الهمزة.

---

(٨٣) فارس بن أحمد الحمصي، مقرئ ثقة ضابط، اعتمد عليه الداني في عرض القراءة، قال عنه الداني: "لم ألق مثله في حفظه وضبطه". ت عام ٤٠١هـ. [٥، ج١/٣٧٩]، [١٠، ج٢/ ٥].

(٨٤) أبو عيسى سُلَيم بن عيسى بن سُلَيْم الحنفي مولاهم الكوفي، أخصُّ تلاميذ حمزة الزيات، وأحذقهم بالقراءة عليه، قرأ عليه خلف بن هشام البزَّار وغيره. ت عام١٨٨هـ.[٥، ج١/١٣٨-١٤٠]، [١٠، ج٣١٨-٣١٩].

وقرأ الباقون: "الذي اؤْتُمِن" ساكنة الهمزة، وهو الصواب الذي لا يجوز غيره. الذال مكسورة وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضم).[١٦، ص١٩٤].

و"اؤْتُمِن": "افْتُعِل" من الأمن، ومردُّ الغلط فيما روى عن حمزة وعاصم: ضمُّ الهمزة، وهي فاء الكلمة، وحقُّها الإسكان، ونُطق همزة الوصل مضمومة في الدرج.

وقد تتبع أبو علي الفارسي الأوجه المحتملة في منشأ الضم المروي عن حمزة وعاصم في الهمزة التي هي فاء "افتعل" وردَّها، وخلص إلى أنه لا وجه له. قال:

(لا تخلو الحركة التي أشمَّوها الهمزة من أن تكون لنفس الحرف أو تكون حركة حرف قبل الهمزة، أو بعدها.

فلا يجوز أن تكون الحركة لنفس الحرف الذي هو الهمزة؛ لأن الحرف ساكن ولاحظَّ له في الحركة؛ وذلك أنَّ "اؤتُمِن": "افْتُعِل" من الأمان، والفاء من "افْتُعِل" ساكنة في جميع الكلام صحيحة ومُعْتَلِّه... ولا يجوز أن تكون حركة حرفِ قبلها؛ لأن حركة ما قَبْلُ لم تلق على ما بَعْدُ في شيءٍ علمناه...ولو جاز ذلك في كلامهم لم يلزم في هذا الموضع في الإدراج؛ وذلك أن همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت سقطت حركتها، ولم تبق الحركة بعد سقوط الحرف، فإذا كان كذلك لم يجز أن تقدر إلقاء حركة ما قبلها؛ لأنها ليس قبلها شيء، وإذا لم يجز ذلك تبيَّن أنَّ الهمزة لا وجه لها إلاَّ السكون؛ كما ذهب الآخرون إليه غير عاصم وحمزة من إسكانها).[٤٠، ج٢/٤٥٠-٤٥٢].

ولم يرتض هذا الضم – أيضًا – ابن خالويه [٣٩، ج١/١٠٥] والأنباري [٧٨، ج١/١٨٤-١٨٥] وعدَّاه غلطًا، وعند أبي حيان فيه نظر [٢٢، ج٢/٣٧٢] وسكت عنه الآخرون، ولم أجد من ذكر له وجهًا.

٦- قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[الأنعام: ٦٠].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: "اقتدهْ قُلْ" بإسكان الهاء في الوصل والوقف.

وقرأ حمزة والكسائي: "اقتدِ قل" بحذف الهاء في الوصل خاصَّة. وتفرَّد ابن عامر بتحريكها في الوصل، وكسرها من غير صلة في رواية هشام [١٦، ص٢٦٢]، [٥٤، ص٢٦٠]، [٤٣، ص٨٦]، [٧٤، ص١٢٥]، [٧٥، ص١٦٥]، [٧٦، ص١٣٤-١٣٥] واعترضه ابن مجاهد بقوله: (... وهذا غلط؛ لأنَّ هذه الهاء وقف لا تُعرب في حال من الأحوال، وإنّما تدخل لتَبيْنَ بها حركة ما قبلها).[١٥، ص٢٦٢].

وأنكر الكسر ابن خالويه [٣٩، ج١/ ١٦٤]وأبو جعفر النحاس [٤١، ج٢/ ٨١]، وضعَّفه ابن عطية.[٥١، ج٦/ ١٠٣].

أمَّا أبو علي الفارسي فالهاء عنده كناية عن المصدر، وكَسْرُها عنده كما في هذه الرواية صحيحٌ، ولا وجه لتخطئته. قال:

(وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهُها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر، لا التي تلحق للوقف، وحسُن إضماره لذكر الفعل الدال عليه..

وعلى هذا قول الشاعر:

هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذيب [٨٥]

فالهاء كناية عن المصدر، ودلَّ "يدرسه" على "الدرس"، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن؛ لأن الفعل قد تعدى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره) .[٤٠، ج٣/ ٣٥٢-٣٥٣].

والتقدير: فبهداهم اقتد الاقتداء.

وبهذا وجَّه أبو حيان قراءة ابن عامر، وتعقَّب ابن مجاهد قائلاً:

(وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه، وتأويلها على أنها هاء السكت ضعيف) .[٢٢، ج٤/ ١٨٠].

وقيل: بل هي هاء السكت (أُجْريت مجرى هاء الضمير، كما أجريت هاء الضمير مجراها في السكون) .[٣٨، ج٥/ ٣٣].

وعُزي هذا لثعلب [٩٦، ص٣١٢]، [٦٥، ج٢/ ٢٠٦]. واستبعده مكي [٩٧، ج١/ ٣٣٠] ولم يرتضه السمين[٣٨، ج٥/ ٣٣].

٧- قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾[الأعراف الآية ١٠].

قرأ السبعة: معايش؛ بالياء[١٦، ص٢٧٨]، [٤٧، ص١٧٩]، [٤٦، ص١١١].

وروى خارجة[٨٦] بن مصعب عن نافع: معائش، مهموزة.[١٦، ص٢٧٨]، [٩٨، ص٨٤].

وردَّها ابن مجاهد وعدَّها غلطًا.[١٦، ص٢٧٨].

---

(٨٥) لا يعرف قائله. ينظر: [٦٧، ج٣/ ٦٧]، [٩٤، ص٥٨٧]، [٩٥، ج٢/ ٤٥٨]، [٨٣، ج٢/ ٣].

(٨٦) خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي. أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، له شذوذ كثير عنهما لم يُتابع عليه. ت عام ١٦٨هـ.[١٠، ج ١/ ٢٦٨- ١٦٩].

وهي قراءةٌ شاذة [٣٤، ص٤٨]، [٩٨، ص٨٤]. وتروى عن ابن عامر[٦٣، ج٢/٦٨]، [٢٢، ج١/٢٧١]، [٣٨، ج٥/٢٥٩] والأعرج[٨٧]، وزيد بن علي[٨٨] والأعمش [٢١، ج٢/٣٢١] وقد تجاذبها التغليط من جهتين:

إحداهما: الرواية. فما نقله خارجة عن نافع لم يثبت عند ابن مجاهد، وهو خلاف ما نقله عنه عامَّة الرواة، فقد رووه بالياء، وهو المتواتر المقروء به.

والأخرى: اللغة، فهذه القراءة على غير قياس، فالياء في "معيشة" أصلية، ولا يهمز إلاَّ ما كانت ياؤه مدة مزيدة في الواحد؛ نحو صحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز.[٦٧، ج٤/٣٥٦]، [٧٧، ج١/١٢٢ـ١٢٣]، [٩٩، ج/٣٠٩]، [١٠٠، ج٢/١٣٤].

وقد تربَّص جمع من أئمة العربية بهذه القراءة، وغالى بعضهم في الحكم عليها، وتعسَّف في ردّها، يقول المازني[٨٩]:

(فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: "معائش" بالهمز، فهي خطأ فلا يلتفت إليها، وإنَّما أُخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا).[٩٩، ج١/٣٠٧].

وردَّد قوله المبرد [٧٧، ج١/١٢٣]، وضعَّفها الأخفش [١٠١، ج١/٣٢٠]، وعدَّها أبو جعفر النحاس لحنًا[٤١، ج٢/١١٥] وعزا الزجاج تخطئتها إلى جميع البصريين[٢١، ج٢/٣٢٠] ولم يكن في حدّة غيره في تناولها، بل آثر عليها قراءة العامّة، قال:

(ولا أحب القراءة بالهمز، إذْ كان أكثر الناس إنما يقرأون بترك الهمز، ولو كان مما يهمز لجاز تحقيقه وترك همزه، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز، وهو كتاب الله – عز وجل – الذي ينبغي أن يمال فيه إلى ما عليه الأكثر؛ لأن القراءة سنة، فالأولى اتباع الأكثر).[٤١، ج٢/١١٥].

وقد أشكل عليه توجيهها، قال: (فأما ما رواه نافع من "معائش" بالهمز فلا أعرف له وجهًا).

ولم أقف على توجيه لها إلاَّ ما رواه بعضهم من أنَّ العرب قد يهمزون هذا وشبهه (يتوهمون أنها فعيلة؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف).[٤١، ج٢/١١٥]، [٦٧، ج٤/٣٥٦].

---

(٨٧) ينظر: [٣٤، ص ٤٨]، [٩٨، ص ٨٤]. والأعرج هو: حميد بن قيس المكي القارئ، أخذ القراءة عن مجاهد، وروى عنه سفيان بن عيينة. من قراء الشواذ. ت عام ١٣٠هـ. [٥، ج١/ ٩٧ – ٩٨].

(٨٨) ينظر: [٢٢، ج١/ ٢٧١]. وزيد بن علي هو:

زيد بن علي بن أحمد بن محمد العجلي الكوفي. إمام ثقة. قرأ على الداجواني وأبي بكر بن مجاهد. ت عام ٣٨٥ هـ. [١٠، ج١/ ٢٩٩].

(٨٩) بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني البصري. إمام في النحو والتصريف. ت عام٢٤٧هـ.[٦٢، ص٦١].

وقد ارتضى أبو حيان هذه القراءة – وإن كانت على غير قياس- ثقةً برواتها، وحمل على من لحَّنها من نحويي البصرة مشيدًا برواتها وبفصاحتهم، قال:

(وكثير من هؤلاء يسيئون الظنَّ بالقراء ولا يجوز لهم ذلك).[٢٢، ج١/ ٢٧١].

وعليه فهذه القراءة ثابتة عن النبي ﷺ بنقل الثقات وإن كانت مخالفة للقياس ولم تبلغ شرط التواتر، إلاَّ أن لها نظائر، فقد جاء عنهم: منارة ومنائر، ومصيبة ومصائب، ومزادة ومزائد [٨١، ج٣/١٤٥، ٢٨٧].

وأميل إلى أنه كان لغةً لقبيلةٍ ما لم يكتب لها استمرار لهجتها فينبغي قبولها وعدم التعجل بتخطئتها، مع تقديم قراءة العامة بالياء لتواترها وجريانها على القياس.

٨– قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال ٣٥].

قرأ جمهور السبعة بالرفع "صلاتُهم" على أنه اسم "كان" و"مكاء" بالنصب على أنه خبرٌ.[١٦، ص٣٠٥]، [٥١، ج٦/٨].

وروى أبو بكر بن مجاهد بسنده إلى أبي بكر بن عياش عن عاصم أنه قرأ "صلاتَهم" بالنصب، و"مكاءٌ" بالرفع.[١٦، ص٣٠٥].

كما روى بسنده عن أبي سفيان الثوري[٩٠] عن الأعمش (أنَّ عاصمًا قرأ: "وما كان صلاتَهم"نصبًا" إلاَّ مكاءٌ وتصديةٌ "رفعًا". فقال[أي سفيان الثوري] للأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت!).[١٦، ص٣٠٥ـ٣٠٦].

ورويت هذه القراءة – أيضًا – عن علي بن أبي طالب ﷺ[٣٤، ص٥٤] وعن أبَّان بن تغلب[٩١]، وذكرها ابن جني [١٨، ج١/ ٢٧٨] وابن خالويه [٣٤، ص٥٤]، وشذَّذها العكبري.[٧٨، ج١/ ٣٨٧] واعتراض سفيان على رواية أبي بكر لمخالفتها لمنطوق القاعدة التي تنص على أنَّه لا يخبر في باب "كان" بالمعرفة عن النكرة إلاَّ في شعرٍ.

قال سيبويه:

(ولا يُبْدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة؛ ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا، كنت تلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام).[٦٧، ج١/ ٤٨]، وينظر: [٧٧، ج٤/ ٩٠]، [٨٢، ج١/ ٦٧].

---

(٩٠) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي. ثقة حافظ، روى القراءة عرضًا عن حمزة بن حبيب. ت عام ١٦١هـ. [١٠، ج١/ ٣٠٨].

(٩١) ينظر: [١٨، ج ١/ ٢٧٩]، [٢٢، ج٤/ ٤٩٢]. وأبان هو: أبو سعد أبَّان بن تغلب الربعي الكوفي النحوي. قرأ على عاصم وأبي عمرو الشيباني. ت عام ١٤١ هـ.[١٠، ج١/ ٤].

وقال ابن خالويه:

(فالوجه في العربية إذا اجتمع في اسم "كان" وخبرها معرفة ونكرة أن ترفع المعرفة، وتنصب النكرة؛ لأن المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل، والوجه الآخر يجوز في العربية اتساعًا على بُعْد، أو لضرورة شعر).[١٠٢، ص١٧١].

ومن هنا لم تحظ هذه القراءة برضى بعضهم لمخالفتها صريح القاعدة.[١٠٣، ص٢١٢]، [٧١، ج١/٥٩٣]، [٥١، ج٨/٥٦]، [٢٢، ج٤/٤٩٢].

وقد نقلت بعض الشواهد التي أخبر فيها بالمعرفة عن النكرة في باب "كان"، وعدَّها النحويون من قبيل الضرورة؛ منها:

قول القطامي:

قفي قبل التفرق يا ضُبَاعا ولايك موقفٌ منك الوداعا

[١٠٤، ص٣١]، وينظر: [٦٧، ج٢/٢٤٣]، [٧٧، ج٤/٩٤]، [٨٣، ج٩/٢٨٥]، [١٠٥، ج٤/٢٩٥].

وقول حسان:

كأنَّ سَبيئةً من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماءٌ

[١٠٦، ج١/١٧]، وينظر:[٦٧، ج١/٤٩]، [٧٧، ج٤/٩٢].

وقول خداش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حَوْل أَظَبْيٌ كان أمَّك أم حمار

ينظر:[٦٧، ج١/٤٨]، [٧٧، ج٤/٩٤][٩٢]

ولم يصرح ابن مجاهد بتخطئة القراءة كما عهدته يفعل ذلك مع كثير من القراءات التي تخالف المشهور من قواعد النحويين، وكأنه اكتفى باعتراض سفيان وتلحينه للقراءة.

وعزي إلى أبي علي الفارسي أنه أنكر هذه القراءة وخطّأها[٢٢، ج٤/٤٩٢]، [٣٨، ج٥/٦٠٢] والذي في الحجّة ترجيح القراءة المشهورة من غير ردٍّ أو تلحين للأخرى، قال:

(الوجه الرفع في قوله عزَّ وجَل "صلاتهم"؛ لأنه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدث عنها من النكرة؛ لأن النكرة شائعة غير مختصَّة، فتلتبس، ولا تختص لما فيها من الشياع، فكرهوا أن يقربوا باب لبس).[٤٠، ج٤/١٤٤-١٤٥].

---

(٩٢) وفي: [١٠٧، ج شرح ١/ ٢٢٧] و[٨٣، ج ٧/ ١٩٢، ١٩٤]: البيت لثروان بن فزارة.

ويؤخذ عليه أنه حاول الاعتذار لهذه القراءة بما يوهم أنها موكولة إلى القارئ ومن وضعه، ونسي أنها توقيفية وسنةٌ متبعة. قال:

(ويشبه أن يكون القارئ إنما أخذ به لما رأى الصلاة مؤنثة في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلما لم ير فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكر الذي هو المكاء).[٤٠، ج٤/١٤٥].

ولم يختلف أبو الفتح بن جني مع من أنكر هذه القراءة في أن محلها الشعر، وأن الوجه اختيار المشهورة؛ لأنها الأفصح والأعرب، إلاَّ أن هذه القراءة لم تكن عنده بالقدر من القبح واللحن الذي ظنَّه بعضهم؛ لذا خرّجها واعتذر لها بأن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، كما في قولنا: خرجت فإذا أسد بالباب، وقولنا: خرجت فإذا الأسد بالباب، فإنه لا فرق بين الاسمين في المعنى؛ لأن المراد الجنس، وعليه فإنَّ "مكاء"– وهو نكرة – يقرب من المعرفة.[١٨، ج١/٢٧٩].

واعتذر لها من وجه آخر – أيضًا –، وهو:

(أنه يجوز مع النفي من جعل اسم "كان" وأخواتها نكرةً ما لا يجوز مع الإيجاب)[١٨، ج١/٢٧٩].

وارتضى ابن مالك جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب "كان" و"إنَّ"، اختيارًا، وعلل ذلك بشبه مرفوع "كان" بالفاعل، وشبه منصوبها بالمفعول؛ لذا يغني تعريف أحدهما عن تعريف الآخر، كما أغنى تعريف الفاعل أو المفعول عن تعريف الآخر، ولكنه اشترط لصحّة ذلك شرطين:

أحدهما: الفائدة

والآخر: أن تكون النكرة غير صفة محضة.[٩٢، ج١/٣٥٦].

واستدلَّ لذلك ببيتي القطامي وحسان المذكورين آنفًا، ومنع أن يكون ذلك فيهما من قبيل الضرورة؛ لتمكن الأول من أن يقول: "ولا يك موقفي منك الوداعا".

وتمكن الآخر من أن يقول: "يكون مزاجُها عسلٌ وماء" فيجعل اسم "كان" ضمير "سبيئة" ويكون "مزاجها عسلٌ" جملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب بـ "كان" [٩٢، ج١/٣٥٦]. وهذا مبني على مذهب ابن مالك في الضرورة، وهي: "ما ليس للشاعر عنه مندوحة. وعندي أن ما تمسَّك به ابن مالك من تعليل واستدلال لجواز الإخبار بالنكرة عن المعرفة في باب "كان" له وجاهته وقوته، ويعضده ما رُوِي من شواهد أحسبها كافيةً تؤيِّد ما يراه؛ لذا لا وجه للاعتراض.

٩– قوله تعالى: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف الآية ١١٠].

جاء قوله تعالى "نجي" بنون واحدة في الرسم باتفاق علمائه في هذا الموضع وفي موضع سورة الأنبياء [آية ٨٨].ينظر:[١٠٨، ص١٦٩]، [١٠٩، ص١٤٩].

وقرأ الجمهور من السبعة: ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي "فَنُنْجِيْ" بنون الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع إسكان الياء، وكذلك في الأنبياء. ينظر: [١٦، ص٣٥٢، ٤٣٠]، [٢٢، ج٣٥٥/٥]، [٢٧، ج٢٩٦/٢، ٣٢٤].

ورُوي عن أبي عمرو في الموضعين من طريقين مختلفين بنون واحدة مع الإدغام، واعترضه ابن مجاهد بأنَّ هذا لا موضع فيه للإدغام، وتأوَّله على إخفاء النون، قال:

(روى نصر بن علي[٩٣] عن أبيه عن أبي عمرو: "فَنُّجِّيْ" من نشاء" يدَّغم. قال أبو بكر: وهذا غلط في قوله: يدَّغم، ليس هذا موضعًا يُدَّغم فيه، إنما أراد أنها محذوفة النون الثانية في الكتاب، وهي في اللفظ بنون؛ الأولى متحركة، والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك في الساكن؛ لأن النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك، وكذلك النون لا تدغم في الجيم، فمن قال يدغم فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب؛ أعني النون الثانية؛ لأنها ساكنة تخرج من الأنف، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ مثبتة). [١٦، ص٣٥٢].

وقال في موضع الأنبياء:

(وروى عبيد[٩٤] عن أبي عمرو وعبيد عن هارون[٩٥] عن أبي عمرو: "نُجِّيْ المؤمنين" قالا: مدغمة، وهو وهم، لا يجوز ههنا الإدغام؛ لأن النون الأولى متحركة، والثانية ساكنة، والنون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي ثابتة في اللفظ، ومن قال مدغم فهو غلط). [١٦، ص٤٣٠].

والقراءة بإطلاق الإدغام فيها في الموضعين لا تعدو أحد أمرين كما قال ابن مجاهد:

أحدهما: أن تكون بتشديد النون؛ أي بإدغام النون الأولى المتحركة في الأخرى الساكنة، وهذا لم أقف عليه في الموضعين إلاّ عند ابن خالويه، فقد ذكر رواية نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو التي ذكرها ابن مجاهد، ووصف القراءة بقوله: (بإدغام النون وسكون الياء) [٣٩، ج٣١٧/١]. وهو ناقل عن ابن مجاهد، ويؤيِّد ذلك قوله:

---

(٩٣) نصر بن علي بن نصر. أبو عمرو البصري، روى عرضًا عن والده، وسماعًا عن غيره. ت عام ٢٥٠هـ. [١٠، ج ٣٣٧/٢ – ٣٣٨].

(٩٤) عبيد الله بن علي الهاشمي. أبو القاسم. روى الحروف عن نصر بن علي عن أبيه. وروى عنه ابن مجاهد. [١٠، ج ١/ ٤٨٩].

(٩٥) هارون بن موسى بن شريك الأخفش الدمشقي. مقرئ نحويٌ، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن ابن ذكوان. ت عام ٢٩٢ هـ. [٥، ج١/ ٢٤٧ – ٢٤٨].

(وقال ابن مجاهد ﷺ: وغَلِط؛ لأن النون لا يجوز إدغامها في الثانية ههنا؛ لأنها ساكنة). [٣٩، ج١/٣١٨].

والقراءة بهذا الوصف مشكلة؛ لأنه لا يدغم متحرك في ساكن. قال ابن يعيش:

(لأمرين: أحدهما: تحرك الأول، والحرف الأول متى تحرك امتنع الإدغام؛ لأن حركة الحرف الأول قد فصلت بين المتجانسين، فتعذَّر الاتصال.

والأمر الثاني: سكون الحرف الثاني، والإدغام لا يحصل في ساكن؛ لأن الأول لا يكون ساكنًا، فلو أسكن الثاني اجتمع ساكنان على غير شرطه، وذلك لا يجوز).[١١٠، ج١٠/١٢١-١٢٢].

والآخر: أن تكون القراءة بتشديد الجيم، وهو الظاهر، وهي مروية في الموضعين عن غير أبي عمرو، أيضًا، وقد احتُجَّ لها فيهما بما يتفق وسياقها بحيث لا يترتب عليه القول بإدغام النون في الجيم الذي أنكره ابن مجاهد.

ففي موضع سورة "يوسف": قرأ بها الحسن، ومجاهد[٩٦]، وعاصم الجحدري[٩٧]، وطلحة[٩٨]، وابن هرمز[٢٢، ج٥/٣٤٨]، [٣٨، ج٦/٥٦٧]. وخُرِّجت قراءتهم على أنَّ الفعل ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وسُكِّنت الياء تخفيفًا كما سكنت في: ﴿تطعمون أهاليكم﴾[٩٩] [المائدة الآية ٨٩]، و﴿ما بقيْ من الربا﴾ [البقرة الآية ٢٧٨] في قراءة الحسن.[١٨، ج١/١٤١].

وفي الأنبياء: قرأ بها كلٌّ من: ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش.[١٦، ص٤٣٠]، [٣٨، ج٨/١٩١].

وقد خطَّأ بعضهم هذه القراءة وعدَّها لحنًا غير جائزة في العربية.

قال الفراء:

"وقد قرأ عاصم – فيما أعلم –: "نُجِّيْ" بنون واحدة ونصب المؤمنين؛ كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم له جهةً إلاّ تلك".[٥٥، ج٢/٢١٠].

وقال الزجاج: (فأما ما رُوي عن عاصم بنون واحدة فلحنٌ لا وجه له).[٢١، ج٣/٤٠٣].

ووجّه أبو علي الفارسي القراءة بوَهَم الراوي وعدم الضبط في سماعه، قال:

(إنَّ عاصمًا ينبغي أن يكون قرأ "نُنْجِي" بنونين، فأخفى الثانية؛ لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم، وتبيينها لحنٌ، فلما أخفى عاصم ظنَّ السامع أنه مدغم؛ لأن النون تخفى مع حروف الفم ولا تبين، فالتبس على

---

(٩٦) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، قرأ على ابن عباس، أخذ عنه عرضًا ابن كثير وأبو عمرو. ت عام ١٠٣ هـ.[٥، ج١/ ٦٦ – ٦٧].

(٩٧) عاصم بن أبي الصباح العجاج البصري. قرأ على نصر بن عاصم ويحيى ابن يعمر. ت عام ١٣٨هـ.
[١٠، ج١/ ٣٤٩].

(٩٨) الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله بن عثمان. ت عام ٣٦هـ.[٦، ج١/٢٣- ٤٠].

(٩٩) وهي قراءة جعفر الصادق. ينظر: [١٨، ج١/ ٢١٧].

السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كلّ واحد من الإخفاء والإدغام غير مبيْن).[٤٠ ، ج٥/٢٥٩].

وقد دعاهم إلى تخطئة هذه القراءة تعذّر حملها على "نُنجي" المبني للمعلوم ؛ إذ يترتب عليه القول بإدغام النون في الجيم، كما تراءى لابن مجاهد وغيره ممن أنكروا هذه القراءة. ويتعذّر – أيضًا – حملها على البناء على المفعول مع تسكين الياء تخفيفًا على ما خُرِّجت به القراءة في الموضع الأول ؛ لنصب "المؤمنين".

وقيل في تخريجها :

١- إنَّ أصل الفعل "نُنَجِّي" بضم النون الأولى، وفتح الثانية، وتشديد الجيم، فحذفت النون الثانية استثقالًا لتوالي المتماثلين كما حذفت في قراءة "ونُزِّلُ الملائكةَ"[الفرقان٢٥]، يريد: ونُنَزِّلُ، وهي قراءةٌ مروية عن أبي عمرو[١٠٠] – أيضًا – وعلى هذا أبو الفتح بن جني [١٨ ، ج٢/١٢١]، [٨١ ، ج١/٣٩٨]. واستحسنه السمين الحلبي.[٣٨، ج٨/١٩١].

وردَّه أبو البقاء العكبري بأمرين :

أحدهما: إنَّ النون الثانية أصل يبعد حذفها.

والثاني: أنَّ حركتها تخالف حركة الأولى، فلا ثقل في الجمع بينهما.[٦٩ ، ج٢/١٣٦].

وأجاب السمين: بأنَّ أصالة النون لا تأثير له في منع الحذف، فقد قيل بحذف الألف الأولى من "إقامة" و"استقامة" وإبقاء الثانية [١٠١] مع أن الأولى هي الأصل، والثانية زائدة، وبأنَّ الاستثقال حاصل باتحاد الحرفين لفظًا على أي حركة كانا.[٣٨، ج٨/١٩٢].

٢- وقيل: إنَّ "نُجِّي" ماضٍ مبنيٌّ للمفعول ساكن اللام تخفيفًا كما قيل في توجيه القراءة في الموضع الأول، وأُسند إلى ضمير المصدر، والتقدير: نُجِّي النَّجاء المؤمنين. وعلى هذا الفراء [٥٥ ، ج٢/٢١٠] وأبو عبيد، وثعلب[١١١ ، ج١١/٣٣٥] وهو جارٍ على مذهب الكوفيين والأخفش الذين يجيزون إنابة غير المفعول مع وجوده، وأما جمهور البصريين فيمنعون ذلك [١١٢ ، ج١/١٥٩]، [٩١ ، ج٢/٦٠٩]؛ لذا ردَّ بعضهم هذا التأويل. قال الزجاج:

(وقال بعضهم: "نُجِّي النجاء المؤمنين". وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضُرِب زيدًا ، تريد: ضُرِب الضربُ زيدًا).[٢١ ، ج٢/٢١٠].

وقيل: يمكن أن يكون ناصب "المؤمنين" فعل مقدرٌ فرارًا من محذور إنابة غير المفعول به مع وجوده.[٣٨، ج٨/١٩٣].

---

(١٠٠)عن طريق خارجة، وتعزى – أيضًا – إلى ابن كثير وأهل مكة. ينظر: [١٨ ، ج ٢/١٢٠].

(١٠١)وهو قول الأخفش – وأما سيبويه فالمحذوف الثانية لأنها زائدة. ينظر: [٨١، ج٢/٣٥٠].

٣- ونُقل عن أبي عبيد – أيضًا – قول آخر، وهو: أنَّ النون أُدغمت في الجيم.[٣٩، ج٢/٦٧]، [١١١، ج١١/٣٣٥] وَرُدَّ بأن النون لا تدغم في الجيم لتباعد مخرجيها.[١١١، ج١١/٣٣٥]

– وروى ابن مجاهد في حرف "يوسف" عن هُبَيرة عن حفص عن عاصم: "فَنُنْجِي" بنونين وجيم خفيفة من غير أن يبيِّن حركة الياء، وعدَّها غلطًا[١٦، ص٣٥٢]. ولم يفصح عن منشأ الغلط.

فإن كانت القراءة بإسكان الياء، فهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي، ولم تثبت عن عاصم، بل المتواتر عنه وعن ابن عامر: "فَنُجِّيَ" بنون واحدة مع تشديد الجيم وفتح الياء [١٦، ص٣٥٢] وعليه فرواية هبيرة غلط كما قال ابن مجاهد رواية، وأما من حيث العربية فأمرها واضح.

وإن كانت بفتح الياء، وهو ما نصَّ عليه الفارسي في الحجّة نقلًا عن ابن مجاهد، إذ قال:

(وروى هُبَيْرة عن حفص عن عاصم بنونين وفتح الياء، وهذا غلط)[٤٠، ج٤/٤٤٥]، فمنشأ الغلط عند أبي علي نصب الفعل من غير ناصب. قال:

(... لأنه لا شيء ههنا ينتصب به الياء من قوله "فَنُنْجيَ"، والنون الأولى للمضارعة، فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب).[٤٠، ج٤/٤٤٥]

وقد صحح أبو حيان هذه الرواية من حيث العربية، وذكر أن لها وجهًا، وهو: (أن الشرط والجزاء يجوز أن يأتي بعدهما المضارع منصوبًا بإضمار "أَنْ" بعد الفاء؛ كقراءة من قرأ:

﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة الآية ٢٨٤].

ينصب "يغفر" بإضمار "أَنْ" بعد الفاء، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أداة الشرط جازمة أو غير جازمة) .[٢٢، ج٥/٣٤٨].

١٠– قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُواْ﴾ [الكهف الآية ٩٧].

قال ابن مجاهد – رحمه الله –:

(كلهم قرأ: "فما اسْطَاعوا" بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنه قرأ: "فما اسْطَّاعوا" مشددة الطاء، يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة).[١٦، ص٤٠١].

وهي قراءة متواترة، إلاَّ أنها مشكلة كما قال ابن مجاهد؛ إذ يلتقي فيها ساكنان على غير حدهما؛ لذا لم يرض عنها الزجاج ووصف القارئ بأنه: "لاحنٌ مخطئ"[٢١، ج٣/٣١٢]، ووافقه الأزهري[٣٥، ج١/٣٥٧-٣٥٨] وعند أبي جعفر النحاس: النطق بالساكنين في نحو هذا محال.[٤١، ج٢/٤٧٤].وقال عنها مكي: (فيها بُعْدٌ وكراهة).[٧٠، ج٢/٨٠]. وضعَّفها ابن عطية.[٥١، ج١٠/٤٥٢].

والقراءة بحق ثقيلة على من لم يعتد لسانه نطق الساكنين المتجاورين في نحو هذا الإدغام ويألفه، إلاَّ أن مقاييس الثقل تتفاوت بين جماعة وآخرين، فما هو ثقيل عند قوم قد نجده مألوفًا مستخفًا عند آخرين؛ لذا يجدر بنا التريّث في الحكم على هذه القراءة، وألاَّ نتعجل في تغليطها؛ لاسيما أنها ثابتة عن حمزة الذي قال عنه سفيان الثوري: (ما قرأ حمزة من كتاب الله عز وجل إلاَّ بأثر).[٥، ج١/١١٤].

ورُوي عن أبي عمرو – أيضًا – نحو هذا الإدغام الذي يلتقي فيه ساكنان في حروف منها:

﴿مِنَ الرِّزْقِ قُلْ﴾[الأعراف الآية ٣٢]، و﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[البقرة الآية ١٨٥]، و﴿نَحْنُ نُسَبِّحُ﴾[البقرة الآية ٣٠] و﴿جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[هود٧٦]، وغير ذلك. وروى فيها اختلاس الحركة في الحرف الصحيح قبل المدغم، والوجهان ثابتان. قال ابن الجزري: (وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنصوص مجتمعة عليه).[٢٧، ج١/٢٩٨-٢٩٩].

وفي قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة الآية ٢٧١]، و﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦ﴾[النساء الآية ٥٨]. قرأ أبو عمرو: "نِعمَّا هي" في الموضعين بإسكان العين قبل المدغم في روايات العراقيين والمشارقة عنه، واشترك معه في هذه القراءة قالون عن نافع، وأبو بكر عن عاصم، في حين تلقى المغاربة ذلك عنهم باختلاس حركة الحرف الصحيح.[٥٧، ص١٧٢]، [١٩، ص٤٣٣]، [٢٧، ج٢/٢٣٥].

وعن رواية الإسكان قال ابن الجزري:

(ولا يُبالون من الجمع بين الساكنين؛ لصحته روايةً، وروده لغةً، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة، وناهيك به، وقال: "هو لغة النبي ﷺ فيما يروى: نعمَّا المال الصالح للرجل الصالح"[١٠٢]. وحكى النحويون الكوفيون سماعًا عن العرب: شهر رَّمضان، مدغمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر).[٢٧، ج٢/٢٣٦]. وانظر: [٦٧، ج٤/٤٥٠].

ونجد نحو هذا الإدغام – أيضا – في قراءة البَزِّي عن ابن كثير للأفعال المضارعة المبدوءة بتاءين قبلهما حرف صحيح ساكن؛ ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾[النور الآية ١٥].﴿عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ﴾[الشعراء الآية ٢٢١]، ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾[الليل الآية ١٤]، بتشديد التاء.[٢٧، ج٢/٢٣٢].

وعليه فالجمع بين الساكنين فيما كان الساكن الأول فيه حرفًا صحيحًا والثاني مدغمًا في مثله أو مقاربه مألوفٌ في قراءة غير واحد من أئمة القراءة، وسوغ ذلك ارتفاع اللسان بالحرفين المدغمين ارتفاعًا واحدًا كارتفاعه عن المتحرك. قال أبو عمرو الداني: (وقد قرأت أنا بالمذهبين جميعًا).[١٩، ص١٧٤].

---

(١٠٢)في [١١٣] برقم (١٧٦٩٢) برواية "نعمَ المال"، والرواية نفسها في [١١٤، ج٥/٨٤] وفيه رواية أخرى بتشديد الميم: "نعمَّا بالمال" ٥/ ٨٣.

وقد تتبع د. شاهين هذه الظاهرة وانتهى إلى أنها من الخصائص الفاشية في لهجة قريش، والدارجة على ألسنتهم، لا يجدون مشقَّةً في أدائها أول الأمر، وكانوا يعدُّونها مظهرًا من مظاهر التفصّح والاقتدار على نطق ما تعذر على الآخرين في اللهجات الأخرى، ولصعوبتها تقاصرت عن أدائها الألسن حتى أصبحت خاصَّة بقراءة القرآن. واعتذرَ عمَّن أنكرها من القراء بأنَّهم كانوا بعيدين عن مشافهة الأعراب آخذين بالقياس.[١١٥، ص٤٠٧-٤٠٨].

١١- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾[طه الآية ٦٤].

قرأ العامّة: "ثمَّ ائتوا" بفتح الميم، وهمزة مقطوعة بعد ألف الوصل، وكذلك قرأ ابن كثير في رواية النبَّال وغيره. وفي رواية أخرى عن عبيد عن شبل[١٠٣] عن ابن كثير أنه قرأ: "ثمِّ ايتوا" بكسر الميم وإبدال الهمزة ياءً، واعترضه ابن مجاهد بأن الكسر لم يرد في ميم "ثمَّ". قال:

(وهذا غلط؛ لأنه كَسَرَ الميمَ من "ثُمّ" وحظُّها الفتح، ولا وجه لكسرها) .[١٦، ص٤٢٠].

وهذا القراءة المروية عن ابن كثير شاذَّة، وكسر الميم من "ثمَّ" لا يُعرف، وعلى غير قياس؛ لذا اعترضه ابن مجاهد، وعند ابن خالويه له وجهٌ، وله نظائر، قال:

(وله عندي وجه؛ وذلك أنَّ حركة الميم في "ثمَّ" تكسر لالتقاء الساكنين، والعرب تجيز في مثل هذا؛ نحو: فُظَّ، وثُمَّ، ومُدَّ، وغُضَّ، وزُرَّ عليك قميصك، ثلاثة أوجه: مُدَّ، ومُدُّ، ومُدِّ. قال الشاعر [١١٦، ص٦٣]:

فغُضَّ الطرف إنّك من نُمَير فلا كعبًا بلغت ولا كلابا

ورُوي: غُضَّ، وغُضُّ، وغُضِّ. فكذلك لو قرئ: ثُمُّ، وثُمَّ، وثُمِّ، لكان صوابًا، كما قرئ: أُفَّ، وأُفِّ، وأُفُّ).[٣٩، ج٢/٤١].

ويرد عليه أن تحريك الميم في "ثُمَّ" لم يكن لالتقاء الساكنين، إذ الميم الثانية متحركة في الأصل والحال، ولعله أراد ذلك في المنظَّر به؛ لذا لا يخلو هذا التوجيه من بُعْد وتعسف، ولو عُدَّ ذلك لغةً في "ثُمَّ" بناءً على القراءة لكان أوجه.

١٢- قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾[النور الآية ٣١].

روى ابن عباس بن الفضل[١٠٤] عن أبي عمرو أنه قرأ بكسر اللام من "لِيَضْرِبْنَ"، وفهم ابن مجاهد أَنّ هذه اللام لام التعليل التي على معنى "كي" وأشكل عليه وجودها في نحو هذا السياق فتساءل قائلًا: (ولا أدري ما هذا!).[١٦، ص٤٥٤].

---

(١٠٣)أبو داود شبل بن عباد المكي، مقرئ مكة، قرأ على ابن كثير، وخلفه في القراءة، وروى عنه عرضًا إسماعيل القسط. ت عام ٢٦٠ هـ تقريبًا.[٥، ج١/١٢٩ – ١٣٠]، [١٠، ج١/ ٣٢٣ – ٣٢٤].

(١٠٤)العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد، أبو الفضل الواقفي الأنصاري، من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة ت عام ١٨٦هـ. [٥، ج ١/ ١٦١ – ١٦٢]، [١٠، ج١/ ٣٥٣ – ٣٥٤].

ومردُّ ذلك عنده أَنَّ هذه اللام لا تصلح هنا ؛ لأنَّ ما قبلها أوامرُ ونواهٍ لا يستقيم معها أن تكون اللام للتعليل. ويتبدَّد هذا الإشكال إذا ما علمنا أنَّ هذه اللام لام الأمر بقيت في هذه القراءة مكسورة على أصل وضعها ولم تسكن تخفيفًا كما في القراءة المشهورة.

قال أبو علي الفارسي :

(تقدير اللام الجارة في هذا الموضع فيه بُعْدٌ ؛ لأنه ليس المراد من أجل الضرب ، فإذا لم يسغ هذا وجب أن تكون اللام للأمر ، كما أنَّ ما بعده وما قبله كذلك ، وذلك : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَـٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ [النور الآية ٣٠ ، ٣١]. فهذا كلُّه على الأمر والنهي. والمراد : مُرْهُم بهذه الأشياء ، فإن كسر أبو عمرو اللام في "وَلِيَضْرِبْنَ" فإنما كسرها لأنَّ أصل هذه اللام الكسر.. وإنما تَسْكُنُ مع لام الأمر وحروف العطف على التشبيه بـ"عَضْد ، وكتْف ، ونحو ذلك) .[٤٠ ، ج٥/٣١٧-٣١٨].

وكسر لام الأمر بعد الواو جائزٌ[١١٧ ، ص١٨٩]. وقد روي عن ابن عامر في "وليوفوا" و"وليطوَّفوا"[ينظر : ١٦ ، ص٤٣٤] من قوله تعالى ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج الآية ٢٩]، ورُوي كسرُها عن عمرو بن عبيد[١٠٥] والحسن ، ويحيى بن وثَّاب[١٠٦] في "وليملل" "وليتق الله" [٣٤ ، ص٢٥] من قوله تعالى : ﴿ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾ [البقرة الآية ٢٨٢].

١٣- قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النور الآية ٣١].

رسمت "أيُّهَ" بغير ألف بعد الهاء في هذا الموضع ، وفي ﴿ يَـٰٓأَيُّهَ السَّاحِرُ ﴾ [الزخرف٤٩]، ﴿ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن ٣١]. [ينظر : ٨٨ ، ص١١٤]. والجميع قرأ بغير ألف وقفًا إلاَّ أبا عمرو ، والكسائي ، ويعقوب. فهؤلاء خالفوا الرسم ووقفوا عليها بالألف. ينظر : [١٦ ، ص٤٥٥]، [١١٨ ، ص٢٧٨]، [٥٧ ، ص٢٨٥]، [٤٣ ، ص١٣١]، [٥٩ ، ص١٦٧]، [١١٩ ، ص١٩٥].

ونقل ابن مجاهد عن شيخه محمد بن يحيى الوراق[١٠٧] أنه اعترض ذلك بقوله : (ولا ينبغي أن يتعمد الوقوف عليها ؛ لأن الألف سقطت في الوصل لسكونها وسكون اللام) .[١٦ ، ص٤٤٥].

---

(١٠٥)عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري ، روى الحرف عن الحسن البصري وسمع منه. ت عام ١٤٤هـ. [١٠ ، ج١/٦٠٢].

(١٠٦)يحيى بن وثاب الأسدي مولاهم الكوفي. روى عن ابن عمر وابن عباس. ت عام١٠٣هـ.[٥ ، ج١/ ٦٢- ٦٥]، [١٠ ، ج٢/ ٣٨٠].

(١٠٧)أبو بكر : محمد بن يحيى بن سليمان المروزي. مقرئ محدث ، روى القراءة عرضًا عن ابن سعدان ، وروى عنه ابن مجاهد. ت عام ٣٠٠ تقريبًا. [١٠ ، ج ٢/ ٢٧٦- ٢٧٧].

وردَّ بأن حذف الألف في الوصل لسكونها وسكون ما بعدها، وفي الوقف يزول ذلك فتُرد إلى أصلها فتبقى، وهو الوجه؛ لأنها في حرف، والحروف لايحذف منها إلاَّ إذا كانت مضاعفة فتخفف.

وأما من حذف فعذره اتباع الرسم، وأنَّ الوقف موضع تغيير.[٤٠، ج٥/٣٢٠]، [٦٦، ج٢/٩١٣].

١٤- قوله تعالى: ﴿يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾[القصص الآية ٧١].

وجاء "ضياء" في [يونس ٥]، و[الأنبياء ٤٨].

قرأ الجمهور بياء بعد الضاد: ضياء، حيث جاءت.

وروى قنبل عن ابن كثير: ضئاء، بهمزتين.ينظر:[١٦، ص٣٢٣]، [٤٣، ص٩٨]، [٧٣، ص٥٩]، [٧٥، ص١٩٠]، [٧٦، ج٢/١٨٧ـ١٨٨].

ولم يرض ابن مجاهد عن رواية قنبل وعدَّها غلطًا، قال:

(قرأ ابن كثير وحده: بضئاء، بهمزتين. كذا قرأت على قنبل وهو غلط.

وروى البزي عن ابن فليح عن أصحابها عن ابن كثير: بضياء، بهمزة واحدة، وهو الصواب. وكذلك قرأ الباقون) .[١٦، ص٤٩٥].

وتغليط ابن مجاهد لرواية قنبل من حيث اللغة فيما يبدو لي، وأما من حيث الرواية فهي ثابتةٌ عنده عن قُنبل، وقد أقرأ بها، وتواترت من طريقه.[٧٣، ٥٩، ٦١]، [٢٧، ج١/٤٠٦].

وقد لحَّن الأزهري[٣٥، ٢/٤٠٧].هذه القراءة، وضعَّفها ابن جني [١٨، ج١/٣٣]، وابن شامة.[٢٩، ج٣/٢١٩]. وكلمة "ضياء" تحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون جمعًا لـ"ضوء"؛ كحوض وحياض، وسوط وسياط.

والآخر: أن تكون مصدرًا لـ: ضاء؛ كقولنا: صام صيامًا، وعاذ عياذًا.

وفي قراءة ابن كثير بهمز الياء إشكالان:

أحدهما: قلب الياء في "ضياء" همزة من غير موجب.

والآخر: اجتماع همزتين لم تكونا في الأصل، وهو ثقيل، والقياس الفرار من الهمزتين إلى تخفيف إحداهما.

وقد أُجِيبَ عن الإشكال الأول بأن القراءة مبنية على القلب، قدمت اللام، وأُخِّرت العين، وكانت العين ياءً، فتطرفت بعد ألف زائدة، فقلبت همزة؛ على حد: رداء.

أو يقال:

عادت العين بعد تأخيرها إلى موضع اللام إلى أصلها، وهو الواو؛ لانتفاء موجب قلبها ياءً؛ لعدم وجود الكسر، فلما تطرفت بعد ألف زائدة قلبت همزة؛ على حد: كساء.[٤٠، ج٤/٢٥٨]، [٩٧، ج١/٣٣٩ـ٣٤٠]،

[٧٠، ج١/٥١٢]، [١٢٠ ، ج٢/٣٣٦]، [٦٩ ، ج٢/٢٤]، [٦٥ ، ج٢/٢٦٣].

قال أبو علي الفارسي :

(وهذا إذا قدرته جمعًا كان أسوغ ؛ ألا ترى أنهم قالوا : قوس وقسيّ، فصَّححوا الواحد وقلبوا في الجمع ، وإذا قدرته مصدرًا كان أبعد ؛ لأن المصدر يجري على فعله في الصحة والاعتلال).[٤٠ ، ج٤/٢٥٨].

ولا يخلو هذا التوجيه من تعسفٍ وخروجٍ على ما أُصِّل في أقيستهم ، بترك الأخف إلى الأثقل ، فالأصل تفادي التقاء الهمزتين في كلمة واحدة ؛ لما فيه من الثقل ، باللجوء إلى تخفيف إحداهما ، فكيف يُتحيَّل في التأويل إلى عكس ذلك بتقدير تقديم وتأخير يؤول إلى اجتماعهما. وقلب الياء والواو همزة مطَّردٌ شائع في مواضع لا تحصى إلاَّ بُعسْرٍ كما قال السمين الحلبي[٣٨، ج٦/١٥٢].وقد يكون لاستفاضة ذلك وشيوعه أثر في استساغة إبدال الهمزة منهما في غير المواضع المألوفة ، حتى غدا شيءٌ من ذلك من لهجاتهم ، فقد سمع عنهم :

(رثأت زوجي)[٧٢، ج١٤/٣٠٩]و (لبَّأت في الحج) [٧٢، ج١٥/٢٨٣ (لبى)]و"أديه" [٧٢، ج١٥/٤٢١ (يدي)]في : يديه ، و"أَلَل"[٧٢، ج١١/٧٤٠ (يلل)] في : يَلَل – وهو قصر الأسنان والتصاقها – و"الشئمة"[٧٢، ج١٢/٣٢٨ (شيم)]في : الشيمة ، و"رئبال"[٧٢، ج١١/٢٦٢ (رأبل)]في : ريبال ، من أسماء الأسد.

وقرئ : (معائش)[١٠٨] [الأعراف ١٠]، و (تَرِئنَّ)[١٠٩] [مريم ٢٦]، و(نِسْئًا)[١١٠] [مريم ٢٨]. وأما اجتماع الهمزتين – وإن كان ثقيلًا على من لم يعتده لسانه – فله نظائر ؛ نحو :

(أئمة) [التوبة ١٢] ، و (رِئَاء) [البقرة ٢٦٤] و"جِئَاء"[١٢١ ، ج١/٣١٨]– لوعاء القدر – و"أَدْئناء"– [٧٢، ج١/٧٨ (دنأ)]جمع دنيء – و"عَنَاق ذَرْآء"– [٧٢، ج١/٨٠ (ذرأ)]إذا كان في رأسها بياض – و"امرأة سوآء"– [٧٢، ج١/٩٦ (سوأ)]للقبيحة – و"عَنَاق صدآء" ؛[٧٢، ج١/١٠٨ (صدأ)] لونُها أحمر ضارب بالسواد.

قال ابن خالويه :

(وكأنَّ ابن كثير شبَّه "ضئاء" حيث قرأ بهمزتين بقوله : رئاء الناس).[٣٩، ج١/٢٦٢].

١٥– قوله تعالى : ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾ [النمل الآية ٢٢].

ابن كثير في رواية البزي ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية المفضَّل : من سبأ. غير مصروف والباقون : من سبإٍ ، مصروفًا ؛ اسمًا للبلد.[١٦ ، ص٤٨٠]، [٥٤ ، ص٥٢٥]، [٧٤، ص٢٧٨]، [٧٣، ص٦٠]، [٧٤، ص٢٢٥]، [٧٥، ص٢٦٠].

---

(١٠٨)بالهمز رواها خارجة عن نافع.[٣٤، ص٤٢].

(١٠٩)رويت عن أبي عمرو.[٣٤، ص٤٨].

(١١٠)قراءة محمد بن كعب القرطبي.[٣٤، ص٨٤].

قال ابن مجاهد – رحمه الله – :

(قرأت على قنبل عن النَّبَّال : "من سبأٍ.. "ساكنة الهمزة، وكذلك في قوله تعالى : ﴿لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾، وهكذا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد [١١١]، عن شبل عن ابن كثير. وهو وهم).[١٦ ، ص٤٨٠].

ووافقه أبو بكر الهاشمي[١١٢] أحد تلاميذ قنبل، قال :

(ومن ذكر ذلك عن أصحابنا فقد غلط ولم يضبط).[٤٧ ، ص٢٧٨].

وقال مكي : (الإسكان في الوصل بعيدٌ غير مختار ولا قوي).[٧٠، ج٢/ ٦٥٠].

وقال آخر :

(والوجه أنه ينبغي أن يكون بين بين كما ذكرنا في تخفيف الهمز، لكن الراوي لم يؤدّه كما وجب، فقرأ بإسكان الهمزة، فإن تخفيف الهمزة في مثله أن يجعل بين بين ولا يكون بأن يسكن).[٦٦ ، ص ١٠٤٧ـ١٠٤٨].

وهي قراءة تواتر نقلها عن ابن كثير[٤٧ ، ص٣٨١]، [٧٣، ص٦٠]، [٤٣ ، ص٤٩١]، [٧٦، ج٢/ ٣٤٠].ولا وجه لاستبعادها، وإسكان الهمزة ثابت في كلامهم، وعلته هنا : أنه على نيَّة الوقف، وأُجري الوصل مجراه. [٤٣ ، ص١٣٦]، أو (لأنَّ الاسم مؤنث وهو ثقيل، والهمزة ثقيلة، فلما اجتمع ثقيلان أسكن الهمزة تخفيفًا).[٣٩، ج٢/ ١٤٨].

١٦– قوله تعالى : ﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ [النمل الآية ٤٤].

قرأ ابن كثير في رواية قنبل من طريق الزينبي، وأبي الإخريط : (وكشفت عن سأقيها) بهمز الألف في "ساق"، وكذلك قرأ في جمعه بهمز الواو في : (بالسؤق)[ص ٣٣]، وعلى (سؤقه) [الفتح ٢٩] في رواية قنبل. ولم يهمز الباقون.[١٦ ، ص٤٨٣]، [٤٣ ، ص١٣٦]، [٧٦، ج٢/ ٣٤٣]، [٢٩ ، ج٤/ ٥٨]، [٤٦ ، ص٢١٢].

وقد أشكل على ابن مجاهد همزهن، ولم يظهر له وجهه. قال :

(قوله : "وكشفت عن سأقيها"، و"بالسوق"، و"على سوقه"، همز ابن كثير وحده "عن سأقيها" في رواية أبي الإخريط، و"بالسؤق" و"على سؤقه".

قال أبو بكر : ولم يهمز "يوم يكشف عن ساق"[القلم الآية ٤٢]، ولا وجه له).[١٦ ، ص٤٨٣].

وفي موضع آخر :

---

(١١١)مقرئ متصدر، قرأ على شبل بن عباد عن ابن كثير، وروى عنه الشافعي.[١٠ ، ج١/ ٢٣٢].

(١١٢)الزينبي محمد بن موسى. ينتهي نسبه إلى عبد الله بن العباس ﷺ، مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير، أخذ القراءة عن قنبل، ومحمد بن شريح العلاف. ت عام ٣١٧.[١٠ ، ج ٢/ ٢٦٧].

(قرأ ابن كثير وحده "بالسؤق" بهمز الواو، وقرأ البَزِّي عنه بغير همز. وقال البزي: سمعت أبا الإخريط يهمزها ويهمز "عن سأقيها"، وأنا لا أهمز شيئًا من هذا.

وقال علي بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: "بالسؤوق" بواو بعد الهمزة. كذا قال لي عبيد الله بإسناده عن أبي عمرو...

ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصواب؛ من قِبَل أن الواو انضَّمت فهمزت لانضمامها، والأولى لا وجه لها) .[١٦، ص٥٥٣ـ٥٥٤].

وعلى أثره الأزهري، فقد عدَّ رواية الهمز في تلك الأحرف عن ابن كثير وهمًا، وحذّر من الهمز فيهنَّ. قال:

(لا وجه لما روى قنبل عن ابن كثير في همز "ساقيها" وهو وهم، فإياك وهمزه، فإنه ليس من باب الهمز) .[٣٥، ج٢/٤٩٢].

وفي همز الجمع قال: (وأما ما روى البزي عن ابن كثير "بالسؤق" مهموزًا فهو عندي وهم، ولا همز فيه ولا في "الساق". والقراء كلهم على أن لا همز فيه).[٣٥، ج٢/٤٩٢].

والهمز المروي عن ابن كثير في تلك الأحرف نوعان:

أ) همز الألف في المفرد "ساقيها".

ب) همز الواو في الجمع "بالسوق".

فأما همز الألف فقد جاء على صورتين:

إحداهما: همز الألف المتلوّه بساكن، نحو: قراءة السختياني [٣٤، ص١]، [١٨، ج١/٤٦]: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة الآية ٧]، وقراءة عمرو بن عبيد والحسن [٣٤، ص٧٤ـ٧٥]: "والجَأْنَّ خلقناه" [الرحمن الآية ٧٤]، وما حكاه أبو زيد في كتاب الهمز من قولهم: دأَبَّة، وشأَبَّة [٤٢، ج١/٧٢]، وغير ذلك.

وقيل في توجيهه بأنه تخلصٌ من الساكنين، الألف والحرف الأول من المدغم، فقد حركت الألف فانقلبت همزة.

والأخرى: همز الألف المتلوّة بمتحرك، وهي أقلُّ من سابقتها، وعليها قراءة ابن كثير "فكشفت عن سأقيها" و"يوم يكشف عن سأق"، ومنه ما رُوي عن العجاج من أنه كان يهمز: العألم، والخأتم، قال:

مُبَارَكٍ لِلْأَنْبِيَاءِ خَأْتَم فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هذا العَأْلَمِ

[١٢٢، ج١/٤٦٢]، [١٢٣، ص١٩]، [٤٢، ج١/٩٠].

وما حكاه اللحياني عنهم من قولهم في: باز: بأز، بهمز الألف.[٤٢، ج١/٩٠].

ولا يُفَسَّرُ الهمز في هذه الصورة بأنه تخلصٌ من الساكنين كما في الأولى، وهو غير مقيس؛ لأنّ ما جاء منه

ليس بالكثرة التي توجب القياس[ينظر: ٨١، ج١٤٥/٣]، [١٢٤، ج١/٣٢٢-٣٢٣]، [٢٢، ج١/٣٠]؛ لذا أنكره حيث لم يظهر له وجه.

وقد قيل في توجيه همز الألف في المفرد "ساق":

إنَّ العرب تشبِّه ما لا يهمز بما يهمز، فشبَّه "ساق"– وهو غير مهموز- بما هو مهموز؛ نحو: كأس، ورأس، وفأس؛ لاتفاقه معها بالوزن.[٣٩، ج١٥٢/٢].

وقيل: (إنَّ العرب تُبدل من الهمز حروف المد واللين، فأبدل ابن كثير من حروف المد واللين همزة تشبيهًا بذلك) .[١٠٢، ص٢٧٢].

وعند أبي علي الفارسي: همز ابن كثير الألف في المفرد "ساق" حملًا على همزها في الجمع، فـ"ساق" تجمع على: سؤوق، وأسؤق، وسُؤق. وكلها مهموزة فساغ همز المفرد حملًا عليها .[٤٠، ج٣٩٢/٥-٣٩٣].

أما أبو الفتح بن جني فقد علل هذه الظاهرة بتنزيل الألف منزلة المتحرك بالحركة التي قبله، والألف إذا تحركت تحولت إلى همزة. قال: (وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في: بأز، وسأق، وتأبل، ونحو ذلك. إنما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطًا هكذا من غير مُسْكَة. وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أنّ الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرًا ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك فكأنَّ فتحة باء "باز" إنما هي نفس الألف، فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محركة، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة).[٨١، ج١٤٧/٣].

ويترجح عندي أنَّ همزة الألف فيما رُوي عن ابن كثير وفي غيره أنه لهجة مال إليها بعض عرب البادية الذين ألفوا خاصيّة النبر؛ أي: الهمز، مبالغة في التحقيق[ينظر: ١٢٥، ص٧٨]، [١٢٦، ص١٠٩]. وعزي هذا إلى بني أسد[٢٢، ج١٦٣/٦]. ونقل عن بعض طيء[٥٥، ج٤٥٩/١]. وغنيٍّ[٧٢، ج١٧/١]. وعرف عن بني تميم. قال عيسى بن عمر:

(ما آخذ من قول بني تميم إلاَّ بالنبر، وهم أصحاب النبر)[٧٢، ج١٢/١] ونقل عن العجاج وهو تميمي.

وأما همز الواو فمقيس في حالات خاصَّة نص عليها التصريفيون ليس فيها ما كانت الواو فيه ساكنة، وما جاء عنهم مما هُمزت فيه الواو ساكنةً عدَّوه ضرورةً [١٢٤، ج٣٤١/١]؛ لذا لم يرتض ابن مجاهد قراءة ابن كثير بهمز الواو في جمع "ساق" في "بالسؤق" و"على سؤقه". وهمز الواو الساكنة المضموم ما قبلها في نحو قراءة ابن كثير قال عنه أبو حيان: (لغةٌ مشهورة) [٢٢، ج٧٩/٧-٨٠].وعزيت إلى أبي حيّة النميري، ونقل عنه أنه كان ينشد بيت جرير:

أحبُّ المؤقدين إليَّ مؤسى وجَعْدة إذْ أضاءهما الوقود[١١٦، ص١١٦]

بهمز الواو في: المؤقدين، ومؤسى.[٤٠، ج١/٣٢٩]، [٨١، ج٣/١٤٦].

وكان يقرأ: "يؤقنون"[البقرة: ٣] بهمز الواو.[٣٤، ص٣].

وقرأ طلحة بن مصرّف: "يُؤسِف"[الأنعام ٨٤] و"يُؤْنِس"[النساء ١٦٣] بهمز الواو وكسر السين والنون[٣٤، ص٣٦]. وعُزي إلى بعض بني أسد [٩٨، ص٦٦]، ورُوي عنهم أيضًا: يُؤْسُف، ويُؤْنُس، بالهمز وضم السين والنون [٩٨، ص٦٦]، ويُؤْسَف، ويُؤْنَس، بالهمز وفتح السين والنون [٩٨، ص٦٦]، وروى قطرب عن بعض القراء قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى﴾[البقرة الآية ٥١]، وقوله تعالى: ﴿أم مُؤْسَى﴾[القصص الآية ١٠]، بهمز الواو في موسى[١٨، ج٢/١٤٨]، [٩٨، ص٢٥]، وسمع عنهم: جُؤْني في: جوني[١١٣]، وقيل: لغةٌ ليست بالفاشية. [١٢٦، ج٧/٣٨٤].

وفي [٧٢، ج٥/٤٣ (فأر)]: (وعُقَيل تهمز الفأرة، والمؤسى، والحؤت).

وهمز الواو في تلك الشواهد لهجة: فهو امتداد للنبر وتحقيق الهمز الذي ألفته بعض القبائل النجدية[١٢٧، ص١٧٩] وقراءة ابن كثير تلتقى مع هذه الظاهرة، ولها وجه من القياس؛ قال أبو علي:

(ووجهه من القياس: أنه يقدر الضمّة كأنها على الواو؛ إذْ لا حائل بينها وبين الواو).[٤٠، ج٥/٣٩٢] فتعطى الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة؛ كما قيل في: وجوه: أجوه، وفي: وُقّتت: أُقّتت، وقال أبو الفتح:

(وأما همز "موسى" ففيه صنعة تصريفية، وذلك أن الساكن إذا جاور المتحرك فكثيرًا ما تقدِّر العرب أن تلك الحركة كأنها في الساكن، فكأن ضمة "موسى" في الواو، والواو إذا انضمت ضمًا لازمًا فهمزها جائز، كـ"أُعِد" و"أُجُوه").[١٨، ج٢/١٤٩-١٤٩].

١٧- قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾[الأحزاب الآية ٤٩].

قرأ الجمهور بتشديد الدال من "تَعْتَدُّونَها"، وهو من العدد؛ أي: تستوفون عددها، وزنته تفتعلونها.[ينظر: ٣٥، ج٢/٥٤٣]، [٣٩، ج٢/٣٠٢]، [٢٢، ج٧/٤٧٠].

وهي القراءة المشهورة عن ابن كثير، وذكر ابن مجاهد أنَّ ابن أبي بزَّه روى عنه – أيضًا –: "تَعْتَدُوْنَها" بتخفيف الدال، وأن شيخه قنبلًا لم يرتض هذه القراءة من أبي بزَّة، قال:

(قال لي قنبل: كان ابن أبي بزَّة قد وهم في "تعتدونها" فكان يخفِّفها، فقال لي القواس: صِرْ إلى أبي الحسن فقل له ما هذه القراءة التي قرأتها! لا نَعْرِفُها، فصرت إليه، فقال: رجعت عنها).[١٦، ص٥٣٣].

---

(١١٣)ضرب من القطا. ينظر: [٧٢، ج١٣/ ١٠٣] (جون).

ونقل ابن خالويه عن ابن مجاهد تخطئته لهذه القراءة، وأنَّ قراءة العامّة بالتشديد هي الصواب [٣٩، ج٢/٢٠٣].وعند الأزهري [٣٥، ج٢/٥٤٢]وابن عطية [٥١، ج١٣/٨٣]تخفيفها وهَمٌ.

قال أبو حيان: (وليس بوهم؛ إذْ نقلها عن ابن كثير ابن خالويه [٣٤، ص١٢١] وأبو الفضل الرازي في كتابه اللوامح في شواذ القراءات، ونقلها الرازي المذكور عن أهل مكة) .[٢٢، ج٧/٢٤٠].

وقال الهاشمي تلميذ قنبل: (هكذا قرأنا على أصحابه، يعني بالتخفيف على أصحاب ابن بزَّة، والوجه التشديد) .[٤٧، ص٣٠١].

وهذه القراءة – وإن كانت شاذة – إلاَّ أن إسنادها صحيح، وطريق نقلها من الطرق المعتمدة عند الداني في [٤٣، ص٢٢]، ورجوع البزي عنها فيما يظهر لي عدول إلى الأفشى والمشهور عن ابن كثير، ولا يعني بالضرورة تسليمًا بعدم صحتها.

وأما إنكار التخفيف عند من أنكره فلأنه لا وجه لتخفيف المضاعف بحذف أحد حرفي التضعيف. قال أبو علي الفارسي:

(لا وجه للتخفيف في نحو: "تشتدُّونها" و"ترتدُّونها" من الشدِّ والردِّ).[٤٠، ج٥/٤٧٨].

ولا وجه – أيضًا – للقول بإبدال الحرف الثاني من المدغم ألفًا؛ لأنه ليس كلُ المضاعف يُبدل من حروف التضعيف فيه، كما قال أبو علي[٤٠، ج٥/٤٧٨] ومع ذلك لم ينكر أبو علي أن يكون ذلك منه؛ لمجئ نحوه في التنزيل، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ﴾ [البقرة الآية ٢٨٢]، وقوله ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الفرقان الآية ٥].

ولا يبعد عند أبي علي – أيضًا – أن يكون "تعتدونها" "مخففًا": تفتعلونها (من عدوت الشيء إذا جاوزته؛ أي: ما لكم عليهنَّ من وقت عدة تلزمكم أن تجاوزوا عدده، فلا تنكحوا أختها ولا أربعًا سواها حتى تنقضي العدة) .[٤٠، ج٥/٤٧٨]

وهو توجيه حسن.

وقيل في توجيهه – أيضًا –: إنه من العدوان والاعتداء، وليس من العدد، ومعناه عند الزمخشري: "تعتدون فيها"[٦٣، ج٣/٢٦٧] فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل، على حد قول الشاعر:

ويومٍ شهدناه سُلَيمًا وعامرًا قليلٍ سوى الطَّعْنِ النِّهال نوافِلهُ(١١٤)

أي: شهدنا فيه.

وقدَّره غيره بـ "تعتدون عليها"؛ أي: على العدة [٣٨، ج٩/١٣٢] وهو مجازيٌّ، وعند أبي حيان معناه:

---

(١١٤)البيت لرجل من بني عامر. ينظر: [٦٧، ج١/ ١٧٨]، [٧٧، ج ١٠٥/٣]، [١٢٨، ج١/٧].

"تعتدون عليهنَّ فيها"[٢٢ ، ج٧/٢٤٠]. ولم يرتض أبو الفضل الرازي أن يكون من الاعتداء ؛ لأنَّ الاعتداء يتعدى بـ"على" ؛ لذا تمسك بأنه من الاعتداد ، قال :

(هو من الاعتداد لا محالة ، ولكنهم كرهوا التضعيف فخفَّفوه)[٢٢ ، ج٧/٢٤٠]. وأجيب بأنَّ حرف الجر قد يحذف ويوصل الفعل إلى الضمير[٣٨ ، ج٩/١٣٢] ونظيره قول الشاعر :

تحنُّ فتُبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني[١١٥].

١٨– قوله تعالى : ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ﴾ [البلد الآية ١٩].

قال ابن مجاهد : (حدثني الدباغ عن أبي الربيع عن حفص عن عاصم..."المشأمة" مشددة. كذا قال ، وليس له وجه).[١٦ ، ص٦٨٧].

وقد اجتهد المحقق – رحمه الله – في رسم الحرف فأثبته بالهمزة مع تشديد الميم ، وتبعه في ذلك محقق الحجّة للقراء السبعة[٤٠ ، ج٤/٤١٧]. والصواب : المشَّمة ، بتشديد الشين من غير همز. قال ابن خالويه متحدثًا عن هذا الحرف :

(... وفيها قراءة ثالثة ؛ رُوي عن حفص – أيضًا – : "أصحاب المشَّمة" بتشديد الشين ، وذلك أنَّ من العرب من إذا أسقط الهمزة شدّد الحرف الذي قبل الهمزة عوضًا مما حذف) .[٣٩ ، ج٢/٤٨٧]، والقراءة أيضًا في[٣٤ ، ص١٧٤].

وأشكلت هذه القراءة على أبي علي أيضًا ، ولم يظهر له وجه فيها.[٤٠ ، ج٦/٤١٧].

والقراءة لغةٌ لبعضهم ، كما ذكر ابن خالويه ، وقد احتج لها بقراءة أبي جعفر : ﴿ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا ﴾ [البقرة الآية ٢٦٠][٤١ ، ج١/ ١٣٣]، [١٨ ، ج١/ ١٣٧]، [٦٣ ، ج ١/ ٣٩٣]، [٢٧ ، ج١/٤٠٦] مشدَّدة الزاي مع ترك الهمز ، وبها قرأ الزهري[١١٦].

١٩– قوله تعالى : ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾ [العلق الآية ٧].

قرأ الجمهور : رآه ، بالمد.[٤٣ ، ص١٨١]، [٥٩ ، ص٢٣٣]، [٤٦ ، ص٣١٥].

وروى ابن مجاهد وابن شنَبُوذ وأكثر الرواة عن قنبل : رَأَه ، بوزن : رَعَه ، من غير ألف بعد الهمزة.[١٦ ، ص٦٩٢]، [٢٧ ، ج٢/٤٠١]، [٤٥ ، ج٢/٦١٩].

---

(١١٥)البيت لعروة بن حزام كما في [٩٤ ، ج١/٤١٤]، [١٢٩ ، ج ٢/٥٥].

(١١٦)ينظر : [٢٧ ، ج١/ ٤٠٦] والزهري هو : محمد بن مسلم بن شهاب. تابعي ، قرأ على أنس بن مالك ، وعرض عليه نافع. ت عام ١٢٤ هـ.[١٠ ، ج٢/٢٦٢- ٢٦٣].

ورُوي عنه المد أيضًا.[٥٦ ، ج٢/٨١٣]، [٢٧ ، ج٢/٤٠١].

واعترض ابن مجاهد رواية القصر، فقال:

(وهو غلط؛ لأن "رآه" مثل: رعاه، ممالاً وغير ممال).[١٦ ، ص٦٩٢].

وهي قراءة مشهورة عن قنبل. قال الشاطبي – رحمه الله –: (رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من القصر).[٢٩ ، ج٤/٣٦٢].

وقال ابن الجزري: (ولا شك أنَّ القصر أثبت وأصحُّ من طريق الأداء، والمد أقوى من طريق النص، وبهما آخذ من طريقية جمعًا بين النص والأداء).[٢٧ ، ج٢/٤٠٢].

وسبب التغليط: حذف لام الفعل من غير موجب قياسًا.

وقد قيل في توجيه ذلك أقوال:

١- أنَّ حذف لام الفعل من غير موجب جاء عنهم، وإن كان قليلًا، من نحو قولهم: (أصاب الناس جهدٌ ولوتر ما أهل مكة)[ينظر: ١٢٨ ، ج١/٣٦، ٢/٢٩٦]، [٧٢، ج١٤/٢٩٤(رأى)] بحذف الألف من مضارع "رأى" من غير جازم.

وجاء – أيضًا – (حاش لله) [يوسف الآية ١٣ ، ١٥] في قراءة الجمهور وصلًا ووقفًا.[١٦ ، ص٣٤٨]، [٤٣ ، ص١٠٥]. ونظير ذلك ما جاء في قول رؤبة:

وصَّاني العجاج فيما وصَّني [١٣٠ ، ص١٨٧(الملحق)].

يريد: فيما وصَّاني، فحذف الألف تخفيفًا.

ولم يرتض أبو علي الفارسي هذا القول وردّه بأنّ ما ورد من ذلك مما حذفت فيه الألف من غير موجب من القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه، وبأن الألف تثبت حيث تحذف الياء والواو، فقد حذفت الياء في: (إذا يسر)[الفجر٤] مراعاةً للفواصل، ولم تحذف الألف في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل الآية ١ ، ٢].(١١٧)

وضعَّفه – أيضًا – مكي. قال: (وهو بعيد في القياس، والنظر، والاستعمال).[٧٠ ، ج٢/٣٨٣].

٢- وقيل: إنَّ الهمزة من "رأى" سُهِّلت بإبدالها ألفًا، فاجتمعت ألفان، وحذفت الثانية منهما لالتقاء الساكنين، ثمَّ رُدَّت الألف إلى أصلها الهمزة.

قال مكي: (وهذه علةٌ – أيضًا – ضعيفةٌ خارجة عن القياس والنظر).[٧٠ ، ج٢/٣٨٣].

---

(١١٧)ينظر هذا التوجيه ورد أبي علي عليه في [٤٠ ، ج٦/٤٢٣- ٤٢٤].

٣- وقيل: إن الهمزة حذفت من المضارع من "رأى" بعد نقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، وسرى ذلك الحذف على الماضي، أيضًا، إلاَّ أنه لم تحذف الهمزة فيه لتعذر نقل حركتها؛ إذْ ليس قبلها ساكن تُلقى عليه، فتوجه الحذف إلى اللام.[٧٠، ج٢/٣٨٤]، [١٢٠، ص٥٥٣-٥٥٤]. وضُعِّفَ هذا التوجيه بأنَّ حذف عين المضارع مسموع في هذا الفعل ومستعمل، بخلاف الماضي منه، فالحذف فيه غير مسموع ولا مستعمل.[٧٠، ج٢/٣٨٤]

٤- أما ابن خالويه فقد وجَّه هذه القراءة بتقديرات معقَّدة، وبتشكيك في الضبط، قال:

(ويجوز أنّ الذي سمع ابن كثير يقرأ هذا الحرف لم يضبط عنه، ولا ترجم عنه باستواء، وكانت قراءته: "أَنْ راءه استغنى" بتقديم الألف على الهمزة، ثم يخفف الهمزة ويحذفها لالتقاء الساكنين. وهذه لغةٌ مشهورة. تقول العرب: راءني، وشاءني) .[٣٩، ج٢/٥٠٨].

وهو مردود، ففيه تشكيك بضبط الراوي، والكلفة فيه ظاهرة في التقدير.

٥- وقيل: لم يعتد بالهاء حاجزًا فحذفت الألف التي قبل الهاء في "رآه" لالتقائها ساكنةً مع الواو بعد الهاء، ثمَّ حذفت الواو وصلًا لالتقائها ساكنةً مع السين في "استغنى" وبقيت الألف محذوفة لعروض حذف الواو.

قال مكي: (وهذه علةٌ لابأس بها) .[٧٠، ج٢/٣٨٤].

٦- وقيل: إنَّ الألف الثانية في "رآه" حذفت لسكونها وسكون السين بعدها في "استغنى"، ولم يعتد بالهاء حاجزًا لأنها حرف خفيٌّ.

قال مكي: (وهذه علة جارية على القياس حسنة، لولا أنَّ ابن كثير ليس من أصله حذف ما بعد الهاء لسكون ما قبلها، وليس من مذهبه ترك الاعتداد بالهاء لخفائها) .[٧٠، ج٢/٣٨٤].

والأقرب أن هذا الحذف يلتقي مع لغةٍ وإنْ كانت قليلة كما في التوجيه الأول، والقلة لا تقدح بصّحة القراءة.

٢٠- قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر ٣].

قال ابن مجاهد: حدثنا أبو حاتم، قال: قرأ أبو عمرو: "بالصَّبْرْ" يُشمُّ الباء شيئًا من الجر ولا يشبع... قال أبو بكر: هذا الذي قال أبو حاتم لا يجوز إلاَّ في الوقف؛ لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء.[١٦، ص٦٩٦].

ونقل ذلك – أيضًا – هارون[١١٨] وابن موسى[١١٩] عن أبي عمرو في:

"والعَصِرْ، والصّبِرْ، والفَجِرْ، والوَتِرْ" قاله الهذلي.[٣٨، ج١١/١٠١][١٢٠].

---

(١١٨)الأخفش الدمشقي هارون بن موسى بن شريك. مقرئ نحويٌّ، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن ابن ذكوان. ت عام ٢٩٢ هـ. [٥، ج١/ ٢٤٧- ٢٤٨]، [١٠، ج٢/٣٤٧- ٣٤٨].

(١١٩)أحمد بن موسى اللؤلؤي الخزاعي. روى عن أبي عمرو بن العلاء. [١٠، ج١/١٤٣].

(١٢٠)هو: أبو القاسم يوسف بن علي جبارة الهذلي المغربي، صاحب كتاب"الكامل"في القراءات، أخذ القراءة عن كثيرين، ت عام ٤٦٥هـ. [٥، ج ١/٤٣٢- ٤٣٣].

وقد أطلق أبو حاتم فيما نقله عن أبي عمرو من أنه كان يُشِمُّ الباء شيئًا من الجر في حالتي الوصل والوقف، وكذلك فعل الهذلي فيما رواه عن هارون وابن موسى، وقال ابن خالويه: (وتواصوا بالصَّبِرْ، بنقل الحركة عن أبي عمرو)[٣٤، ص١٧٩]. وأطلق أيضًا.

واعتراض ابن مجاهد دليل على أنَّ أبا حاتم يريد الوصل، فلو كان المراد في الوقف لما اعترضه؛ لأنه جائز وقفًا ومستفيض.[٣٨، ج١١/١٠٢].

ونقل ابن مجاهد – أيضًا – عن أبي المنذر سلّام بن سليمان [١٢١] أنه كان يقرأ "والعَصِرْ" بكسر الصاد، وتعقَّبه بقوله: (وهذا لا يجوز إلا في الوقف؛ لأنه ينقل حركة الراء إلى الصاد ويسكِّن الراء).[١٦، ص٦٩٦].

وفسَّر أبو علي ذلك بأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، ثم قال: (ولا يكون في القراءة)[٤٠، ج٦/٤٣٩]؛ لذا فسَّر ما رُوي عن أبي عمرو في هذا بأنه وقفٌ لعارض النفَس، أو لأمرٍ آخر منعه من مواصلة القراءة.

المبحث الثالث: المآخذ على التوجيه

الإلمام بالعربية من أهم أدوات من يتصدى لفن توجيه القراءات، وابن مجاهد – وقد مرَّ ذلك – لم يكن من المضطلعين في العربية اضطلاع المتخصصين، فهو لا يمتلك ما يمتلكه المتخصصون من عمق معرفي في هذا الفن يؤهله للخوض في دقائق الأسرار اللغوية، واستجلاء ما غاب في الظاهر من أوجه نحوية أو تصريفية في بعض القراءات التي لم تشايع المشهور من القواعد والأقيسة، ولكنه في المقابل يحتفظ في خزانته الفكرية من مقومات الثقافة اللغوية ما يؤهله لمناقشة بعض الظواهر اللغوية غير المعقدة، وتوجيه ما يحتاج إلى توجيه منها، وقد قدَّم شيئًا من ذلك في أثناء تناوله للقراءات الواردة في سورة الفاتحة، ولكنه توقف بعد أن انتهى منها وأمسك خشية أن يثقل كتابه، واكتفى بذكر القراءات مجردةً غالبًا، مع التلويح بين الفينة والأخرى ببعض الإشارات التوجيهية، وهي بسيطة في مجملها، ومما يردده النحاة والمفسرون غالبًا، نحو قوله في قوله تعالى ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ [الأعراف ١٩٠]: (قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: شِرْكًا، مكسورة الشين على المصدر، لا على الجمع).[١٦، ص٢٩٩].

وقوله في قراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف الآية ٩٠] إنها على الخبر[١٦، ص٣٥١]. وهلمّ جرا.

ووقفت له في مآخذه على ثلاثة مواضع راجع فيها الحروف وما قيل فيها من توجيه، وصحَّح ما لم يرض عنه من أقوال. وهي:

---

(١٢١)أبو المنذر سلام بن سليمان الطويل المزني مولاهم البصري، مقرئ كبير، أخذ القراءة عرضًا عن عاصم بن أبي النجود وأبي عمرو بن العلاء، ت عام ١٧١هـ. [١٠، ج١/٣٠٩].

١ – قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة الآية ٧].

كلهم قرأ "غيرِ" بالجر.[١٦ ، ص١١١]، ووُجِّه على أنه: بدل من "الذين"، أو من الهاء والميم في "عليهم"، أو صفة لـ"الذين".[٤١ ، ج١/ ١٧٥].

وقرئ: "غيرَ" بفتح الراء، وعزيت إلى النبي ﷺ، وإلى عمر بن الخطاب، ورواها الخليل بن أحمد عن ابن كثير، ورويت عن ابن أبي عبلة، وابن مسعود.[ينظر: ١٦ ، ص١١١]، [٣٤، ص٩]، [٦٣ ، ج١/ ٧١]، [٩٨ ، ص١٧]. ووجَّه الأخفش [١٠١ ، ج١/ ١٧]والزجاج [٢١ ، ج١/ ٥٣] القراءة بالنصب على الاستثناء، ومنع ذلك ابن مجاهد مرتضيًا توجيهين آخرين غير ما قالاه. قال:

(وقال الخليل: وهي جائزة على وجه الصفة للذين أنعم الله عليهم، يعني بالصفة: القطع من ذكر الذين.

ويجوز أَنْ يكون نصب "غير" على الحال.

وقد قال الأخفش: "نصب غير" على الاستثناء. وهذا غلط).[١٦ ، ص١١٢]، وسبقه إلى منع ذلك: الفراء، وثعلب[ينظر: ١٣١ ، ج١/ ١٧٦]، [١٣٢ ، ج٣/ ١٥٤٤]، [٣٨، ج١/ ٧٢] وعزي للكوفيين[٣٢، م١ ، ج١/ ١١٦]، [٤١ ، ج١/ ١٧٦] وحجتهم مجيء "لا" بعدها معطوفة في قوله تعالى (ولا الضالين)، ولا يستقيم عطفها على الاستثناء، ولم يأت نحوٌ من هذا في شيءٍ من كلامهم؛ لأن ("لا" نفي وجحد، ولا يعطف بجحد إلاَّ على جحد).[٣٢، م١ ، ج١/ ١١٦]، [٤١ ، ج١/ ١٧٦]، [٩٧ ، ج١/ ٧٢].

ورُدَّ بأنَّ (معنى "غير" متضمنٌ معنى النفي، يجيز النحويون: أنت زيدًا غيرُ ضاربٍ، لأنه بمنزلة قولك: أنت زيدًا لا تضربُ. ولا يجيزون: أنت زيدًا مثلُ ضَاربٍ؛ لأن "زيدًا" من صلة "ضارب" فلا يتقدم عليه).[٢١ ، ج١/ ٥٣]، وينظر:[٥٣ ، ج١/ ٢٥-٢٦]، [٦٣ ، ج١/ ٧١].

ونحوٌ من هذا قول أبي علي الفارسي:

(إنَّ الاستثناء يشبه النفي؛ ألا ترى أن قولك: جاءني القوم إلاَّ زيدًا بمنزلة قولك: جاءني القوم لا زيد، فيجوز أن تدخل "لا" حملًا على المعنى)[٤٠ ، ج١/ ١٦٣].

وقيل: بل جاءت "لا" زائدة من غير تقدم نفي[٤٠ ، ج١/ ١٦٤] كما في قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف ١٢] وقول الشاعر:

أَفَعَنْكِ لاَ بَرْقٌ كأن وميضَهُ غابٌ تَسنَّمهُ ضِرامٌ مُثْقَبُ[١٢٢]

(١٢٢)من الكامل، لساعدة بن جؤية الهذلي.[١٣٤ ، ج٣/ ١١٠٣] وفيه: (تشيَّمه) بدلًا من (تسنَّمه). وينظر: [٢٢ ، ج٤/ ٢٧٣].

وقول آخر:

ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْم والدين وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ [١٢٣].

٢- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ ، [آل عمران، الآية ٩٧]

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: حِجّ، بكسر الحاء وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم: حَجّ ، بفتح الحاء.[١٦ ، ص٢١٤]، [٥٤ ، ص١٧٠]، [٤٧ ، ص١٤٦]، [٤٣ ، ص٧٥]، [٢٧ ، ج٢/٢٤١].

ونقل أبو بكر بن مجاهد عن حفص أنه قال: الحَجُّ - بالفتح - الاسم، والحِجّ - بالكسر - الفعل[١٦ ، ص٢١٤] يريد : المصدر ، وردّه ابن مجاهد قائلاً:

(وهذا غلط، إنما الحَجُّ - بالفتح - الفعل - والحِجُّ الاسم بالكسر)[١٦ ، ص٢١٤].

وكسر حاء "حَجَّ" وفتحها لغتان، فالفتح لأهل الحجاز وبني أسد، والكسر لغة أهل نجد.[ينظر: ١٣٥ ، ج١/٨٦ــــــــــ٨٧]، [١٣٦ ، ج٣/٣٨٨]، [١٢٠ ، ج١/٢٢٩]، [٤٩ ، ص١٣١]، [٦٦ ، ج١/٣٨٠]، [٦٥ ، ج٢/١٢٩]، والفتح هو القياس [٩٢ ، ج٣/٤٧١]؛ لذا لم أجد بينهم خُلْفًا في أنه المصدر[١٣٧ ، ج١/١٢٦]، [٢٢ ، ج٣/١٢]، وإنما اختلفوا في مكسور الحاء، فالأغلبية على أنه اسم للعمل[٢١ ، ج١/٤٤٧]، [١٣٦ ، ج٣/٣٣٨]، [١٣٥ ، ج١/٨٧]، واسم للحُجَّاج[١٣٥ ، ج١/٨٧] وبعضهم على أنه لا فرق بين مكسور الحاء ومفتوحها، بل هما لغتان، ونصَّ على هذا الكسائي[١٣٦ ، ج٣/٣٨٨] وعند سيبويه الحِجُّ بكسر الحاء مصدر. قال:

(قالوا: حَجَّ حِجاً، كما قالوا: ذَكَر ذِكْرًا)[٦٧ ، ج٤/١٠] وينظر: [٤٠ ، ج٣/٧١]، فهو مرادف لمفتوح الحاء.

وقال أحمد بن يحيى: (هما لغتان، قال: ونحن نذهب إلى اللغتين إذا شُهِرتا جُمِع بينهما).[٦٥ ، ج١/١٢٩].

وقال الطبري: (لغتان معروفتان، فالكسر لغة أهل نجد، والفتح لغة أهل العالية، ولم نر أحدًا من أهل العربية ادّعى فرقا بينهما في معنىً ولا غيره).[٣٢ ، م٣ ، ج٤/٤٦]. وقال عن قولهم في المفتوح إنه مصدر والمكسور إنه اسم للعمَل:

(وهذا قول لم أر أهل المعرفة بلغات العرب ومعاني كلامهم يعرفونه، بل رأيتهم مجمعين على ما وصفت من أنهما لغتان بمعنىً واحد)[٣٢ ، م٣ ، ج٤/٤٦].

وعليه فما قاله حفص قال به غيره .

---

(١٢٣)مطلع قصيدة لجرير.[١١٦ ، ص٤٨٤].

٣- قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف الآية ١٩٦].

وقد يختلف مع الراوي في تفسير ما آلت إليه قراءة ما أداءً، على نحو ما نجده في قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾: فقراءة الجميع عدا ما روي عن أبي عمرو بيائين؛ الأولى مكسورة مشدَّده، والثانية مفتوحة مخففَّة .[١٦، ص٣٠٠]، [١٩، ص٥٢٦].

أما ما روي عن أبي عمرو، فقد قال ابن سعدان عن اليزيدي عنه أنه قرأ: "إن وليَّ الله" يدغم الياء.[١٦، ص٣٠٠].

وظاهر قوله: "يدغم الياء" أنه على قراءة العامَّة بثلاث ياءات، إلاَّ أنه يدغم المشدَّدة الأولى بالمخففة الثانية، وهذا لا يكون، إذْ المشدَّد (بحرفين، وإدغام حرفين في حرف ممتنع، ولو أدغم لا نفك الإدغام الذي فيه وانعدم أحد الحرفين)[٦٥، ج١/٢٩١]، وهو من المواضع التي لم يرد عنهم الإدغام فيها.[ينظر: ١٦، ص١١٧]، [١٣٨، ص١٠٠]؛ لذا اعترض ابن مجاهد على ابن سعدان بقوله:

(الترجمة التي قالها ابن سعدان عن اليزيدي في إدغام الياء ليست بشيء، لأن الياء الوسطى التي هي لام الفعل المتحركة وقبلها الياء الزائدة ساكنة، فلا يجوز إسكان لام الفعل وإدغامها وقبلها ساكن) .[١٦، ص٣٠٠].

ونصَّ ابن الباذش على أنه ورد عن أبي عمرو إدغام المشدَّد إذا لقي مثله متحركًا.[٥٦، ج١/١٩٦-١٩٧].

وعلى الرغم من شذوذ هذه القراءة [٣٤، ص٤٨]إلا أن أبا بكر لم ينكرها لثبوتها عنده، ولكنه لم يرتض تفسيرها بالإدغام؛ لذا التمس توجيها آخر يراه سائغًا وجاريًا على مذاهبهم. قال:

(ولكني أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة في ياء الإضافة) .[١٦، ص٣٠٠].

وصحَّحه ابن الجزريِّ بقوله:

(وهذا أصح العبارات عنه - أعني الحذف – وبعضهم يعبر عنه بالإدغام، وهو خطأ، إذا المشدَّد لا يدغم في المخفف، وبعضهم أدخله في الإدغام الكبير، ولا يصح ذلك؛ لخروجه عن أصوله).[٢٧، ج٢/٢٧٤].

ولا يرى الأزهري الإدغام هنا، وحمل القراءة على اختلاس حركة الكسر في الياء الثانية المدغمة في الأولى.[٣٥، ج١/٢٣٨].

وهذا فيه ما فيه.

وخرَّج أبوحيان القراءة على وجه لا يكون فيه "ولي" مضافًا إلى ياء المتكلم، وإنما هو اسم نكرة لـ"إنَّ"، و الخبر "الله" وسقوط التنوين من "وليّ" لالتقاء الساكنين.[٢٢، ج٤/٢٤٢].

الخاتمة

لقد أفدت من تطوافي مع ابن مجاهد في رياض كتابه "السبعة" وقوفي على منهجه في رصد القراءات، وعرضها، وتوثيقها، و الملامح العامة في تحريرها، وضبطها، ومظاهر نقده لرواياتها، وكان ممَّا ظهر لي:

١- ما استودعه ابن مجاهد في كتابه "السبعة" من رصد لقراءات القراء السبعة الذين اختار قراءاتهم، واستيعاب لرواياتها، وطرقها، مع ضبطها، وتحريرها، يُعدُّ عملًا عظيما، وخدمة جليلة لكتاب الله عز وجل، شهد له به أئمة القراءات من معاصريه وممَّن جاء بعده، فقد تلقوه بالقبول والاستحسان، وجعلوه في مقدمة مصادرهم في القراءة، لعلوِّ أسانيده وطرقه.

٢- أن ابن مجاهد لم يكن بدعًا في نقد القراءة، فقد سبقه إلى ذلك ثُلَّةٌ من خيار السلف لشُبَهٍ عرضت لهم، ولم ينكر عليهم ذلك أحد من معاصريهم، ولم يكن ذلك مدعاةً إلى الانتقاص من عدالتهم، ولا إلى تأثيمهم، مما يُشعر بأن التَّوجه العام حينها لا يمنع ذلك، وقد اعتُذِرَ لهم، وكذلك الحال مع ابن مجاهد، إذ لم يُؤثر عن أحد من معاصريه أنه ناقش ذلك أو أنكره، وربما عاد ذلك إلى فهم خاص للقرآن والقراءات سوغ ذلك لهم.

٣- أن قسطًا كبيرًا من مآخذ ابن مجاهد كان منصبًا على الرواية لعدم ثبوتها عنده وَفْقَ مقاييسه التي ارتضاها في توثيق القراءات.

٤- أن نقد ابن مجاهد لبعض القراءات من حيث اللغة جلُّهُ لم يكن مُبْتَكَره، بل سُبق إليه ورده بعض النحويين.

٥- أن ما انتقده من قراءات لإشكال لغويَّ فيها جُلُّه لم يبلغ التواتر، وإن كان صحيحًا رواية، وما لم يبلغ حدَّ التواتر لم تثبت قرآنيتهُ، ولم يصل إلى مرتبة المعلوم من الدين بالضرورة، ونقده ليس كنقد المقطوع به.

٦- أن محاكمة القراءة التي خالفت المشهور من مذاهب العربية يستدعي رفقًا ومرونة في التناول، وخاصَّةً إذا كانت القراءة صحيحة السند، متواترة كانت أو لم تبلغ حد التواتر، وألاَّ يُتعجلَّ بتخطئتها، بل يجتهد في توجيهها بما يتفق وروح اللغة لتتكيف ومنطوق القاعدة.

٧- كثرة التخريجات لبعض القراءات المخالفة لظاهر القواعد وتفاوتها، ففيها الوجه القوي، و الوجه الضعيف، والبسيط، والمعقَّد، وما هو أدخل في الضرورة الشعرية، وقد دعاهم إلى ذلك ثقتهم بصحّة الرواية، واعتقادهم قدسيَّة القراءة، وهذا يحمد لهم، ولكن يؤخذ عليهم الإيغال في التعسف والتكلف في بعض التخريجات والتأويلات، مما أبعدها عن روح اللغة ونظامها العام، ولو احْتُجَّ بالرواية لكان أولى وأسلم، فما جاء من القراءات وهو صحيح السند لا يخرج عن كلامهم، وإن خالف المشهور من قواعدهم، فهو بالتأكيد جارٍ على سنن عربيتهم، ويواكب لهجة من لهجاتهم، وهذا ما تطمئن إليه النفس.

٨- لا يخفى ما بذله محقق كتاب السبعة – رحمه الله – من جهد كبير في سبيل تقديم هذا الكتاب وتحقيقه تحقيقًا علميًا رصينا ، وقد أسدى بذلك خدمة لأهل القرآن، ونحسب ذلك في موازين أعماله، وهو عمل قارب الكمال أو كاد، و الكمال لله وحده، إلاَّ أن فيه بعض الملحوظات التي استوقفتني وخاصَّةً في ضبط بعض الحروف ؛ لذا أوصي المختصين المشتغلين بعلم القراءات بمراجعة هذا الكتاب، والإفادة ممَّا استجد من كتب توثيق القراءات في تسديد وإصلاح ما فيه من نقص أو خلل.

والله من وراء القصد.

وليغفر الله ما فرط، وليقدرنا على فعل الصواب، هو حسبي ونعم الوكيل.

المراجع

[١] ابن النديم: *الفهرست*. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

[٢] ياقوت الحموي: معجم *الأدباء*. دار الفكر، ط٣ ١٤٠٠هـ.

[٣] ابن الأثير: *الكامل في التاريخ*. تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ.

[٤] ابن خلكان: *وفيان الأعيان*. تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٢م.

[٥] الذهبي، شمس الدين: *معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار*: . تحقيق: بشار عواد معروف وصاحبيه، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت١٤٠٤هـ.

[٦] الذهبي: *سير أعلام النبلاء*: . اشترك في تحقيقه جماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٧.

[٧] الصفدي: صلاح الدين. *الوافي بالوفيات*: . تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى. دار إحياء التراث العربي، بيروت.ط١ ١٤٠٢هـ.

[٨] الأسنوي: *طبقات الشافعية*: . تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ.

[٩] ابن كثير: *البداية والنهاية*. تحقيق: د. أحمد أبو ملحم وآخرين، ط٣ ١٤٠٧هـ.

[١٠] ابن الجزري: *غاية النهاية في طبقات القراء*. نشره: ج. برجستراسر. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ ط٣.

[١١] ابن تغرى بردي: *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. دار الكتب المصرية ١٩٣٢م.

[١٢] ابن العماد الحنبلي: *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

[١٣] الزبيدي: *طبقات النحويين واللغويين*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارفط٢ ١٩٨٤م.

[١٤] طاش كبرى زادة: *مفتاح السعادة ومصباح السيادة*. دار الكتب الحديثة، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة ١٤٠٥هـ.

[١٥] الأنباري، أبو البركات: *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣ ١٤٠٥هـ.

[١٦] ابن مجاهد: *السبعة في القراءات*. تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة. ط٣.

[١٧] السيوطي: جلال الدين. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*: . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٣٨٤هـ.

[١٨] ابن جني، أبو الفتح: *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات*: . تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢ ١٤٠٦هـ.

[١٩] الداني، أبو عمرو: *جامع البيان في القراءات السبع المشهورة*: . دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ٢٠٠٥م.

[٢٠] ابن قتيبة: *تأويل مشكل القرآن*. نشره: المكتبة العلمية، المدينة المنورة ١٤٠١هـ.

[٢١] الزجاج: *معاني القرآن وإعرابه*. تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت ط١.

[٢٢] أبو حيان الأندلسي: *البحر المحيط*. دار الفكر، بيروت، ط٢ ١٤٠٣هـ.

[٢٣] ابن الجزري: *منجد المقرئين ومرشد الطالبين*. اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة. ط١ ١٤١٩هـ.

[٢٤] أبو سعيد السيرافي: *أخبار النحويين البصريين*. ت. د: محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام، القاهرة ١٤٠٥هـ.

[٢٥] الزركشي: بدر الدين. *البرهان في علوم القرآن*: . دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ١٤٠٨هـ.

[٢٦] عبد الكريم بكار: *أثر القراءات السبع في تطوير التفكير اللغوي*. د. ، دار القلم، دمشق، ط١ ١٤١١هـ.

[٢٧] ابن الجزري: *النشر في القراءات العشر*. دار الكتب العلمية، بيروت.

[٢٨] الفيروز ابادي: *البلغة في أئمة اللغة*. ت: محمد المصري، ، الكويت، ١٤٠٧هـ.

[٢٩] أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل: *إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع*.تحقيق: محمود جادو، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ.

[٣٠] عمر رضا كحالة: *معجم المؤلفين*. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٦هـ.

[٣١] الألوسي، شهاب الدين: *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. دار الفكر، بيروت ١٤١٧هـ.

[٣٢] ابن جرير الطبري: *جامع البيان عن تأويل القرآن*. دار المعرفة، بيروت، ط٣ ١٣٩٨هـ.

[٣٣] د. عبد الصبور شاهين. *القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث*: مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٦٦م.٣٤ـ ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات. نشره برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

[٣٤] الأزهري، أبو منصور: *القراءات وعلل النحويين فيها*. تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط١ ١٤١٢هـ. لم يذكر مكان الطبع.

[٣٥] ابن عبد البر القرطبي: *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*. تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٥هـ.

[٣٦] ابن حجر العسقلاني: *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عادل عبد الموجود، وعليمعوض. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١ ١٤١٥هـ.

[٣٧] السمين الحلبي: *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: د. أحمد الخراط، دارالقلم، دمشق ١٤٠٦هـ.

[٣٨] ابن خالويه: *إعراب القراءات السبع وعللها*. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مطبعةالمدني، القاهرة، ط١.

[٣٩] أبو علي الفارسي: *الحجة للقراء السبعة*. تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دارالمأمون للتراث، دمشق، ط١ ١٤٠٤هـ.

[٤٠] أبو جعفر النحاس: *إعراب القرآن*. تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت. ١٤٠٥هـط٢.

[٤١] ابن جني: *سرّ صناعة الإعراب*. تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.

[٤٢] أبو عمرو الداني: *التيسير في القراءات السبع*. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٦هـ.

[٤٣] ابن الجزري: *تحبير التيسير في القراءات العشر*. تحقيق: د. أحمد القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، الزرقاء. ط١ ١٤٢١هـ.

[٤٤] أحمد البنا: *إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر*. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ.

[٤٥] الصفاقسي: *غيث النفع في القراءات السبع*. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ.

[٤٦] الأصبهاني، أبو بكر: *المبسوط في القراءات العشر*. تحقيق: سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

[٤٧] إسماعيل بن عمرو المقرئ: *اللغات في القرآن*. تحقيق: صلاح الدين المنجد. مطبعة الرسالة، القاهرة ١٣٦٥هـ.

[٤٨] أبو العلاء الكرماني: *مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني*. تحقيق: د. عبد الكريم مدلج.دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت. ط١ ١٤٢٢هـ.

[٤٩] أبو حفص النشار: *البدور الزاهرة*. تحقيق: الشيخ علي معوض، والشيخ عادل عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١ ١٤٢١هـ.

[٥٠] بن عطية، عبد الحق بن غالب: *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ط٢، المغرب ١٤٠٣هـ.

[٥١] القفطي: *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٦هـ.

[٥٢] أبو عبيدة معمر المثنى: *مجاز القرآن*.بإعتناء: د. محمد فؤاد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.

[٥٣] ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن: *حجة القراءات*. تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤ ١٤٠٤هـ.

[٥٤] الفراء، أبو زكريا: *معاني القرآن*. تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت ط٣ ١٤٠٣هـ.

[٥٥] ابن الباذش: *الإقناع في القراءات السبع*. مركز إحياء التراث جامعة أم القرى ط٢ ١٤٢٢هـ.

[٥٦] مكي القيسي: *التبصرة في القراءات السبع*. اعتنى بتصحيحه: جمال الدين محمد شرف، الناشر: دار الصحابة للتراث، طنطا.

[٥٧] الزبيدي: *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت١٤١٤هـ.

[٥٨] ابن شُرَيح الرعيني: *الكافي في القراءات السبع*. تحقيق: أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢١هـ.

[٥٩] ابن مهران النيسابوري: *الغاية في القراءات العشر*. تحقيق: د. محمد غياث الجنباز، شركة العبيكان للطباعة والنشر، ط (١)، الرياض ١٩٨٥م.

[٦٠] ابن خلف الأنصاري: *العنوان في القراءات السبع*. تحقيق: د. زهير زاهد، و د. خليلعطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

[٦١] عبد الباقي اليماني: *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*. تحقيق: عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض ١٤٠٦هـ.

[٦٢] الزمخشري: *الكشاف*. دار المعرفة، بيروت.

[٦٣] أبو علي الفارسي: *المسائل الحلبيات*. تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دارالمنارة، بيروت ١٤٠٧هـ.

[٦٤] السخاوي، علي بن محمد: *فتح الوصيد في شرح القصيد*. تحقيق: د. مولاي محمد، ط١ ١٤٢٣هـ. مكتبة الرشد، الرياض.

[٦٥] ابن أم مريم الشيرازي: *الموضح في وجوه القراءات وعللها*. تحقيق: د. عمر حمدان الكيسي، ط١ جدة ١٤١٤هـ.

[٦٦] سيبويه: *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.

[٦٧] أبو زيد الأنصاري: *النوادر في اللغة*. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١ ١٤٠١هـ.

[٦٨] أبو البقاء العكبري: *إملاء ما منَّ به الرحمن*. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.

[٦٩] مكي القيسي: *الكشف عن وجوه القراءات السبع*. تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسةالرسالة، بيروت، ط٢ ١٤٠١هـ.

[٧٠] أبو البقاء العكبري: *إعراب القراءات الشواذ*. تحقيق: محمد السيد عزوز. ط١، ١٤١٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

[٧١] ابن منظور: *لسان العرب*. دار صادر، بيروت.

[٧٢] الداني: *التهذيب لما تفرَّد به كلُّ واحد من القراء السبعة*. تحقيق: أ. د. حاتم الضامن، دار نينوى، سوريا، دمشق.ط١ ١٤٢٦هـ.

[٧٣] أبو طاهر إسماعيل بن خلف: *الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة*. تحقيق: أ د. حاتم الضامن. دار نينوى، دمشق، ط١ ١٤٢٦هـ.

[٧٤] أبو القاسم القرطبي: *المفتاح في اختلاف القراء السبعة*. تحقيق: د.حاتم الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق. ط١ ١٤٢٧هـ.

[٧٥] ابن سوار البغدادي: *المستنير في القراءات العشر*. تحقيق: د. عمار الددو.دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي. ط١ ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

[٧٦] المبرد، أبو العباس: *المقتضب* . تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٥هـ.

[٧٧] أبو البركات الأنباري: *البيان في غريب إعراب القرآن*. تحقيق: د. طه عبد الحميد، الهيئةالمصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.

[٧٨] عمر بن أبي ربيعة: *الديوان*. تحقيق: د. فايز الحمد، دار الكتاب العربي، بيروت.١٩٦٠م.

[٧٩] أبو البركات الأنباري: *الإنصاف في مسائل الخلاف*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث.

[٨٠] ابن جني: *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط٢، بيروت، .

[٨١] ابن السراج: *الأصول في النحو*. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت..

[٨٢] البغدادي، عبد القادر: *خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢ ١٩٧٩م.

[٨٣] الأعشى الكبير ميمون بن قيس: *الديوان*. شرح وتعليق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة.

[٨٤] السيرافي، أبو سعيد: *ضرورة الشعر*. تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت. ط١.

[٨٥] ابن عصفور: *ضرائر الشعر*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر ١٩٨٠م.

[٨٦] ابن عصفور: *شرح الجمل*. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، مطابع مديرية دار الكتب ١٤٠٢هـ.

[٨٧] الجهني، أبو عبد الله محمد بن يوسف: *البديع في رسم مصاحف عثمان*. تحقيق: أ. د. سعود الفنيسان، دار إشبيليا، الرياض، ط١ ١٤١٩هـ.

[٨٨] أبو علي الفارسي: *المسائل المنثورة*. تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٦م.

[٨٩] أبو على الفارسي: *التعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١ ١٤١٠هـ.

[٩٠] ابن مالك: *شرح الكافية الشافية*.تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث. ١٤٠٢هـ.

[٩١] ابن مالك: *شرح التسهيل*. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١ ١٤١٠هـ.

[٩٢] ابن عقيل: *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ.

[٩٣] السيوطي: *شرح شواهد المغني*. منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

[٩٤] الأزهري، الشيخ خالد: *التصريح بمضمون التوضيح*. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ط ١٤١٣هـ.

[٩٥] النحاس، أبو جعفر: *القطع والائتناف*. تحقيق: د. أحمد خطاب العمر مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

[٩٦] مكي بن أبي طالب: *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ١٤٠٥هـ.

[٩٧] الكرماني: *شواذ القراءة*. نسخة مصورة من المخطوط رقم ٢٢٤ قراءات، مكتبة الجامع الأزهر.

[٩٨] ابن جني: *المنصف*. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١ ١٣٧٣هـ.

[٩٩] رضي الدين الاستراباذي: *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.

[١٠٠] الأخفش: *معاني القرآن*.تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١هـ.

[١٠١] ابن خالويه: *الحجة في القراءات السبع*. تحقيق: د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥ ١٤١٠هـ.

[١٠٢] الثمانيني: *الفوائد والقواعد*. تحقيق: د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١ ١٤٢٢هـ.

[١٠٣] القطامي: *الديوان*. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. وأحمد مطلوب، بيروت ١٩٦٠م.

[١٠٤] العيني، بدر الدين: *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*. طبع بهامش الخزانة، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

[١٠٥] حسان بن ثابت: *الديوان*. تحقيق وتعليق: محمد يوسف نجم، دار الثقافة، بيروت.

[١٠٦] ابن السيرافي: *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.

[١٠٧] الجهني؛ أبو عبد الله محمد بن يوسف: *البديع في رسم مصاحف عثمان*. تحقيق: د.سعود الفنيسان، دار إشبيلية، ط (١)، الرياض. ١٤١٩ هـ.

[١٠٨] المارغيني التونسي: *دليل الحيران شرح مورد الظمآن*. ط١، القاهرة.

[١٠٩] ابن يعيش: *شرح المفصل*. عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.

[١١٠] القرطبي: *الجامع لأحكام القرآن*. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[١١١] الإسفراييني، تاج الدين: *لباب الإعراب*. تحقيق: بهاء الدين عبدالرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط(١) ١٩٨٤م.

[١١٢] أحمد بن حنبل: *مسند أحمد*. شرح وتحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط٤ ١٣٧٣هـ.

[١١٣] أبو عبيد الهروي: *غريب الحديث*. تحقيق: د. حسين شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة. ١٤٠٤هـ.

[١١٤] عبد الصبور شاهين: *أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي*. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط١ ١٤٠٨هـ.

[١١٥] جرير: *الديوان*. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٨هـ.

[١١٦] الزجاجي: *اللامات*. تحقيق: د. مازن مبارك، دار صادر، بيروت ط٢ ١٤١٢هـ.

[١١٧] الأنباري، أبو بكر: *إيضاح الوقف والابتداء*. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ. المطبعة التعاونية.

[١١٨] الأشموني: *منار الهدى في بيان الوقف والابتدا*. دار المصحف. دمشق ١٤٠٣هـ.

[١١٩] المهدوي: *شرح الهداية*. تحقيق: د. حازم حيدر، مكتبة الرشد الرياض، ط١. ١٤١٦هـ.

[١٢٠] ابن الأثير: *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: محمود الطناحي، وطاهرالزاوي. مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[١٢١] العجاج: *الديوان*. تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق.

[١٢٢] المرزباني: *الموشح*. تحقيق: علي محمد بجاوي، القاهرة ١٩٦٥م.

[١٢٣] ابن عصفور: *الممتع في التصريف*. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة. بيروت، ط٣ ١٣٩٨هـ.

[١٢٤] إبراهيم أنيس: *في اللهجات العربية*. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٨٤م.

[١٢٥] ابن سيده: *المحكم والمحيط الأعظم*. ت: مصطفى السقا، معهد المخطوطات العربية، ط(١)، ١٣٧٧هـ.

[١٢٦] غالب فاضل المطلبي: *في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية)*. من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٤م.

[١٢٧] ابن الشجري: *الأمالي*. تحقيق: د.محمود الطناحي — رحمه الله – مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٣هـ.

[١٢٨] الشنقيطي، أحمد أمين: *الدرر اللوامع على همع الهوامع*. دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٩هـ.

[١٢٩] رؤبة بن العجاج: *الديوان «مجموع أشعار العرب»*، بعناية: وليم بن الورد، مكتبة المثنى، بغداد.

[١٣٠] المنتجب الهمذاني: *الفريد في إعراب القرآن المجيد*. تحقيق: د: فهمي حسن النمر، و د. فؤاد مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١ ١٤١١هـ.

[١٣١] أبو حيان الأندلسي: *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: د. رجب عثمان رجب. مكتبة الخانجي. القاهرة ط١ ١٤١٨هـ.

[١٣٢] ابن الأثير: *البديع في علم العربية*؛ الجزء الأول تحقيق: د. فتحي علي الدين، والجزء الثاني تحقيق: د. صالح العايد. جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة. ط١ ١٤٢١هـ.

[١٣٣] السكري: *شرح أشعار الهذليين*. تحقيق: عبد الستار فراج، ، القاهرة ١٣٨٤ هـ.

[١٣٤] ابن دريد: *جمهرة اللغة*. تحقيق. د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢.

[١٣٥] الأزهري، أبو منصور: *تهذيب اللغة*. تحقيق: عبد السلام هارون، دار القومية للطباعة، مصر ١٣٨٤هـ.

[١٣٦] الزمخشري: *شرح الفصيح*. تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، معهد البحوث، ط(١)، ١٤١٧هـ.

[١٣٧] الداني: *الإدغام الكبير*. تحقيق: د. عبد الرحمن حسن الطرف، عالم الكتب، القاهرة ط(١)، ١٤٢٤هـ.

Ibn Mujahid Criticisms on the Seventh Recitations Between the Narration and the Measurement of the Language

Mohammed I. Alsaif
Associate Professor at Faculty of Arabic language and social studies , Al-Qassim University
AL-Qassim, Kingdom of Saudi Arabia

(Received 20/10/1429H.; accepted for publication 20/3/1430H.)

Abstract. I have discussed in this entitled research Ibn Mujahid Criticisms on the seventh recitations in his book "the seventh in the recitations " according to satisfied approach in which I have mentioned a summery definition about Ibn Mujahid then an overview of general features of the book of The Seventh, includes the contents of the book and the motives of the author and the author's approach in presentation of the recitations, showing his criteria in the selection of the recitation and his criticism, then I addressed those criticisms and clarify its characteristics and its aspects and I make a distinct between what related to the narration and what related to the language and what dealing with the guidance and his study were within the following themes :

1. Criticisms on the narration
2. Criticisms on the language.
3. Criticisms on the guidance.

I have followed in this themes the critical recitations and finding the origin of the ambiguous in each recitation whether the objection is the narration or the language and write my opinion in it and offered opinions of scholars in each recitation and studying what they saying in the answer of this with summarized and ascription the opinions to their owners and compare between the opinions and clarifying what is admissible and acceptable and what is obscure and inadmissible , Then I finished the research by conclusion: in it I explained the most important results of this research.

I supplicate to Allah for success & prosperity & achieving benefits for me and for all people. Prayers of Allah may be upon His apostle Muhammad, his family and upon his companions.